Ben Laden

ابن لادن

الحقيقة المحظورة



تأليف جان شارل بريزار وغيوم داسكيه



ابن لادن
الحقيقة المحظورة



جان شارل بريزار وغيوم داسكيه

ابن لادن
الحقيقة المحظورة



ابن لادن
الحقيقة المحظورة

BEN LADEN
La Verite Interdite

تأليف:

جان شارل بريزار و غيوم داسكيه

Jean - Charles Brisard & Guillaume Dasquie



Email: talabooks@hotmail.com

المانيا ــ الجماهيرية العظمى

الطبعة الأولى 2002

تمهيد

يجري اللقاء في صالونات فندق Plaza بلازا في نيويورك، وهو مكان معتم يفتقر إلى الزينة كحياة أولئك الذين يحاربون الإرهاب في الظل. في نهاية شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠١، قابلت جون أونيل[1]، المنسق السابق لعمليات مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، والذي أصبح رجل مكتب التحقيقات الفدرالي الثاني في نيويورك، الموكل بالأمن الوطني. عندما بلغ الخمسين من عمره، وبعد أن كرّس نصف حياته لخدمة مكتب التحقيقات الفدرالي، (FBI) انضمَ إلى مكتب نيويورك، "المكتب الأهم والأبرز" في الأف بي أي، والذي يسعى للالتحاق به العملاء كلهم.

وكنت قد قابلت جون أونيل في باريس، خلال مأدبة عشاء في لوماريه. وجعلنا من الطاولة التي احتلتها هيلاري كلينتون ومادلين أولبرايت أثناء زيارتهما الأخيرة إلى باريس، "طاولة رؤساء ومسؤولين"، إذ ضمّت آلان مارسو، مساعد مدير دائرة مكافحة الإرهاب، (DST) المسؤول عن مكافحة الإرهاب، الرئيس السابق لشعبة مكافحة الإرهاب التابعة للنيابة العامة في باريس.

أصبحت نيويورك أرض جون أونيل وميدان صيده الخاص، فعرف زواياها وخفاياها كلها، من الستيك هاوس التاريخي إلى الشاينا كلوب مروراً بليتل إيطالي والحانات التي يرتادها المخرجون

1- لقاءات جان شارل بريسار وجون أونيل

ابن لادن
الحقيقة المحظورة

BEN LADEN
La Verite Interdite

تأليف:

جان شارل بريزار و غيوم داسكيه

Jean - Charles Brisard & Guillaume Dasquie



Email: talabooks@hotmail.com

المانية ــ الجماهيرية العظمى

الطبعة الأولى 2002

تمهيد

يجري اللقاء في صالونات فندق Plaza بلازا في نيويورك، وهو مكان معتم يفتقر إلى الزينة كحياة أولئك الذين يحاربون الإرهاب في الظل. في نهاية شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠١، قابلت جون أونيل[1]، المنسق السابق لعمليات مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، والذي أصبح رجل مكتب التحقيقات الفدرالي الثاني في نيويورك، الموكل بالأمن الوطني. عندما بلغ الخمسين من عمره، وبعد أن كرّس نصف حياته لخدمة مكتب التحقيقات الفدرالي، (FBI) انضمَ إلى مكتب نيويورك، "المكتب الأهم والأبرز" في الأف بي أي، والذي يسعى للالتحاق به العملاء كلهم.

وكنت قد قابلت جون أونيل في باريس، خلال مأدبة عشاء في لوماريه. وجعلنا من الطاولة التي احتلتها هيلاري كلينتون ومادلين أولبرايت أثناء زيارتهما الأخيرة إلى باريس، "طاولة رؤساء ومسؤولين"، إذ ضمّت آلان مارسو، مساعد مدير دائرة مكافحة الإرهاب، (DST) المسؤول عن مكافحة الإرهاب، الرئيس السابق لشعبة مكافحة الإرهاب التابعة للنيابة العامة في باريس.

أصبحت نيويورك أرض جون أونيل وميدان صيده الخاص، فعرف زواياها وخفاياها كلها، من الستيك هاوس التاريخي إلى الشاينا كلوب مروراً بليتل إيطالي والحانات التي يرتادها المخرجون

1- لقاءات جان شارل بريسار وجون أونيل

والسينمائيون. وإذا ما تبعناه في المدينة لظنناه مالكها ومصممها، إذ كان يلقى الترحيب في كل مكان يقصده، ويتمّ استقباله كصديق، يعرفه الجميع ويحبه.

لم يكن يوماً "في عطلة"، وهو يوزَع نشاطاته بين هاتفه الخلوي وجهاز المناداة، وكأنه يستذكر "مهمته". وهي مناسبة أيضاً لنناقش "أعمالنا".

جون أونيل متمرّد في عالم تسيطر فيه الإرادة على العمل. أوكلت إليه مهمة التحقيق في أعمال منظمة القاعدة الإرهابية، فزار اليمن بعد الهجوم على المدمّرة الأميركية (USS COLE) كول، الذي أدّى إلى مقتل ١٢ شخصاً من بين أفراد طاقمها، وذلك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في مرفأ عدن. وكان هدف الزيارة توبيخ الديبلوماسيين الأميركيين على مواقفهم التي تعرقل الأعمال. وقد ظهرت خلافات عميقة في وجهات النظر، خلال التحقيقات، ما بين دبلوماسيي وزارة الخارجية ومحققي مكتب التحقيقات الفدرالي. إذ سعى الدبلوماسيون إلى مراعاة ومداراة النظام اليمني للحصول على مكاسب سياسية في حين بذل المحققون جهودهم لتحديد هوية المسؤولين عن الاعتداء في أسرع وقت ممكن. وتبلورت نظرتان وثقافتان لا يمكن لهما أن يتعايشا معاً. وبعد الخلافات الأولى حول حيازة عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي للأسلحة، وتسليم المشتبه بهم الموصوفين بـ "Seconds Couteaux" إلى السلطات الأميركية، بدأ الصراع في شهر شباط/فبراير ووصل إلى ذروته في تموز/يوليو من العام ٢٠٠١ مع تدخّل السفير الأميركي في اليمن، برباره بودين، لمنع جون أونيل وفريقه، الملقَبين "برامبو" من قبل السلطات اليمنية، من دخول الأراضي اليمنية. لكن، واستناداً إلى أقوال جون أونيل، كان بحوزة مكتب التحقيقات الفدرالي كافة العناصر التي تسمح باتهام شبكات أسامة بن لادن بالضلوع في هذا الهجوم.

تذكّر هذه الحادثة بالصراع الذي جرى بين مستشار الأمن القومي وهنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي في حينها، للسيطرة على السياسة الأمنية في السبعينيات، مع وصاية من الدبلوماسيين على الأجهزة العملانية، ممّا ساهم في تجمّد وتصلّب جهاز الدولة.

في أجواء الشاينا كلوب الحيادية، في أعلى مبنى يطل على منهاتن كلها، راح جون أونيل يروي مواجهاته مع السفير الأميركي، وخيبات أمله من عجز وزارة الخارجية الحقيقي أو المصطنع، لا سيّما الرهانات المرتبطة بأسامة بن لادن. بالنسبة إليه، مصدر كل هذا هو السعودية، ويمكن تفسير كافة الأمور وتوضيحها عبر هذا اللغز.

"كافة الأجوبة وكافة مفاتيح الحلول التي تسمح بتفكيك منظمة أسامة بن لادن موجودة في السعودية"[1]، هذا ما صرّح به مشيراً إلى "عجز الدبلوماسية الأميركية عن الحصول على أي شيء من الملك فهد" في ما يتعلّق بالشبكات الإرهابية. أما السبب، فواحد وهو المصالح النفطية. هل يمكن لهذا التفسير وحده أن يمنع الولايات المتحدة من التحقيق في موضوع إحدى أهمّ الشبكات الإرهابية في العالم؟ نعم، ولسبب بسيط ومقنع، وهو أنَ الإدارة الأميركية استثنت نفسها عن استخدام التحقيقات كوسيلة للضغط على أصدقائها من السعوديين.

أثناء التحقيق في قضية الاعتداء على المنشآت العسكرية في الظهران في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦، الذي أدّى إلى مقتل ١٩ جندياً أميركياً، زار جون أونيل المملكة العربية السعودية شخصياً للحصول على مساعدة السلطات السعودية وتعاونها من الملك فهد. لكنه لم يفلح في إقناعه، فاستجوبت الاستخبارات السعودية المشتبه بهم البارزين في حين اكتفى مكتب التحقيقات الفدرالي بجمع الأدلّة المادية كي يتقدم التحقيق في القضية. وفي ما يتعلق بالعلاقة بين منظمة القاعدة والسعودية، لم تفاجئه كلياً استنتاجات التقرير حول "المحيط الاقتصادي لأسامة بن لادن"[2]. وأكّد أنَ علاقات وطيدة ومتينة كانت تربط الطرفين في تموز/يوليو ٢٠٠١، خلافاً لتأكيداتهما العلنية. وفي هذا الموضوع، أظهر تشاؤماً ملفتاً حول فرص تطوّر الأمور بشكل إيجابي، متّهماً إدارة مكتب التحقيقات الفدرالي "الخاضعة للسياسة" في هذا الميدان كما هي حالها على الصعيد الداخلي.

هذه التصريحات الصادرة عن أحد أفضل الخبراء في هذه الشؤون في الولايات المتحدة، تلقي ضوءاً تهكمياً على الرهانات المرتبطة بأسامة بن لادن. ويتبين لنا أن مصالح مكافحة الإرهاب تأتي في المرتبة الثانية بعد "دواعي المصلحة العليا للدولة" على سلّم الأولويات. وبدافع الغيظ ولاقتناعه أنّ ما من شيء سيغيّر إيمانه ويبدّله ترك جون أونيل مكتب التحقيقات الفدرالي في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠١، ليستلم مهامه الجديدة كمدير أمن... مركز التجارة العالمي.

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كان يحضر اجتماعاً مخططاً لأمن البرجين التوأمين حين ضربت الطائرة الأولى المبنى. وبحكم احترافه ومهنته، ترك الاجتماع ليطلب النجدة وينسّق عملية وصول الشرطة، قبل أن يعود إلى المبنى ليساعد في إخراج شاغليه، وكأنه يسعى لإنقاذ الآلاف من سكان نيويورك الذين عرفهم. ولكنه اتجه مباشرة نحو مصيره المهلك وقدره المشؤوم.

1- لقاءات مع جان شارل بريسار: في ٢٢ و٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠١

2- راجع التقرير، الملحق IV .

تبقى شهادة جون أونيل اليوم قطعة رئيسية في أحجية مكافحة الإرهاب. فهي تسلّط الضوء على حجري الفترة الرئيسيين اللذين يواجههما الغرب في حربه ضد هذه الشبكات، ألا وهما النفط والمصالح الجيوستراتيجية والسعودية وطموحاتها الدينية والمالية.

مقدمة

واشنطن في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تبدو أميركا وكأنها نجت. فبعد أسابيع من الجدال والحرب الكلامية حول طريقة استخدام بطاقات الانتخاب، شهدت قضية انتخاب الرئيس الجديد للولايات المتحدة نهايتها. في هذا اليوم، استلم جورج بوش الابن شقق البيت الأبيض ولا سيما مكتبه البيضاوي. وشهدت الصحافة الدولية، مرتابة، وصول حاكم تكساس إلى السلطة العليا.

في تلك الليلة، وفي الطابق الأخير من مبنى ناشيونال برس كلوب (نادي الصحافة الوطني)، في الشارع الرابع عشر، اجتمع العديد من المراسلين الأوروبيين في الحانة الخاصة لنادي الصحافة. وفي حين راح فريق العمل الجمهوري يحطّ الرحال على بعد خطوتين من المبنى، انهالت التعليقات الساخرة حول الثقافة التكساسية لأسياد البلاد الجدد. وبدأت حوارات ومناقشات حادَة مع صحافيين أميركيين، لا سيَما أولئك العاملين في الواشنطن بوست، الواقعة على بعد أمتار في الجهة المقابلة من الشارع. وقلق الأوروبيون، الذين حضروا عملية التنصيب الفرحة هذه، من عدم انفتاح الرئيس الجديد على الصعيد الدولي. فميله إلى توسيع نطاق تطبيق عقوبة الاعدام، التي ألغتها دول كثيرة، وجهله لملف الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتصريحاته غير الدقيقة حول قوة الامبراطورية الأميركية صدمت عدداً من المراقبين وأصحاب القرارات في أوروبا. وفي هذا الاجتماع في حانة نادي الصحافة الوطنية، علّق ممثلو الصحافة الفرنسية والألمانية الأكثر حذراً، على هذه المواقف الحاسمة وقد رأوا فيها مواضيع خلافات مستقبلية.

واكتفى البعض الآخر، الأقل رقّة على الأرجح، بذكر بعض الحقائق. وقد أشاروا بسخرية إلى الحقائق التالية: قبل هذه الحملة الانتخابية، لم يجتاز بوش الابن حدود بلاده سوى ثلاث مرات؛ ومعرفته للسياسة الخارجية لا تتعدّى نظرة شركات البترول في تكساس إلى العالم، وهذه الشركات هي الأقوى في العالم فضلاً عن كونها المموّل الرئيسي لحملته؛ وأخيراً، يظهر الرئيس جهلاً حقيقياً لمشاكل النقاط الحسّاسة في العالم، ولا سيّما مشاكل آسيا الوسطى.

وخلال مقابلة قاطعة، أثناء الحملة الانتخابية، ألم يعجز جورج بوش الابن عن ذكر اسم الرئيس الباكستاني[1]: الجنرال برويز مشرّف الصديق الأمين، حليف البنتاغون الحقيقي في إسلام أباد، الذي عليه أن يتعايش مع شعب وإدارة معادين للولايات المتحدة؟ ومنذ انتخابه، تعلّم جورج بوش أن يكتب هذه الشهرة على الأقل.

حسناً، إن الصحافيين محترفو التعليقات الحاسمة والواضحة، وهم يعجزون عن ردّ الأمور المعقّدة. بوش الابن، بالطبع، لم يدر حول العالم، واسمه غير مدرج بين أسماء نخبة الدبلوماسيين، لكن تبيّن أنه ليس جاهلاً لشؤون العالم الكبرى.

فقد كان يعيش قرب والديه حين عمل والده كمدير ال سي أي إي، وكعدد من أولاد عائلات تكساس الكبرى، طوّر بوش شركات خدمات صغيرة في القطاع النفطي موجّهة إلى الخارج. وهذه النشاطات دفعته سريعاً للتعامل مع رجال أعمال من الشرق الأوسط، لا سيّما السعوديين منهم، حين كان يدير أعمال شركة هاركن انرجي. كما أن مستشاريه المقرّبين يتمتعون بخبرة واسعة وحقيقية في إدارة شؤون العالم، اكتسبوها من عملهم مع بوش الأب ومع رجال النفط في تكساس. وتأتي في مقدمة هؤلاء الخبراء غوندوليزا رايس الجميلة، الهادئة والغامضة، التي تثير اهتمام المجلات الشعبية. وفي كل مرة، يكرر ذكر النسب والأصل نفسه: أستاذة في ستانفورد، خبيرة متمرّسة في المسائل السوفياتية، ومستشارة أمنية سابقة عملت مع بوش الأب كمسؤولة عن شؤون الاتحاد السوفياتي السابق. لكن، من العام ١٩٩١ ولغاية العام ٢٠٠٠، شغلت

---

1 – حصل هذا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، خلال مقابلة على قناة TV-WHDH .

السيدة رايس مهام مدير شركة شفرون (Chevron)، إحدى أكبر شركات النفط في العالم، حيث عالجت المسائل المتعلّقة بإنشاء مراكز جديدة في كازاخستان وباكستان[1].

إن الرجال والنساء الذين انتقلوا إلى البيت الأبيض في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ليسوا انعزاليين كما اعتقد البعض، وإن كان ميلهم إلى العلاقات الدولية يحمل رائحة طفيفة من النفط. وعلى بعد آلاف الكيلومترات، فهم بعضهم ذلك جيداً.

في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، حدث مفاجئ في الأوساط الدبلوماسية الدولية الصامتة عادة. وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأظهر موظّفون اعتادوا التحفّظ ذهولهم. بعد مرور أقل من أسبوعين على التنصيب الأميركي، وصلت رسالة غير متوقّعة من كابول؛ من دون أن يلاحظ أحد العلاقة بين هذا الحدث وانتخاب جورج بوش الابن. في ذلك اليوم، وللمرة الأولى منذ بداية تاريخها القصير، أعربت طالبان عن استعدادها للتفاوض مقابل الاعتراف بها دولياً. تخلّى طلاب الدين عن خطهم المتشدّد. الرجل الذي عمّم هذا الخبر بشكل واضح وجلي هو وزير خارجية طالبان، عبد الوكيل متوكل شخصياً. ولإضفاء الأثر المناسب على هذا الخبر، اختار أن يعلنه في الصحيفة البريطانية التايمز، بدلاً من أيّ جريدة عربية بارزة أيّ أنّ رسالته موجّهة إلى الناطقين بالانكليزية.

تعاني بلاده، بالطبع من العقوبات الدولية المفروضة عليها، والتي تزايدت منذ صدور قرار مجلس الأمن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أيّ قبل شهرين. ويبحث وزير الخارجية الأفغاني عن محاورين متفهمين وأقوياء، كي يفك الطوق المضروب حول بلاده، وكي يمنحه صندوق النقد الدولي مساعدات مالية. وهذا السعي للحصول على المساعدات يهدف إلى العودة إلى الوضع الذي كان سائداً رسمياً حتى العام ١٩٩٦، حين كانت السعودية والولايات المتحدة تشجعان الطالبان في أعمالهم العسكرية، مصدر الاستقرار في أفغانستان. ويظهر الوزير متوكل، وفي المقابل، استعداداً لإرضاء محاوريه في ملفات حسّاسة عدة، وأولها استرداد شخص يدعى أسامة بن لادن.

لماذا أظهرت دبلوماسية طالبان، في ٥ شباط/فبراير، هذا الخط السياسي؟ هل تعلم هذه الدبلوماسية أنّ الإدارة الأميركية الجديدة ستنظر إلى هذه الرسالة بعين الرضا، وإلى أي حدّ ؟ هل

1- حملت كازاخستان، الواقعة شمال أفغانستان، لقب "الكويت الجديدة"، من قبل خبراء التنقيب عن النفط. يحوي باطن الأرض ١٥ مليار برميل مؤكد حتى اليوم و٦٥ مليار برميل مقدّر. تعتبر شركة شفرون عامل فاعل في هذا السوق، عبر اتحاد (Tengizchevroil) الذي تسيطر عليه

جرت أي لقاءات سرية بين الجمهوريين والطالبان قبل هذا الإعلان المذهل؟ وقبل الردّ على هذه الأسئلة، لا بدّ من ذكر هذه الملاحظة.

اعتباراً من ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ ولغاية ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، بدأ الأميركيون والطالبان مناقشات سرية، خطيرة للغاية، على أساس المصالح النفطية والجيوستراتيجية. وتتضمن هذه المناقشات استعداد الطالبان لخيانة أسامة بن لادن، من دون أن يقدّر الأميركيون مدى سلطة هذا الزعيم الديني السعودي على القادة الأفغان. وتمثّل عمليات ١١ أيلول/سبتمبر الانتحارية نتيجة هذه المناقشات المأساوية إنما المتوقعة أيضاً. وهذه الصفحات التالية تصف هذه الدوامة الجهنمية، التي تقودها الملكية السعودية ويشجعها استخفاف أقلية في الحزب الجمهوري.

لماذا لم يلاحظ عدد من الذين لعبوا دوراً في هذه المساومات، وظهر ضلوعهم فيها، هذا الخطر؟ حتى أن الوضع في أفغانستان يستحق أجوبة عدّة.

تعتبر أفغانستان مفتاحاً حقيقياً لمن يريد السيطرة على آسيا الوسطى، لهذا لطالما أثارت أطماع روسيا والولايات المتحدة والسعودية خاصة. وتعتبر افغانستان، في واشنطن، منطقة الترانزيت المثلى للحصول على بترول وغاز آسيا الوسطى. أما في الرياض، وبالنسبة لأفراد أسرة آل سعود التي تحكم المملكة السعودية بيدٍ من حديد، فمثّل وصول طالبان إلى الحكم توسّعاً لنفوذهم إلى آسيا الوسطى. فمذهبهم الوهّابي السنّي يتماشى جيداً مع الإسلام الذي يدافع عنه طالبان. ومنذ البدء، اعتبروا هؤلاء الجنود إخواناً في الدين، سيسمحون لهم بتوسيع أعمالهم النفطية إلى هذا القسم من العالم وباحتواء سيطرة إيران القريبة حيث يسيطر المذهب الشيعي الذي يحاربونه.

كيف يمكن لبلد صغير كهذا، تحكمه مجموعة دينية متطرّفة، وتربطه مصالح حيوية عدّة، ويعاني من صراعات على السلطة ذات أثر عالمي، ألاّ يصبح بؤرة الأزمة التي طبعت بداية هذا القرن؟

- I -

العلاقات السرية

الولايات المتحدة/ طالبان

- 1 -

ليلى هلمز، المهنة: من جماعة ضغط طالبان

إنها تدعى ليلى هلمز وتعيش في واشنطن. ونظراً لعلاقاتها العائلية، يبدو بعيداً عن الاحتمال ألاّ تتورّط في شؤون المناطق الأكثر سخونة في عالمنا. وليلى ليست إلاّ حفيدة ريشارد هلمز، مدير سابق في السي أي إي، وسفير سابق في إيران. ترعرعت هذه الأميركية من أصل أفغاني، البالغة الأربعين من العمر، على وتيرة العلاقات المضطربة بين بلدها الأم والبلد الذي تبناها. وفي الثمانينات، ومن الشواطئ الشرقية للولايات المتحدة، دعمت قضية المجاهدين ضد المحتل الروسي. في ذاك الوقت، انتسبت إلى الجمعية الأميركية "أصدقاء أفغانستان"، وهي منظمة غير حكومية تساندها وزارة الخارجية والبيت الأبيض، وتهدف إلى حشد دعم الرأي العام للمجاهدين الأفغان. وكانت هذه المنظمة أشبه بمحطة غربية للحرب المقدّسة ضد الاتحاد السوفياتي على أراضٍ بعيدة.

وفي هذا الإطار مثلاً، نظّمت ليلى هلمز رحلة لزعيم المجاهدين سيد محمد غيلاني إلى الولايات المتحدة، من ٢٠ آذار/مارس ولغاية ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦. وخلال هذه الرحلة، تناقش هذا الزعيم

الأفغاني عرضياً مع نائب الرئيس في حينها وهو يدعى جورج بوش الأب. جرى ذلك في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ في واشنطن[1].

وأدّت مصادفات التاريخ، ولباقتها مع القادة الدينيين الأفغان فضلاً عن مفكرة عناوينها إلى جعل ليلى هلمز عنصر ضغط لصالح افغانستان لدى مراكز السلطة الأميركية. وكنتاج لسياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة من العالم، ساندت ليلى القادة الإسلاميين الذين كسبوا رضا الإدارة الأميركية. وهكذا، واعتباراً من العام ١٩٩٥، اعتبرت من بين ممثلي مصالح طالبان في واشنطن. وكان هؤلاء يتحضرون للاستيلاء على السلطة في كابول مع بركة السعودية ودولاراتها فضلاً عن حسن التفاتة وزارة الخارجية الأميركية.

وخلال السنوات الست الأخيرة، كرّست نفسها لمراقبة الإجراءات المختلفة المتخذة للضغط باسم طالبان، لا سيّما في الأمم المتحدة. ولم تتدنَ نشاطاتها لحساب هؤلاء الزبائن، حتى بعد العام ١٩٩٦، حين أصبح زعيم الطالبان محمد عمر شخصاً لا ينبغي الاختلاط به بنظر الحكومة الأميركية (بعد عمليات الاعدام من دون محاكمة).

وتابعت نشاطاتها بعد العام ١٩٩٧ حين استقبلت طالبان الزعيم المتطرف أسامة بن لادن، وحتى بعد العام ١٩٩٨ حين اعتبر هذا الأخير مسؤولاً عن تفجير السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام. وفي شهر شباط/فبراير ١٩٩٩، أخرجت ليلى هلمز فيلماً وثائقياً لحساب شبكة NBC عن حياة النساء الافغانيات، بعد أن حصلت من الشبكة على فريق عمل، أمضى أسبوعين في افغانستان[2]. النتيجة: فيلم دعائي، يعرض ظروف حياة النساء الافغان بطريقة متفائلة للغاية. لكن شبكة NBC رفضت عرض هذا الوثائقي وحذت حذوها كافة شبكات التلفزيون الأميركية الأخرى.

ومهما بدا هذا الأمر غريباً، نشير إلى أن نشاط هلمز لا يشكّل استثناءً في الولايات المتحدة. فالعديد من ممثلي طالبان الآخرين تابعوا نشاطاتهم حتى فترة قريبة، عبر هيكليات متنوعة حذرة بعض الشيء. هناك، على سبيل المثال، المكتب الأميركي لإمارة افغانستان الإسلامية، وهو أشبه بسفارة في الولايات المتحدة ذات وضع شبه رسمي، بما أن الولايات المتحدة لم تعترف يوماً بنظام

1- ملفات لجنة أفغانستان الحرّة ومنظمة أصدقاء أفغانستان

2- شهادة ديونا كيلي، باحثة في جامعة إيست كارولينا ومنسقة لجمعية علماء المسلمين

طالبان[1]. إنما حافظت هذه السفارة، وحتى شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠١، على بعض الغرف في مبنى في الكوينــز، في نيويورك، حيث اعتاد مولانا عبد الحكيم مجاهد، السفير غير الرسمي لطالبان في أميركا الشمالية، أن يستقبل زواره.

إذاً، بعد ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ وطلب الاعتراف الرسمي الذي تقدم به طالبان، كلّفت ليلى هلمز طبعاً بمهمة تنسيق العلاقات الأميركية - الأفغانية الجديدة في واشنطن. وفي خلال أسابيع، استخدمت كنوز الدبلوماسية كلها لتحصل على موافقة مسؤولي إدارة بوش الكبار على لقاء مندوبي الملاّ عمر. أما على صعيد الادارة الأميركية فيشكّل هؤلاء الحلفاء القدامى من عهد حرب المجاهدين ضد الاتحاد الروسي نقاط اتصال مهمة. وفي معسكر الجمهوريين، احتل الموظفون، الذين كانوا يساندون في الماضي الجماعات الاسلامية لزعزعة استقرار موسكو، مراكز هامّة وحسّاسة فشكّلوا بالتالي حلفاء لا غنى عنهم.

وظهرت النتائج الأولى بعد مرور شهرين. إذ قام سعيد رحمة اللّه هاشمي، ٢٤ سنة، سفير طالبان المتنقل، والمستشار الشخصي لمحمد عمر، بزيارة قصيرة إلى الولايات المتحدة، ما بين ١٨ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١. وتمّت هذه الزيارة بعد تفجير تماثيل بوذا الأثرية في بميان (Bamyan). وبالرغم من الوضع المتأزم والحرج، نظّمت ناشطتنا لقاءات عدة لهذا المسؤول الأفغاني الشاب. واستناداً إلى شهادة الصحافي الأميركي واين ماديسن[2]، الخبير في الشؤون الأمنية والضابط السابق في الاستخبارات، وافقت هيكليتان من الادارة الأميركية على النقاش معه: الادارة المركزية للسي أي إي[3] ومكتب الاستخبارات التابع لوزارة الخارجية[4]. والأفضل من ذلك، تمكّنت من تحديد موعد لمقابلتين مع محطتين يتابعهما أصحاب القرارات السياسية، وهما ABC وناشيونال بابلك راديو،

1- وحدها باكستان والإمارات العربية المتحدة والسعودية اعترفت بإمارة أفغانستان الإسلامية أيّ بإمارة طالبان

2- شهادة حصل عليها الكاتبان

3- إدارة الاستخبارات المركزية (DCI) ، وتضم مدير السي أي إي فضلاً عن طاقم يُعنى بتنسيق نشاطات الوكالة. كما تدير كافة الاتصالات الحسّاسة مع الشخصيات الأجنبية.

4- مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية يؤمن لمسؤولي الدبلوماسية تحليلات سياسية ومعلومات استراتيجية.

وذلك في بلد تعتبر وسائل الاعلام فيه ملكة متوّجة. وشكّلت هاتان المقابلتان فرصة ذهبية لتحسين صورة طالبان ولتسهيل المفاوضات[1] أيضاً.

لكن، في أيّ إطار تندرج هذه الزيارة؟ وهل تتأتى فقط عن قدرات ومواهب السيدة هلمز؟ من هم منتدبوها؟ ولأيّ منطق تخضع هذه الرحلة؟

في الواقع، ومن بداية العام ١٩٩٩ ولغاية آب/أغسطس ٢٠٠١، ظهر ميل متفق عليه وثابت لحل المسألة الأفغانية. أما التطوّر الوحيد الملفت فهو أن الجمهوريين قرروا تسريع وتيرة العملية التي بدأها أعضاء إدارة كلينتون. وأشار تصريح وزير الخارجية في طالبان، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، إلى رغبة أسياد كابول في الوصول إلى اتفاق سريعاً.

وبدت المصالح واضحة للطرفين. فباسم سياستها الفعّالة، ساندت واشنطن عملية اعتراف دولية تدريجية بنظام طالبان. وفي المقابل، اعتمد هؤلاء سياسة تميل إلى المسالمة أكثر وتخلوا عن إيواء الزعيم المتطرف أسامة بن لادن، كما وافقوا على اتباع خط الدول السنية الأصولية[2] في سياستهم الخارجية. وتتخذ هذه الدول في سياستها الخارجية، مواقف تتماشى مع القواعد التي تحددها السعودية، المموّل الأول للمذهب السني الأصولي والحليف الأول للولايات المتحدة في العالم العربي.

وعملت بعض الشخصيات البارزة جاهدة كي يتمّ هذا التعاون المتبادل وتطبّق هذه الشروط. وفي بداية شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٠، وفي باكستان التقى مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية سفير طالبان سيد محمد متقي[3]. واستغل هذا المسؤول الفرصة ليناقش المسألة مع سفير الولايات المتحدة في باكستان، توم سيمونز، الذي سيصبح تدريجياً حلقة الوصل في هذه المحادثات. وهنا، بدأ الفصل الأخير من المفاوضات الأميركية - الأفغانية، وتختصر من وجهة النظر الأميركية، بعودة حلفاء الأمس إلى الخط المستقيم.

فنظام طالبان لم يكن يوماً سيئاً في نظر مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الخارجية، بل على العكس.

1- نهار الأربعاء في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، عند الساعة ١٤، حاور حوان ويليمز سيد رحمة الله هاشمي مطوّلاً على موجات الناشيونال بابلك راديو. ونهار الجمعة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، عند الساعة ١٨,٣٠، أجاب على أسئلة بيل رديكير على قناة (ABC)للأخبار

2- أهمها: السعودية، الإمارات العربية المتحدة وباكستان

3- أرشيف سفارة الولايات المتحدة في إسلام أباد.

وقد اعتبر، ولسنوات عدة، كحركة مناسبة، جاءت في أوانها. وفي العام ١٩٩٤ ولغاية العام ١٩٩٨، تعاملت الولايات المتحدة بتسامح نسبي مع طالبان. صحيح أن انتفاضات واضطرابات البلاد تلاحظ وتتابع بغرابة من الأبنية الضخمة والمرفّهة الواقعة على ضفاف البوتوماك، الذي يقطع الحي الشمالي - الشرقي من واشنطن، حيث تقيم القوى بصفاء وهدوء. وعلى مساحة تتراوح ما بين ٣ أو ٤ كيلومترات مربعة، في هيئات الأركان المالية والسياسية والعسكرية، من البنك الدولي إلى البنتاغون، يتابع الأخصائيون شؤون العالم عبر مراقبة الشاشات التي تصف أسواق المواد الأولية وعبر قراءة البرقيات الدبلوماسية التي تلخص هرج ومرج أحداث العالم.

وهذه المؤشرات لا ريب فيها، بالنسبة إلى أفغانستان، فالبلد مفتاح مخزون آسيا الوسطى من الطاقة. ويجب أن تسيطر عليه حكومة قوية، لا منازع لها للاستفادة بسلام من هذا الوضع. إذاً، حتى بعد اعتداءات نيروبي ودار السلام في العام ١٩٩٨، وبالرغم من أن حكومة طالبان تحمي أسامة ابن لادن علناً، استمرت المفاوضات وتستمر.

- 2 -
وزارة الخارجية "عراب" طالبان

إن ظهور "طلاب الدين" في العام ١٩٩٤، الاسم الذي يترجم بكلمة "طالبان" في لغة الباشتون، جزء لا يتجزأ من المصالح النفطية والغازية في المنطقة. ممّا يفسّر لماذا راهنت دول عدة وشركات نفطية كبرى على هذه المجموعة من رجال الدين الجنود، التي اعتبرت الوحيدة القادرة على إرساء قواعد حكومة قوية، مصدراً للاستقرار والأمن.

فإلى الشمال، وما وراء الجبال الأفغانية، يثير باطن الأرض الغني في تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان خاصة الاهتمام شرط التخلص من العوائق الجغرافية.

وبالتالي، إمكانية نقل النفط والغاز اللذين يكثران في المنطقة عبر أفغانستان مثلاً. مما يعني عملياً أنّ استخراج النفط والغاز وبيعهما يفترض تمريرهما إما عبر الغرب أيّ عبر روسيا وأذربيجان قبل الوصول إلى تركيا وبعدها إلى البحر الأبيض المتوسط، وإما عبر الجنوب الغربي مروراً بإيران؛ وإما أخيراً عبر الجنوب مروراً بأفغانستان. لهذا، فإن مشروع خط أنابيب النفط شاردزو(Chardzhou) (في تركمانستان) - غوادار (مدينة باكستانية تطل على الخليج الفارسي) يعبر أفغانستان من جهة

إلى الأخرى ويمرّ قرب مدينة هرات. كما أنّ مشروع أنابيب الغاز ما بين دولتاباد (محطة في تركمانستان تغذي منشآت غازية أخرى في المنطقة) ومولتان (Multan) في باكستان، يقطع الوديان الأفغانية، ليمر قرب مدينة قندهار. هكذا وشكّل الحلّ الأفغاني مصلحة سياسية كبرى للعديد من الشركات النفطية الغربية وحكوماتها، وفي طليعتها الولايات المتحدة. فهو البديل المثالي للمخططات التي تحاذي روسيا أو تمرّ عبر إيران، والتي تتطلب التفاوض مباشرة مع موسكو أو طهران مع اعتماد موقف "الطالب"، وهو كابوس واشنطن التي تعزز المبادرات لاحتواء تأثير هذين البلدين في آسيا الوسطى.

وفي جنوب - غرب أفغانستان، ظهرت مدينة قندهار، التي اشتهرت فيما مضى بواحتها، كمهد ومعقل لحركة طالبان. وهي مدينة ذات طابع ديني بالنسبة للباشتون الذين يحكمون البلاد، خلافاً لكابول، المركز الإداري والتجاري المفتوح على العالم. ومنذ بدء مقاومة الاجتياح السوفياتي في العام ١٩٧٩، اجتمع في قندهار عدد من القبائل[1] التي يترأسها زعماء مسلمون، مصممون على مقاومة الجيش الأحمر.

بعد رحيل جيوش الكرملين في العام ١٩٨٩، جمعت المدينة القادة الرئيسيين لمختلف الحركات الباشتونية، الذين يتبعون المذهب السني، إنما بتطرف وأصولية متزايدة. فحرب العصابات ضد الاتحاد السوفياتي بالنسبة للمجاهدين العائدين تماثل الجهاد المقدس باسم الله. وقد ساهم في كل هذا الأموال المستشارون العسكريون الذين أرسلتهم السعودية (وفي طليعة هؤلاء الشاب أسامة بن لادن، مراسل الاستخبارات السعودية). وفيما وصلت الحرب الأهلية ضد الأعراق الأخرى إلى كابول ومدن الشمال[2]، ترك العديد من المقاتلين الباشتون سلاحهم لبعض الوقت، ليتابعوا تعليماً دينياً في مدارس محلية. ورغبة منهم في تحسين معارفهم القرآنية غداة الجهاد، تسجّل المجاهدون في مدارس منطقة قندهار المختلفة. إلاّ أنّ العديد منهم تربطه علاقات روحانية ومادية بالمدرسة القرآنية النافذة في ديوباندي (Deobandi) في الهند، الشهيرة بمواقفها الأصولية ودعوتها إلى إسلام صافٍ ونقي (يمنع ويحرم إجلال الأولياء الصالحين).

١- حتى اليوم، لا زالت القبائل تسيطر على هيكلية المجتمع الأفغاني. ويعود ذلك إلى الاقتصاد الزراعي في منطقة جبلية، ويعززه عدم كثافة السكان وقلّة التبادل، كما يبلوره نظام تعليمي شبه غائب (تفوق الأمية الـــ ٨٠% في التسعينات).

2- ينقسم سكان البلاد الـــ ١٥ مليون إلى أربعة أعراق أساسية: الباشتون (٤٠ %)، التاجيك (٣٠ %)، التركمان (أوزباك وكازاخ ١٠ %)، الهازاره (من أصل منغولي ١٢%).

وانتسب القائد المجاهد الشاب محمد عمر إلى إحدى هذه المدارس. وذاع صيت عمر، البالغ من العمر ٢٧ عاماً في العام ١٩٩٠، بعد عودته. فقد مثّل صورة بطل الكفاح ضد السوفيات، خبير الهجومات المفاجئة والجريئة الذي لا يتوانى عن التضحية بنفسه. وهي شجاعة كلّفته عينه اليمنى في العام ١٩٨٩ بعد أن تعرّض لهجوم بالصواريخ. جسّد عمر مع آخرين مستقبل السلطة الأفغانية، في بلد لا يُسمح للنساء فيها باستلام السلطة وحيث لقي العديد من الزعماء التاريخيين حتفهم في الحرب أو فروا من البلاد. أما بالنسبة إلى عمر، فتندرج سنوات تعلّم القرآن هذه في إطار تتمة طبيعية. وحتى الساعة، اندرج مساره كمجاهد في إطار هيكلية إسلامية قوية، وهي بالتحديد الحزب الإسلامي الذي يترأسه الزعيم يونس خالص(Younes Khalis) ، والذي انتسب إليه ليقاتل في الجبال. لكنه أراد الآن أن يصبح قائداً روحانياً، وأن يهجر ملابس زعيم الحرب البسيط التي أضحت لا تليق بطموحاته وآماله.

وفي هذه المرحلة من مساره، تضاربت روايات عدة، وهي ثمرة أساطير روتها دعايات طالبان عنه. إذاً، "على الصعيد الرسمي": راح محمد عمر، المأخوذ بالطهارة والإيمان، يدافع عن الفقراء في وادي قندهار، ما بين العام ١٩٩٢ والعام ١٩٩٤. كما قاتل زعماء القبائل المختلفة الذين يعيشون حياة تخالف تعاليم الإسلام. وأضحى، في هذه الأثناء، أشبه بروبن هود محلي[1]. ويروى هنا أنه قتل زعيماً لوطياً، ويشاع هناك أنه ذبح أحد ممثلي المجاهدين لأنه فاسق - كما جرى في قرية بنجواي (Panjway). وسرعان ما أصبح القائد الذي يستهوي الجماهير والذي يتطلع إليه كافة "أصدقاء" أفغانستان؛ أيّ جيرانه في باكستان وبعض رجال الأعمال في قطاع النفط.

ففي باكستان، لا زال الوضع الأفغاني يثير القلق منذ اندلاع الحرب الأهلية في العام ١٩٨٩ بعد انسحاب السوفياتيين. ومنذ تأسيسها في العام ١٩٤٧، اضطرت الدولة الباكستانية إلى التعامل مع الأزمات الدبلوماسية المستمرة مع جارتها في الجنوب أي الهند. وتشنّ الدولتان، بانتظام، عمليات عسكرية للسيطرة على مقاطعة كشمير، موضوع النـــزاع بينهما. لهذا، من الضروري لأفغانستان أن تبقى جارتها في الشمال بين أيدي حكومة صديقة، تمارس سلطة حقيقية على البلاد، لئلا تخنقها منطقتين غير مستقرتين، إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب. ويشكّل هذا الأمر ضرورة

1- وإن بدت المقارنة مبالغ فيها، إلاّ أنه تبين أن محمد عمر حمل السلاح في تلك الفترة ضد بعض المستبدين في الوادي، بدافع الطيبة وبهدف التخلّص من منافسيه. لمعرفة التاريخ الكامل لقادة طالبان، راجعوا وثيقة الصحافي، الباكستاني الأصل أحمد رشيد، والتي تحمل العنوان التالي: طالبان، مجاهدو نفط الإسلام والأصولية في آسيا الوسطى (صحيفة جامعة يال، ٢٠٠٠).

حيوية للأمة الباكستانية. ومن هنا، فإن الدعم المقدّم لطالبان ما هو إلاّ نتاج مصادفات ضرورات التحالف.

ويمكن اختيار أطراف أخرى من التركيبة الأفغانية المتنوعة بدلاً منهم، لكن "طلاب الدين" يجمعون خصائص عدة، يعتبرها عرّابوهم استراتيجية. ففي باكستان، يعتبرهم حزب "جمعية علماء الإسلام (Jamiat Ulema Islami), "الذي يلعب دوراً بارزاً في البرلمان، أخواناً في الدين ويشجّع السلطات على مساندتهم. وتنظر إليهم الاستخبارات الباكستانية على أنهم التعبير الأسمى لمجاهدي الثمانينات، الذين درّبتهم والذين لا تزال تسيطر عليهم، على خلاف الكيانات الأفغانية الأخرى. أما في الرياض، فتشجّع حكومة الملك فهد، المموّل الأول للاستخبارات الباكستانية، هذه الحركة. وقد أنفقت السعودية، بالتعاون مع الولايات المتحدة، من دون حدود كي لا تقع افغانستان بين أيدي السوفيات. وما انفكت الفوضى السائدة في البلاد ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٤ تثبط همّة الحكام السعوديين، الذين رأوا في افغانستان منطقة جديدة يمكن أن يسود فيها الإسلام الخالص أو المذهب الوهّابي[1]، الذين يدافعون عنه بإصرار ومنذ زمن طويل.

ومن جهة أخرى، تكثر الاعتبارات الدنيوية في هذا المجال، فإيران الشيعية[2]، التي تحاذي أفغانستان، تقلق باستمرار كبار رجال الدين السعوديين. ولا يمكن للملك ولولي العهد في السعودية أن يتجاهلا الالتماسات الواردة في وزارة (الشعائر الدينية)، فإذا ما سيطرت إيران على كابول، سيطر الأخوة الأعداء من الشيعة على مفتاح آسيا الوسطى.

ووجهة النظر هذه تشاطرها إياها واشنطن. فمنذ العام ١٩٧٩، وعملية احتجاز الرهائن في السفارة الأميركية في طهران، تعمل وزارة الخارجية جاهدة على إضعاف الجمهورية الإسلامية في إيران. ومن هنا، فإن تشجيع السنّة الأصوليين كطالبان، يعني بالنسبة إلى مستشاري الأمن الأميركيين، حصر التأثير الشيعي في هذه المنطقة من العالم. كما أن أسباباً أخرى مرتبطة بالاقتصاد تدفعهم إلى اتخاذ هذا الموقف، فمنذ العام ١٩٩١، بدأت شركات نفطية أميريكية عدة ومنها شفرون، بالاستثمار بمبالغ طائلة في كازاخستان وتركمانستان وكرجيستان. إلاّ أنّ روسيا ترفض التفاوض على تأجير خطوط أنابيبها النفطية، لنقل موارد الطاقة هذه إلى المصافي.

1- حركة دينية ظهرت في القرن الثامن عشر، وهي ذات طبيعة توسعية.

2- تعارض أساسي بين السنّة والشيعة، ناتج عن انشقاق بارز مرتبط بالاعتراف بسلالة النبي. وشبه الجزيرة العربية التي تتبع المذهب السنّي الأصولي تعارض الشيعة الفارسيين بشراسة.

نحن في العام ١٩٩٤، وكافة العناصر مجتمعة لتجعل من طالبان صانعي سلام طال انتظارهم.

- 3 -
أنابيب لنقل الغاز لطالبان

رجل واحد سيبلّور- بشكل إرادي نوعاً ما - هذه التوقعات ويعطي للمساعدة الخارجية التي ستسمح لطالبان بتولّي الحكم ماهيّتها.

إنه بالطبع من "رجال النفط"، ويدعى كارلوس بلغروني(Bulgheroni) ، وهو ليس سعودياً أو باكستانياً أو أميركياً إنما هو أرجنتيني. يترأس بلغروني مجموعة الطاقة الرابعة في أميركا اللاتينية، بريداس، وهي شركة أسست بعد الحرب وتتمركز في بونيس أيريس. اعتباراً من السبعينيات، أضحت الشركة البترولية الأرجنتينية شركة عالمية، ذات نشاطات في الهند وفي باكستان. ولاحظ مدراء بريداس باكراً - ما بين ١٩٩١ و١٩٩٢، فرصة عقد شراكة مع الحكّام الجدد لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، لا سيّما مع تركمانستان. ومن مكاتبهم في إسلام أباد، راحوا يتخيّلون أن أفغانستان ستستقر حالها قريباً، ويتسلّم الحكم فيها قادة يمكنهم التفاهم معهم لبناء خطوط أنابيب لجرّ النفط والغاز تربط تركمانستان بباكستان. ووقّع كارلوس بلغروني أول عقد شراكة مع الحكومة التركمانية في شهر كانون الثاني/يناير في العام ١٩٩٢، لاستغلال حقل الغاز في دولتاباد (Daulatabad). وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥، كسب بلغروني رهانه بجمع القادة الباكستانيين والتركمان الذين وقّعوا اتفاقاً مبدئياً يقضي بإنشاء خط أنابيب غاز يمر عبر أفغانستان[1].

وهنا، دعا بلغروني شركات نفطية أخرى إلى الانضمام إلى أعماله، ولا سيّما مجموعة ينوكال (Unocal)، الشركة البترولية الأميركية الثانية عشرة.

وتشكّل اليونيون أويل كومباني أوف كاليفورنيا (شركة النفط الموحّد في كاليفورنيا)، التي أسست في العام ١٨٩٠ في سنتا بولا، والتي أصبحت الينوكال كوربوريشن في العام ١٩٨٣، جزءاً من قصة نجاحات القطاع النفطي في الولايات المتحدة. واعتباراً من أواسط التسعينات، وتحت إدارة روجر بيتش في حينها، أصبحت من ضمن المجموعات الأميركية العشر الأوائل. وكمتعهد ذكي ورجل أعمال ماهر، استغل بيتش على الفور إمكانيات العرض الذي يقدمه له شريكه كارلوس

---

1 - (FT Energy Newsletters) تقرير الطاقة في أوروبا الشرقية ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥

بلغروني، حتى أنه قرر أن يستغني عن خدمات هذا الأخير ويستثمر في المنطقة من دون مساعدة بريداس[1]. ولكي يحفظ هامش تحرّكه ويحصل على الدعم المالي، طلب المساعدة من مجموعة أخرى وهي الشركة السعودية دلتا أويل (نفط الدلتا).

وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، وقّع مديرو نيوكال ودلتا أويل اتفاقاً مع الرئيس التركماني سابرمورات نيازوف(Saparmurat Niyazov) ، حول تصدير كميات من الغاز بقيمة ٨ مليارات من الدولارات... وينصّ على إنشاء خط أنابيب غاز يمرّ عبر أفغانستان[2]، وهي ورشة تقدّر كلفتها بحوالي ٣ مليار دولار. واعتباراً من هذه اللحظة، لم يعد دعم طالبان حاجة جيوستراتيجية وحسب، بل أصبح أولوية اقتصادية.

ومن غرائب الأمور، أنّ الاستخبارات السعودية التي يديرها الأمير تركي الفيصل قررت، في هذا الوقت بالذات، أن تموّل طالبان بكثافة. فزوّدهم بوسائل الاتصال وبعشرات من الشاحنات الصغيرة اليابانية السوداء، ذات الزجاج الملوّن، والتي يحبونها للغاية ويفضلونها. وتخلّت السعودية عن الأحزاب الأخرى، الأوزبكية والتاجيكية على حدّ سواء، فوجدت هذه الأخيرة نفسها من دون عون، وراحت تتراجع وتتقهقر وتنحسر. في هذه الأثناء، حصل الأصوليون على الإجماع، وتوجهوا إلى كابول واستولوا على السلطة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، مما أراح الكثيرين. وكان مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون جنوب آسيا، روبن رفايل، قد زار قندهار قبل بضعة أشهر ليبارك الأحداث الجارية. وقد أعلن في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٦: "نحن قلقون على الفرص الاقتصادية التي يمكن أن نفقدها، إذا لم يستقر الوضع السياسي ههنا"[3]. كلامه واضح أليس كذلك؟

في الخارج، ساندت هذا الدعم للأصوليين الأفغان الندوات السياسية الأكثر عراقة. وانحاز معهدا الأبحاث الأميركيان الأكثر تأثيراً في ميدان السياسة الخارجية إلى هؤلاء. ويعرف هؤلاء

1- قرار جريء سيدفع بريداس إلى رفع دعوى إلى نيوكال في الولايات المتحدة. وستربح الشركة الأرجنتينية الدعوى بعد سنوات.

2- جريدة النفط والغاز(Oil and Gas Journal) ، ٣٠ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٥.

3- تصريح روبن رفايل لوكالة الصحافة الفرنسية(AFP) ، لدى زيارته إلى أفغانستان. وهي كالتالي بالإنكليزية: "We are also concerned that economic opportunities here will be missed, if political stability cannot be restored".

المدافعون باسم: مجلس العلاقات الخارجية[1](Council on Foreign Relations) (المعبد الحقيقي للدبلوماسية الأميركية ينضم إليه السفراء، والوزراء السابقون، والمثقفون الخبراء في العلاقات الدولية من جامعة جورج تاون أو مدرسة جون هوبكنـــز) وهيئة الراند (مركز دراسات يعمل بشكل أساسي لحساب البنتاغون، والدفاع وقطاع الطاقة). وهكذا، لا يتردد بارنت روبن، أخصائي الشؤون الأفغانية لدى مجلس العلاقات الخارجية. في أن يقول في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦: "ما من علاقة بين طالبان والتيار الإسلامي الأصولي العالمي. وهم في الواقع، يكرهونه..."[2] يا للبلاغة! صدرت هذه التصريحات بعد مرور شهر على تولي طالبان الحكم، فيما هؤلاء يتحدثون عن إمارة أفغانستان الإسلامية، وعن أن الفضل في نجاحهم السريع يعود إلى دولارات الدكتاتورية الأصولية السعودية ولا سيّما الزعماء الدينيين فيها الذين يدعون إلى إسلام قديم وتقليدي. كما أعلن محمد عمر نفسه أميراً للمؤمنين واتخذ لنفسه لقب ملاّ، وأعدمت طالبان، في الفترة نفسها، الرئيس السابق الموالي للشيوعيين محمد نجيب الله من دون محاكمة، بعد أن التجأ إلى مكتب منظمة الأمم المتحدة في كابول. ولن نعلّق على الأمر أكثر.

وبعد شتاء أفغانستان القاسي، ومع بداية العام ١٩٩٧، بدت القضية متفقاً عليها. ميدانياً، خبراء نفط ودبلوماسيون تحوّلوا إلى رجال أعمال نَشِطون فيما الميليشيات الدينية تسيطر على قرابة ٩٠% من مساحة البلاد. يمكن لمشروع خط أنابيب الغاز أن يتحقق قريباً. جهّزت مجموعة نيوكال فرق عملها المتمركزة في إسلام أباد وأرسلت مندوبين عدة إلى كابول وإلى قندهار، معقل حلفائها الجدد والمهمين للغاية. ولم تبخل الشركة النفطية في الانفاق في كافة الميادين، فقدّمت ٩٠٠٠٠٠ دولار إلى مركز الدراسات الأفغانية في جامعة نبراسكا، الذي أنفقها على تمويل أعمال البنى التحتية في مدينة قندهار نفسها. وشاركت شخصيات بارزة عدة في هذا الاندفاع الخيري، ونأخذ على سبيل المثال جيرالد بوردمان، المسؤول السابق في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية(USAID) ، المنظمة الخيرية الخاضعة مباشرة لوصاية وزارة الخارجية الأميركية. فقد موّل هذا الأخير، بفضل أموال نيوكال، مشاريع طالبان التعليمية في قندهار تحت غطاء النشاطات الإنسانية التي تقوم بها

1- ناشرو مجلة (Foreign Affairs)(شؤون خارجية)، المجلة الدولية الأكثر انتشاراً وتأثيراً في المسائل الجيوستراتيجية وفي سياسة الدفاع.

2- لقاء أجرته معه صحيفة التايم في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

جامعة نبراسكا[1]. واختارت مجموعة نيوكال أشخاصاً ذوي نفوذ وسطوة، ومن بينهم روبرت أوكلي(Robert Oakley) ، سفير سابق للولايات المتحدة في باكستان، الذي أوكلت إليه مهمة إدارة الشؤون الدبلوماسية في "نبع الثراء الأفغاني". فاستقر أوكلي في إسلام أباد، وتحديداً في مكاتب سنتغاز (Centgas) ، الاتحاد المحلي الذي أسسته شركة النفط[2].

أما من جهة السعودية، فكافة العائلات الأميرية، بالإضافة إلى دلتا أويل، تودّ الاستفادة من سيطرة طالبان، هؤلاء الإخوان الشباب المشاغبين، الذين سيجعلون الأمن يسود حالياً بين الناس. وقد أدركت حقيقة هذا الأمر الشركة الأرجنتينية بريداس، فراحت تبحث عن شركاء جدد، بعد خيانة نيوكال لها، وتقرّبت من الشركة السعودية نينغاركو[3](Ningharco) ، وهي شركة مقرّبة[4] للغاية من تركي الفيصل، مدير الاستخبارات.

- 4 -
الملاّ عمر، حليف مزعج

وفيما الاتفاقات السياسية والتجارية تأخذ مجراها، اندلعت معارك عنيفة في ربيع ١٩٩٧ في شمال البلاد. ومع هذه المعارك، وخلافاً لكافة التوقعات، بدأت مرحلة زوال الحظوة "الرسمية" لطالبان، الذين راحوا يضاعفون الأخطاء السياسية، مجبرين مفاوضيهم ومحاوريهم على إظهار بعض التحفّظ.

وقد أدّت الهجومات على مدينة مزار الشريف التي تسيطر عليها قوات الزعيم أحمد مسعود وقوات الجنرال الأوزبكي الأصل رشيد رستم، إلى معارك عنيفة للغاية. وظهرت حالات تعذيب عديدة كما لقي ما يقارب العشرة آلاف شخص حتفهم ما بين شهري أيار/مايو وآب/أغسطس من العام ١٩٩٧ في هذه المعركة. وفي الفترة نفسها، وفي الجنوب، في كابول تحديداً، اتخذ الطالبان، الذين تولوا الحكم منذ عام، تدابير تهدف إلى خنق الحريات والحدّ منها. وبدا أنّ النساء هن أول

1- رواها أحمد رشيد، راجع سابقاً.

2- يتوزع رأس مال سنتغاز على الشكل التالي: ٧٠% نيوكال، ١٥% دلتا أويل، ١٠% للشركة الروسية غاز بروم(Gazprom) ، ٥ % تركما نروسغاز (Turkmenrosgas) ، شركة تابعة للدولة التركمانية.

3- اتحاد ذكرته للمرة الأولى صحيفة التجارة(Journal of Commerce) ، في ٣ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٧.

4- لفكرة دقيقة عن شجرة نسب العائلة الحاكمة في السعودية راجع الفصلين ٧ و٨.

ضحايا النظام، مما أثّر في المجتمع الدولي من دون أن يتخذ هذا الأخير موقفاً صريحاً وعلنياً. لكن ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تشكّل نقطة تحوّل في علاقات القادة الأفغان مع العالم. ففي هذا اليوم، زارت مفوّضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الإنسانية، إيما بونينو، أفغانستان لتطّلع على الوضع عن كثب. ولاحظت على الفور تقاليد طلاب الدين القديمة والبالية. وقد رافقها في زيارتها صحافيون ومسؤولون من منظمات إنسانية، فاكتشفت الأضرار التي لحقت بوضع المرأة والتعليم والحريات العامة، كما حصلت حوادث عدة خلال تنقلاتها، وأوقفت الشرطة عدداً من أعضاء وفدها[1].

وفيما أظهر الطالبان وجههم الحقيقي، ظهرت مشكلة ابن لادن في أفغانستان.

فمنذ حوالي العامين، راحت جماعات من السنّة الأصوليون من أصل سعودي تشير إلى الولايات المتحدة على أنها العدو الأساسي. وفي مقرهم العام في الخرطوم في السودان، وبمساعدة قواعدهم الخلفية في المناطق اليمنية غير الخاضعة للجيش، وضعوا المخططات لأول الهجومات ضد الإمبرياليين الذين يدنّسون أرض السعودية، مهد الإسلام. وأسامة بن لادن أحد قادة هذه الجماعات[2]، وقد أسقطت عنه جنسيته السعودية في شهر نيسان/ابريل من العام ١٩٩٤ لأنه انتقد علناً الحكم وطاعته للولايات المتحدة، الأمر الذي سرّ السلطات الدينية. واتهم أسامة بن لادن بالتحريض على الاعتداء الذي وقع في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦ على مقر إقامة الجنود الأميركيين في الخُبر، في السعودية. ويقال إنه شكّل حركة سياسية، بفضل أمواله الطائلة، تدعو إلى إسلام خالص، بعيداً عن فساد العائلة المالكة، وتضم المقاتلين العرب الذين حاربوا ضد السوفيات. وفي الفترة نفسها، شوهد مراراً في أفغانستان، وفي مدينة جلال آباد تحديداً، معقل القائد الأصولي غلبودين حكمتيار (Gulbudin Hekmatyar)،رفيق السلاح القديم في عهد الحرب ضد الجيش الأحمر، والقائد السابق لمحمد عمر، رجل البلاد القوي الجديد.

صادفت زيارته الأولى إلى آسيا الوسطى، بعد رحيله عنها في العام ١٩٩١، في شهر أيار/مايو ١٩٩٦، حين قرّر حاميه، الرئيس السوداني عمر البشير التوجه إلى مكّة لأداء فريضة الحج. فتوجّه أسامة بن لادن إلى باكستان[3] وانتقل منها إلى جلال أباد لئلا يعكّر صفو علاقات مضيفه مع العائلة المالكة في السعودية. وبقي نجلاه سعد وعبد الرحمن في السودان في بادئ الأمر، ثم عادا

1- وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

2- راجع الفصلين ٩ و١٠ أسطورة الخائن.

3- عالم المعلومات"Le Monde du Renseignement" ، رقم ٢٩٠، حزيران/يونيو ١٩٩٦.

ولحقا به بعد ستة أشهر تقريباً. في بداية العام ١٩٩٧، وبعد حملات غير مثمرة ضد نظام العقيد معمّر القذّافي[1] في ليبيا، قرّر أسامة بن لادن الاستقرار نهائياً في أفغانستان.

وفي الفترة نفسها، اكتشفت إدارة الرئيس كلينتون هذه الشخصية، لا سيّما بعد تقرير "غير رسمي" قدّمه الجنرال واين داونينغ بناءً على طلب مساعد أمين عام الدفاع جون وايت. وكان هذا الضابط قد أحيل إلى التقاعد، في شباط/فبراير ١٩٩٦، بعد أن تولّى رئاسة العمليات الخاصة في الجيش الأميركي لسنوات، وهو خبير في مكافحة الإرهاب[2]. وغداة انفجار الخُبر، وفيما رفضت السلطات في الرياض السماح لمكتب التحقيقات الفدرالي بالقيام بتحقيقات ميدانية في السعودية، اختار البنتاغون الجنرال داونينغ للقيام بأبحاث سرية، خارج الإطار القضائي بغية كشف ملابسات الحادث. ومنذ ذاك الحين، يعتبر داونينغ أول من أدرك "ظاهرة ابن لادن" في إطار الجيش الأميركي.

تحرك نظام طالبان والصداقات الجديدة التي يعقدها مع أعداء أميركا الجدد عاكست أكثر فأكثر آمال شركات النفط، ووزارة التجارة والدبلوماسيين. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٧، وبالرغم من الوعود المتكررة من مؤسسي سنتغاز، انتقدت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت علناً النظام الجديد القائم في كابول، أثناء زيارة رسمية لها إلى إسلام أباد. مما يعني أن واشنطن تظهر تحفظاً رسمياً حيال طالبان، وستتطور القطيعة تدريجياً خلال الأشهر التالية لتصل إلى الحدّ الفاصل في صيف ١٩٩٨.

نحن في أواخر شهر تموز، والحكومة في كابول تجبر المنظمات غير الحكومية على مغادرة البلاد. في الشمال، قضت طالبان على المعارضة عبر الاستيلاء على مزار الشريف. وهكذا، لم يبقَ سوى عدد يسير من الرجال ليقاوموا مع القائد مسعود، على أقل من ٥% من الأراضي، وفي الجبال الوعرة، المقطوعة عن العالم. حصلت أعمال غير مشروعة عدة عند الاستيلاء على المدينة، إذ أقدم المقاتلون السنّة الأصوليون على إعدام ستة دبلوماسيين إيرانيين. وهي خطوة لا يمكن العودة عنها في نظر العديد من المسؤولين السياسيين الدوليين. ولم تقف الأمور عند هذا الحدّ، ففي ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، حصلت الاعتداءات على السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام. وقد

1- راجع الفصل ٩.

2- بعد مرور حوالي شهر على الاعتداءات، وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، استدعى البيت الأبيض الجنرال داونينغ، وكلّفه الرئيس بإدارة المعلومات المتعلقة بمنطقة القاعدة. وهو يعمل مباشرة مع غوندوليزا رايس، مستشارة الأمن لدى الرئيس جورج بوش الابن.

موّلها أسامة بن لادن، بدعم لوجستي من الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية، وهما حركتان إرهابيتان منتشرتان في شرق افريقيا. في ٢٠ آب/أغسطس، ردّت الولايات المتحدة بإطلاق ٧٥ صاروخاً على أهداف في منطقتي خوست (Khost) وجلال أباد، حيث قواعد منظمة القاعدة، وعلى مصنع أدوية في السودان. في اليوم التالي، أدان محمد عمر الهجوم وأعلن أنه يأوي ابن لادن عن طيب خاطر.

ها هي نهاية الفصل الأول: قطعت الإدراة الأميركية علاقاتها المباشرة مع كابول... لستة أشهر فقط.

النتيجة: فشل المشروع النفطي حالياً. في الولايات المتحدة، كثّفت حركة الأغلبية النسائية (فمينيست ماجورتي) حملاتها ضد شركة ينوكال[1]، متّهمة إيّاها بدعم ديكتاتورية جعلت من عبودية المرأة أساساً لسياستها الاجتماعية. وقد دعمت هيلاري كلينتون هذه الحركة دعماً مطلقاً وعلنياً. وأخذت ينوكال تسحب، تدريجياً، فرقها من أفغانستان وأغلقت مكاتبها فيها وفي باكستان أيضاً. لكن مسؤولي مكتب الشؤون الآسيوية في وزارة الخارجية، في واشنطن، يأسفون لهذه الدوامة العسيرة. فالكل يدرك الفائدة الكبرى التي سيجنيها من وجود حكومة صديقة في أفغانستان، قادرة على فرض الاستقرار في البلاد، كما أملوا لدى وصول طلاب الدين إلى الحكم. وبدأت فكرة تهيؤ الوضع لطالبان "معتدلين" تتبلور، وهي حسابات وقحة ومدمّرة، فالمنطقة أهم من أن يتخلوا عنها، بحجة الخلاف مع بعض الأصوليين المعتادين على شن الحروب والقتال.

- 5 -
التفاوض مهما كان الثمن

ولو تعلّق الأمر ببلد آخر، لفرضت عليه عقوبات جائرة، وحوصر أصحاب النفوذ والسلطة فيه، ووفّر الدعم لمعارضة ديمقراطية... أما بالنسبة إلى أفغانستان فهذا "ليس بالرأي السائد"، وقد تردد هذا الكلام هنا وهناك في واشنطن، في أروقة لجان الكونغرس المسؤولة عن السياسة الخارجية.

1- الاستماع إلى مارفيس لينو، إحدى مسؤولات الحركة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٩ في مجلس الشيوخ. اتهمت ينوكال رسمياً بمساندة طالبان ودعمهم.

وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٩، حاولت وزارة الخارجية جمع عناصر وشروط جديدة لإقامة شراكة يقبل بها الطرفان. فسافر الرجل الثاني في الديبلوماسية الأميركية، مساعد وزيرة الخارجية، ستروب تالبوت، شخصياً إلى إسلام أباد لمقابلة ممثلي طالبان. وناقش معهم أدلّة تورّط أسامة بن لادن ومنظمة القاعدة في اعتداءات نيروبي ودار السلام، وسلّمهم كتاباً يطلب استرداد هذا الأخير رسمياً، ويشير إلى مستقبل العلاقات بين البلدين، إذا ما حلّت قضية ابن لادن.

لكن سرعان ما أدرك الجميع أنّ كفة هذه المساعي لن ترجح في مواجهة تصميم المجموعات الأفغانية السنّية الأصولية. وبما أنّ العديد من الدول يهتم بالمسألة ويتدخل في المناقشات، فقد ظهر إطار آخر للحـــوار، أقل بروزاً، وهو إطار مجموعة دولية فعّـــالة بقدر ما هي معروفة، تحمل اسم "٦+٢"، وقد أنشأت بناءً على مبادرة روسية – أميركية[1]، في الأمم المتحدة.

الأخضر الإبراهيمي دبلوماسي مخضرم ومحنك، لهذا اختاره الأمين العام للأمم المتحدة لينظّم الوساطات مع حكومة طالبان ويراقبها. وخلال العام ١٩٩٩، تنقّل هذا الدبلوماسي بين أماكن مختلفة، من وديان قندهار في أفغانستان إلى باكستان فالرياض حيث قابل الملك فهد شخصياً، في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٩٩، كما قابل على الأرجح الأمير تركي الفيصل الذي جهّز الاستخبارات الباكستانية بالعتاد والسلاح، فضلاً عن مقاتلي طالبان، وميليشيات المجاهدين الأولى التي برز فيها أسامة بن لادن في الثمانينات[2]. وتحت لواء الأمم المتحدة، أصبح الإبراهيمي الشخصية الأساسية لكل الممثلين على مسرح أفغانستان. وفي نيويورك، وفي أعالي مقرّ الأمم المتحدة، الواقع في الشارع ٥٠، يذكر ممثلو روسيا واميركا هذا الدبلوماسي بأطيب الكلام. لهذا، تمّ اختياره وتسليحه لإتمام مشروع إنشاء المجموعة ٦+٢ وتحريكها.

1- كما أكد تصريح بيتر برليه(Peter Burleigh) ، سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، طرحت موسكو وواشنطن فكرة إنشاء مجموعة ٦+٢ اعتباراً من الفصل الثالث للعام ١٩٩٧ (أرشيف الأمم المتحدة). وقد تحققت هذه المجموعة خلال ربيع العام١٩٩٩.

2- تبيّن اليوم أن الأمير تركي الفيصل، ابن الملك السابق فيصل، قد حاول فعلياً أن يسترد أسامة بن لادن كي يحاكم في بلاده بين أخوانه في السعودية، بدأ مساعيه الأولى في هذا الاتجاه خلال الفصل الثاني من العام ١٩٩٩. عُزل تركي الفيصل من وظيفته كمدير للاستخبارات السعودية (١٩٧٧) في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وفي كتاب مفتوح نشرته صحيفة الشرق الأوسط العربية، أقرّ بمسؤولية أسامة بن لادن في اعتداءات نيروبي ودار السلام واعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على مركز التجارة العالمية والبنتاغون.

وتضم هذه المجموعة الدول الست التي تحاذي أفغانستان، أي باكستان وإيران والصين وأوزبكستان وتادجيكستان وتركمانستان؛ وتنضم إليها روسيا والولايات المتحدة. مما يفسّر اسم المجموعة و"٢+" أيّ هذين البلدين. وما هذا ألاّ إرث من جيوستراتيجية زمن الحرب الباردة، فبعيداً عن أيّ إطار قانوني ملزم، لكن مع موافقة الأمم المتحدة، وبعد مرور ٢٠ سنة، نرى مجدداً واشنطن وموسكو يقرران مصير أفغانستان. إنما نلاحظ تغييراً وحيداً، فالحكومتان متفقتان هذه المرة، وتأخذان بعين الاعتبار مطامع الدول المجاورة الاستراتيجية، ولا تتواجهان عن طريق فئات أفغانية مختلفة. بدأت مفاوضات المجموعة ٦+٢ الأولى في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٩، وجرت في طشقند في أوزبكستان[1]، بحضور ممثلين عن طالبان، وذلك بعد مرور شهر على وضع مكتب التحقيقات الفدرالي لأسامة بن لادن على لائحة المجرمين العشر المطلوبين في العالم من قبل وزارة العدل الأميركية.

في تلك المرحلة، استعادت الولايات المتحدة أملها في السيطرة على طالبان. وفي ٤ تموز/يوليو ١٩٩٩، استقبل الرئيس بيل كلينتون رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف في زيارة رسمية، في حين أنّ نيودلهي وإسلام أباد تتنازعان كشمير من جديد، وتناقش الرجلان في الموضوع فتوصلا إلى تفاهم معين، كما حصل شريف على مهلة ليأمر جيش بلاده بالانسحاب من جبال كشمير، حيث يقدّم المساعدة والمشورة لمجموعات من المقاتلين الإسلاميين، الذين جنّدتهم ودرّبتهم الاستخبارات الباكستانية. وفي المقابل، سيطلب رئيس الحكومة من مدير هذه الاستخبارات، الجنرال خواجه زيولدين(Khawaja Ziauldire) ، التوجه إلى قندهار في أفغانستان للسعي إلى استرداد أسامة بن لادن[2]. وبخلاف كل التوقعات، سار هذا التبادل على خير ما يرام؛ وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، تمكّن زيولدين من مقابلة الملاّ عمر، الذي أعرب عن استعداده للتعاون! وتتالت النجاحات في ذهن مستشاري بيل كلينتون، ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر طلب رئيس الوزراء من الاستخبارات إغلاق كافة مخيمات تدريب الإسلاميين الأصوليين على الحدود الأفغانية - الباكستانية، لا سيّما في المنطقة المسماة "المنطقة القبلية."

1- محاضر جلسات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ حول الوضع في أفغانستان. نقل السفير الروسي جنادي غاتيلوف(Gennadi Gatilov) ، ونظيره الإيراني مهدي دانش - يازدي بدايات أعمال المجموعة ٦+٢.

2- عالم المعلومات(Le Mond du Renseignement) ، رقم ٣٦٨، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

لكن، وللأسف، أطاح انقلاب عسكري قام به رئيس هيئة أركان الجيش بنواز شريف. ما اسم هذا العسكري؟ إنه الجنرال برويز مشرّف الذي يظهر اعتدالاً في تديّنه، ويعتمد خطابات سياسية مدروسة بالنسبة إلى الخارج. وأظهرت القوة الأميركية ارتياحها، بالرغم من أن جهود الوساطة التي قامت بها الحكومة السابقة قد أجهضت بسبب هذا التغيير المفاجئ.

وفي هذا الإطار، صوّت مجلس الأمن، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على القرار رقم ١٢٦٧ الذي يطلب بموجبه من كابول تسليم أسامة بن لادن، وينصّ على عقوبات اقتصادية محددة. ويستمر الضغط، إنما لا يظهر أيّ غضب إلى العلن.

في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٠، وفي هيئات أركان الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، بدأ العدّ العكسي. فالبلاد ستعيش حتى تشرين الثاني/نوفمبر التالي، على وتيرة الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية المقبلة. وبعد عام، سيقطع الرئيس الجديد المدينة، في سيارة ليموزين سوداء، بعد أن يقسم اليمين على حفظ الدستور واحترامه. لذا راح كل فريق يتسلّح، لا سيّما بالخبراء في حقل التسويق لجذب المستهلك في كل ناخب وإغرائه.

وإن كان الجدال السياسي لا يتعلق بالقضايا الدولية، إلاّ أنّ فريق كلينتون أصرّ على إنهاء بعض الملفات قبل رحيله. فهذه مسؤولية ملقاة على عاتقه، وفرصة جديدة أيضاً... وبيل كلينتون، الذي لطّخت قضية مونيكا لوينسكي هيبته وأثّرت سلباً على فتنته، يعلم أنّ أمامه إمكانيات لينهي فترة حكمه تحت سيل من التصفيق لإنجازاته. وهو مخرج وحلّ أعجب نائب الرئيس آل غور، الخليفة الذي اختاره الحزب الديموقراطي والذي يعتبر الوريث الروحي لبيل كلينتون، خطأً أو صواباً.

في تلك المرحلة، كان هناك معضلتان تقلقان شركاء اميركا وخبراء شؤون الأمن الدولي في واشنطن: الأراضي المحتلة الفلسطينية وأهداف طالبان في أفغانستان. وخلال أشهره الأخيرة في المكتب البيضاوي، ضاعف بيل كلينتون المبادرات وبذل جهده لإيجاد حلول عملية لهاتين المشكلتين.

وفي شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٠، وبعد الإشارات الإيجابية الصادرة عن محمد عمر، رأى المستشارون الدبلوماسيون للرئيس ضرورة استئناف الحوار. لهذا، توجّه مساعد وزيرة الخارجية لشؤون آسيا إلى إسلام أباد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وتعتبر زيارة كارل اندرفورث (Karl Inderfurth) هذه، أول محاولة اتصال بين الإدارة الأميركية وسيّد البلاد الجديد، الجنرال برويز مشرّف. وفي باكستان، التقى مساعد مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية في

ذاك الحين، مسؤولين أفغانيين كبيرين هما وزير الإعلام في طالبان أمير خان متقي وسفير طالبان في باكستان سيد محمد متقي[1]. أما موضوع المفاوضات فاسترداد أسامة بن لادن وتطبيع العلاقات بين المجتمع الدولي وطالبان. كما استغل اندرفورث الفرصة ليناقش المسألة مع سفير الولايات المتحدة في باكستان، توم سيمونز، الذي سيصبح ولبضعة أشهر حلقة الوصل في هذه المحادثات.

ولم يكن توقيت هذه الزيارة بريئاً، فقبل يومين، عيّن أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان مسؤولاً جديداً لملف طالبان، وهو فرنشسك فندرل(Fransesc Vendrell) ، الذي حمل لقب الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان[2]. وأصبح هذا الممثل محور المناقشات غير الرسمية مع طالبان، التي تهدف إلى تقديم أسامة بن لادن للمحاكمة. وفي خفايا سلطة الأمم المتحدة، لوحظ تزايد نفوذ المجمـــوعة ٦+٢. وقرر البيت الأبيض تشجيع النوايا الحسنة التي ظهرت أخيراً، فتمّ تخصيص ١١٤ مليون دولار أميركي من المساعدات الإنسانية لأفغانستان، ومنح هذا المبلغ لهيكليات محلية تحت مراقبة طالبان والأمم المتحدة[3].

ومنذ تلك اللحظة، وللمرة الأولى منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٨، ساد التفاؤل. وتكررت رحلات فندرل بين كابول ونيويورك، فيما عقدت مجموعة ٦+٢ اجتماعاتها للمرة الأولى في واشنطن. وفكّر المشاركون في تشجيع قيام حكومة معدّلة في كابول، تجمع بين طالبان وقادة تحالف الشمال. وبلغ تقدّم المحادثات حدّاً، دعا معه فندرل الطرفين العدوّين إلى مشاركة في هذه المناقشات مباشرة. وقد أظهر تقرير لأمين عام الأمم المتحدة، كوفي أنان، مؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، أن مجموعة ٦+٢ لم تقطع مفاوضاتها مع طالبان[4] منذ العام ٢٠٠٠. وحظيت المجموعة بتشجيع كافة أعضاء مجلس الأمن بما في ذلك الفرنسيين والبريطانيين.

1- أرشيف السفارة الأميركية في اسلام أباد.

2- أرشيف الأمم المتحدة، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

3- شهد العام ٢٠٠١، زيادة في حجم المساعدات المقدّمة لأفغانستان، وقد بلغ حوالي ١٢٤ مليون دولار. أعطى هذه الأرقام وزير الخارجية كولين باول في مؤتمر صحفي، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠١. اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٩٨، علّق الاتحاد الأوروبي كافة المساعدات للحكومة الأفغانية اعتراضاً على طبيعة النظام في البلاد .

4-تقرير الأمين العام المقدّم إلى مجلس الأمن. وثيقة الأمم المتحدة رقم:

A\55\1028-5\2001\789، وتحمل العنوان التالي: "الوضع في أفغانستان وانعكاساته على السلم والأمن العالميين" The Situation in Afghanistan and its Implications for international peace and Security .

وقررت وزارة الخارجية من جهتها، أن تستأنف المفاوضات الثنائية مع كابول، خوفاً من أن تفقد سيطرتها على الوضع. ونهار الأربعاء في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لوحظ أنّ تحسّن العلاقات بين الطرفين يرضي الجميع، ففي هذا اليوم، ألقى مساعد وزير خارجية طالبان عبد الرحمن زاهد(٤٤) محاضرة في معهد الشرق الأوسط في واشنطن. خلال مداخلته، طالب زاهد الأمم المتحدة بالاعتراف بحكومته؛ أما بين الحضور فلم يتأثر أحد بهذا الضغط العلني. ولإرضاء الجميع، نقل المسؤول الأفغاني إلى محاوريه مواقف مشجّعة حول مسألة ابن لادن. وأكّد أنّ السلطات الدينية في بلاده شكّلت لجنة تحقيق خاصة للتحقق من مسؤولية أسامة بن لادن عن الاعتداءات وللنظر في مسألة تسليمه المحتملة. وقد التقى منسّق مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض، مايكل شيحان، أحد أعضاء وفد طالبان، عبد الحكيم مجاهد لمناقشة هذه المسألة الأخيرة.

وبعد مرور شهر، وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تحديداً، اعترفت وزارة الخارجية بأعمال مجموعة ٢+٦، وبمتابعة المفاوضات مع طالبان باسم إرساء السلام في أفغانستان[1]. وبعد أسبوعين، بدا وكأن المفاوضات توشك على الانتهاء بنجاح. وأعلن فندرل أنّ الطرفين المتنازعين في أفغانستان، أي طالبان واتحاد الشمال، درسا وللمرة الأولى، إمكانية التوصل إلى حلّ سلمي، تحت رعاية المجموعة ٢+٦[2]. وأصبح الاستقرار في البلاد، هذا الموضوع العزيز على قلوب الغربيين، حديث الساعة. وسيطرد أسامة بن لادن بالتأكيد من معقله، بعد فترة وجيزة.

وفي هذا الخريف، لم تثر هذه الأخبار المشجّعة مبدئياً اهتمام أحد، فالانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة تشغل الطبقة السياسية كلها. والأسابيع الأخيرة في الحملة، تثير عاصفة في المعسكرين، كما في كل مرة، ويحوز الحزبان وحربهما اهتمام وسائل الإعلام. ولم تنجح الاحصاءات المتعددة في تحديد الفائز، مما زاد من ضراوة المعركة بين الطرفين.

وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كانت المفاجأة تنتظر الجميع، فبالرغم من احتساب الأصوات، بقي الشك سائداً. وتطلّب الأمر بضعة أسابيع لحسم النتيجة بين المرشحين، وأعلن فوز حاكم

---

1 –جاء هذا الاعتراف على لسان توماس بيكرنغ، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، أثناء زيارة له إلى موسكو. وفي هذه المناسبة، وخلال مؤتمر صحفي عقده في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في سبازو (Maison Spaso) في موسكو، فصّل فحوى مناقشاته مع فياشسلاف بنيكوف، مساعد وزير الخارجية الروسي، حول أعمال المجموعة ٢+٦.

2- بيان مجلس الأمن في الأمم المتحدة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وثيقة أمين عام الأمم المتحدة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ تتحدث عن نص مفاوضات حرر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

تكساس، جورج بوش الابن. وما إن انتهت هذه الفوضى وهذا الصخب حتى تغيّر الوضع الأفغاني جذرياً، ولسبب غير واضح إذا ما أعدنا النظر في الشؤون الأفغانية. وفي أقل من شهر، تزعزع التوازن الدبلوماسي القائم بين طالبان والغربيين، فرفضت أيّ محاولة لبدء مناقشات أو مفاوضات تحت رعاية المجموعة ٢+٦. وتحوّل الكلام، الصادر عن كلا الطرفين، إلى كلام عنيف، تلفّه الريبة والغضب أحياناً. في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٠، وجّه مايكل شيحان إصبع الاتهام إلى محاوريه من طالبان. وأمام لجنة الشؤون القضائية في مجلس النواب، أدانهم بقسوة، واتهمهم بمساندة الإرهاب، كما دعا المجتمع الدولي لفرض عقوبات جديدة على كابول. وهذا ما حصل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، إذ صوّت مجلس الأمن على تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على طالبان، وعلى تجميد قسم من أموالهم. ويمثّل هذا التصويت أحد آخر القرارات الدبلوماسية التي اتخذتها إدارة كلينتون.

لماذا؟ ما هو الحدث الذي يبرر هذا التحوّل الجذري؟ لَمَ لم يعد قادة طالبان فجأة مستعدين للتحاور مع هؤلاء الأميركيين؟ الذين راحوا يصرخون ويهوجون ويموجون. بقيت هذه الأسئلة من دون أجوبة حتى الساعة، لكن مهما كان سبب هذا التغيير، يبقى قصير الأمد، فما إن استلم جورج بوش الابن الحكم حتى تغيرت اللهجة.

- 6 -
أخبار ووقائع مفاوضات ممنوعة
(٥شباط/فبراير ٢٠٠١ – ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١)

نحن في بداية العام ٢٠٠١، وفي هذا الجو المشحون تتدخل ليلى هلمز، الخبيرة في علاقات طالبان العامة. وغداة التصريح الغريب الذي أدلت به لصحيفة التايمز، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، والذي دعت فيه الإدارة الجديدة إلى استئناف المفاوضات، تكفّلت بأمر زيارة سفير طالبان المتجوّل سيد رحمة الله هاشمي، ممثل الملاّ عمر، إلى الولايات المتحدة. لكن لَمَ هذه التغييرات الكثيرة خلال فترة زمنية قصيرة، لا تتعدى الثلاثة أشهر؟

إن العدد الكبير لمسؤولي إدارة بوش الجديدة القادمين من قطاع الصناعة النفطية، يطرح بالطبع تساؤلاً. فالكل يعي أهمية المصالح الاقتصادية المرتبطة باستقرار الوضع في آسيا الوسطى، ولم ينسَ

أحدهم مشاريع خط أنابيب الغاز في أفغانستان. وعلى أيّ حال، ألا تشكّل شركات النفط والغاز في تكساس المموّل الأول لحملة بوش الابن الانتخابية[1]؟ وعندما وصل الفريق الجديد إلى الحكم، لم ينسَ مموّليه، فقرر مثلاً فتح محميات الاسكا الطبيعية أمام عمليات التنقيب عن النفط (٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١) ورفض بروتوكول كيوتو (Kyoto) حول انتشار التلوّث، هذا البروتوكول الذي لم يعجب قطاع الطاقة. ويمكن للسيرة الذاتية للمسؤولين الجدد في إدارة بوش أن تفسّر هذه القرارات.

فنائب الرئيس ديك تشيني نفسه، ترأس طويلاً إدارة هاليبرتون، الشركة العالمية الرائدة في مجال خدمات الصناعة النفطية، ولم يتخلَ عن منصبه هذا إلاّ عند بدء الحملة الانتخابية الرئاسية. أما غوندوليزا رايس، مديرة مجلس الأمن الوطني، هيئة الأمن العليا التي تراقب وكالات الاستخبارات كلها، فقد عملت لتسع سنوات مع شفرون، وتولّت إدارة هذه الشركة النفطية الضخمة من العام ١٩٩١ ولغاية العام ٢٠٠٠. وقد تدخّلت باستمرار في الملفات المتعلقة بآسيا الوسطى، لا سيما كازاخستان حيث تكثر استثمارات شفرون، بصفتها خبيرة سابقة ممتازة في المسائل السوفياتية (كانت تشارك في أعمال مجلس الأمن الوطني، في عهد بوش الأب). دونالد ايفانز، وزير التجارة وصديق بوش الابن الحميم، مارس معظم نشاطه المهني في القطاع النفطي، بصفة رئيس لتوم براون، وينطبق الأمر نفسه على سبانسر ابراهام، وزير الطاقة. في ما يتعلق بكاثلين كوبر، نائب وزير التجارة للشؤون الاقتصادية، فكانت خبيرة اقتصادية مسؤولة في الشركة العالمية الضخمة اكسون[2] (Exxon).

وداخل مجلس الوزراء، وعلى مستويات أدنى وفي مناصب أقل، نجد تاريخاً مهنياً مماثلاً، وأظهر هذا الفريق السياسي الذي يحمل طابعاً مميزاً، رغبة في اعتماد سياسة طاقة توسعية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أي بعد مرور أربعة أيام على استلام جورج بوش الابن الحكم، أنشأ نائب الرئيس ديك تشيني هيكلية غير رسمية لهذا الهدف، وهي قوة التدخل لسياسة الطاقة (Energy Policy Task Force) وقد أثارت نشاطات هذه القوة اهتمام وفضول البرلمانيين والصحافيين السياسيين الموكلين

1- يقدر الحزب الديمقراطي أن ٣ ملايين دولار هو المبلغ الذي دفعته صناعات النفط والغاز للحزب الجمهوري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على ضوء التصريحات التي أدلت بها الإدارة.

2- تباع منتجاتها النفطية في فرنسا تحت اسم "اسو.(Esso) "

مهمة متابعة الأيام المئة الأولى لإدارة الجمهوريين[1]. وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١، وافق نائب الرئيس ديك تشيني على نشر موجز لبرنامج الطاقة الذي وضعه هذا الفريق والذي قدّم على شكل أهداف عامة وحسب. وظهرت ضرورة إيجاد شركاء جدد في آسيا في أعلى سلم الأولويات في هذا الموجز، لكن لم ترد فيه أيّ تفاصيل أخرى. وأثار هذا التعميم سخط مكتب إعلام[2] الكونغرس، الذي وجّه في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ طلباً إلى البيت الأبيض، بلهجة صارمة بعض الشيء، كي ينشر هذا الأخير تفاصيل برنامجه الذي وضعته قوة التدخّل لسياسة الطاقة، ولا سيّما أسماء الأشخاص الذين شاركوا في هذا البرنامج، كما فكّر المراقب العام في هذا المكتب، دايفيد والكر، بالملاحقات القضائية كوسيلة للوصول إلى أهدافه.

لا يمكن لأحد أن يقدّر الدور الذي لعبته هذه الاعتبارات النفطية في إدارة الملف الأفغاني، لكن أصحاب المصالح في هذا القطاع هنؤوا أنفسهم على استعجال البيت الأبيض لفتح الحوار مع طالبان. فهذا القطاع الذي احتل مركزاً مرموقاً في واشنطن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، لا يمكنه أن يضع آسيا الوسطى في عداد دول العالم الثالث التي تثير مشاكلها واضطراباتها اهتمام بائعي الذخائر العسكرية وحدهم، لا سيّما وأن توزيعه الأوراق والأدوار تغيّرت. فموسكو وبكين يضاعفان الاتفاقات لبناء خطوط أنابيب يمكنها أن تتدبّر أمر نقل احتياطي آسيا الصغرى حصرياً؛ كما أن خط الأنابيب الروسي الذي يمرّ عبره نفط بحر قزوين بدأ بالعمل في حين أن منافسه في الغرب، خط الأنابيب الأميركي الذي ينتهي في سيهان (Ceyhan) في تركيا، لا يزال مشروعاً على الورق. وعلى هذه الوتيرة، وإذا لم يستدرك الأمر، ستصبح حقول النفط والغاز في كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان التابعة لشركات أميركية، موصولة بأنابيب نفط وغاز تحت السيطرة الصينية أو الروسية[3].

وفي حين أنزلت الأمم المتحدة عقوبات صارمة بكابول في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وبالرغم من أن أحداً لم يعد يصدّق لغة قادتها، وأن مسؤول مكافحة الإرهاب في إدارة الرئيس كلينتون استنتج أنّ طلاب الدين سيساندون الإرهاب طويلاً، إلاّ أنّ السلطة الحالية قررت التفاوض مع

1- راجع مقال الواشنطن بوست، في ٤ نيسان/ابريل ٢٠٠١، ويحمل العنوان التالي: "Something of a Secret Society"، ويشرح آلية عمل قوة التدخل للطاقة

2- ينشر مكتب المحاسبة العام (General Accounting office) تقارير، ويقوم بتحقيقات لحساب لجان الكونغرس المختلفة

3- راجع في هذا الشأن تقرير مركز الدراسات ستراتفور، في تموز/يوليو ٢٠٠١.

طالبان. وعلى الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة، أوكلت إلى ليلى هلمز مهمة تقديم القادة الأفغان بالصورة الأقل سلبية قدر الإمكان، في حين أنّ البيت الأبيض ووزارة الخارجية أخذا على عاتقهما الاهتمام بما تبقى.

في السفارات الأوروبية، تابع الديبلوماسيون فصول اللعبة التي بدأت لتوها. وشاع في السرّ أنه تمّ الاتصال بصورة غير رسمية مع محيط غازي حسين أحمد، الزعيم الأصولي للجماعة الإسلامية التي ضمت قواها إلى قوات أسامة بن لادن في وادي خست (Khost) ، وفي وزارة الخارجية، أوكلت هذه المحادثات الخطرة مع طالبان إلى مديرة مكتب الشؤون الآسيوية كريستينا روكا، وهي موظفة سابقة في السي أي إي حيث كانت تهتم بشؤون هذه المنطقة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٧، كعميلة في مديرية عمليات جهاز الاستخبارات. في هذا المنصب، نسّقت لسنوات علاقات السي أي إي مع المقاتلين الإسلاميين، كما راقبت جزءاً من عمليات تسليم صواريخ الستينجر إلى المجاهدين الأفغان اعتباراً من أيار/مايو من العام ٢٠٠١، فتح هذا الجندي المجهول في السلطة التنفيذية الأميركية ملفاته، وعاود الاتصال بمحاوريه، لكنه راح يتحرك الآن في عالم الديبلوماسية الأقل عتمة.

ودعيت روكا لإلقاء خطاب، في ١٧ أيار/مايو، أمام أعضاء مجلس الشيوخ الذين يتوجب عليهم دعم تعيينها، فلم تخفي نوايا الإدارة الجديدة حول إرساء السلام في أفغانستان[1]. لكن للتوصل إلى ذلك، لا بدّ من إنشاء قناة للحوار مع كابول.

أما العلاقات مع الأمم المتحدة في إظهار أعمال المجموعة ٦+٢، فقد عادت إلى الواجهة ما إن بدأت إدارة بوش أعمالها. رسمياً، يدّعون أنهم يدعمون هذه المجموعة لأسباب إنسانية، وباسم هذه الأسباب، أكدت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، نانسي سودربرغ، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، أنّ بلادها ستسعى إلى تطوير حوار دائم مع طالبان[2]، بناءً على طلب فرنشسك فندرل. وسيتوصلون إلى ذلك، تحت إشراف فندرل، الذي سيزور كابول وقندهار أربع مرات ما بين ١٩ نيسان/ابريل و١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ للتشاور مع طالبان – بحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المشار إليه آنفاً.

1- خطاب أمام مجلس الشيوخ، لجنة العلاقات الخارجية التي يترأسها سام براونباك، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠١.

2- بيان بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١. صرحـت السيدة نانسي سـودر برغ بما يلي: We were asked by Mr. vendrell to try and find a way to have a continuing dialogue on humanitarian issues with the takiban.

وستُعقد الاجتماعات في برلين، لمزيد من السرّية، وستجمع ممثلي الدول الأعضـــاء في مجموعة ٦+٢، إنما مع اختلاف وحيد، وهو أنّ الحاضرين للمناقشة لا يحملون أيّ صفة رسمية في بلادهم، لئلا تتورّط حكوماتهم في المسألة. من الجانب الأميركي، نقل توم سيمونز، السفير السابق في إسلام أباد في عهد كلينتون، رسائل من وزارة الخارجية. ثلاثة اجتماعات على الأقل عقدت في المانيا تحت إشراف فرنشسك فندرل، بحسب تصريح ممثل المصالح الباكستانية[1]. وقد هدفت كلها إلى دفع طالبان إلى توقيع هدنة مع تحالف الشمال، وإلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإلى تسليم أسامة بن لادن.

وتمنى الكل أن يسلّم "مجانين اللّه" جزءاً من سلطتهم بطريقة سلمية وأن يقبلوا بأولويات الولايات المتحدة، لكن القضية توقفت فجأة من دون التوصل إلى نتيجة، وكان من المقرر أن يعقد اجتماع سريّ ثالث في برلين في ١٧ تموز/يوليو، لكن مجلة فوكس (Focus) الأسبوعية نشرت في ١٥ تموز/يوليو أن لقاءً سيجري قريباً بين وزير خارجية طالبان ونظيره في تحالف الشمال عبد اللّه عبد اللّه. لكن ممثل طالبان لم يحضر، فبعد اجتماع صاخب ومضطرب في ١٥ أيار/مايو في بروكسل، رفض حضور أيّ اجتماع، وإن كان غير رسمي، يتم تحت رعاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي فرض عقوبات على بلاده[2].

أثناء هذه المناقشات الأخيرة في برلين، وبحسب ممثل باكستان نايز نايك، تحدّث الوفد الأميركي الصغير عن "حل عسكري" إذا لم تغيّر جماعة طالبان موقفها، لا سيما في مسألة أسامة بن لادن. لكن توم سيمونز، ممثل الولايات المتحدة، نفى أن يكون الوفد قد أدلى بتصريح واضح إلى هذا الحدّ حول هذا الموضوع. يبقى الأمر لغزاً محيّراً، لكن دولاً أخرى تتابع هذه التطورات باهتمام، في ١ حزيران/يونيو، عُقد اجتماع سريّ ذو طابع أمني في واشنطن، لمناقشة مسألة أفغانستان، وقد جمع مجلس الأمن القومي، غوندوليزا رايس، كريستينا روكا، فرنشسك فندرل ومراقبين بريطانيين[3]. في ١٧ تموز/يوليو، وصلت الأمور مجدداً إلى نقطة اللاعودة. وفي بيان مقتضب، اعترف وزير الخارجية الفرنسي بفشل اللقاء الأخير، من دون أن يعطي أيّ توضيحات أخرى، لكن بعد ١١ أيلول/سبتمبر 2001، اتخذ هذا البيان طابعاً خاصاً: استقبل السيد هيبرت فدرين هذا الصباح، السيد فرنشسك

1- شهادة نايز نايك، وزير الخارجية الباكستاني السابق.

2- أكد تقرير الأمين العام في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، هذه الاجتماعات وفحواها.

3- تقرير أمين عام الأمم المتحدة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١.

فندرل، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البعثة الخاصة إلى أفغانستان. وقد أبلغه السيد فندرل أن الوضع السياسي وصل إلى طريق مسدود. وبحث المسؤولان في الطرق الآيلة إلى حلحلة الوضع، لا سيما الدعم الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي للجهود التي يبذلها الملك ليجمع من حوله ممثلي المجتمع الأفغاني"[1]

أيّ ملك هذا؟ في تلك اللحظة، قلائل هم من فهموا المقصود. لكن الأحداث اللاحقة ستكشف أنّ المعني بهذا الكلام هو ملك أفغانستان السابق صاهير شاه(Sahir Shah) ، الذي دعيّ منذ أشهر ليحل محل طالبان في كابول وليضمهم إلى حكومة الوحدة الوطنية التي سيشكّلها، إذا ما اقتضى الأمر. في الواقع، بدأ فرنشسك فندرل مشاوراته مع الملك في روما، منذ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١ ، ودرس معه شروط عودته إلى كابول[2].

وهكذا، تلقّى طلاب الدين في الوقت نفسه، في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠١، رسالتين من الغرب:

-هناك خيار يدرس ضدهم بغية إلقاء القبض على أسامة بن لادن.

-بدأت محادثات مع الملك السابق كي يتسلّم الحكم في كابول.

كافة العناصر تجتمع لتثبت أنّ الغربيين تخلوا عن طالبان، ويجري البحث عن خلفاء لهم. هل يُعتقد أن الضلال قد أصابهم؟ ربما. في ٢ آب/أغسطس، وفي اسلام آباد، كريستينا روكا تناقش المسألة مع سفير طالبان وتطالب بتسليم أسامة بن لادن. فهل هذا اللقاء هو تحدٍ أخير؟

لكن تقلبات رأي الزعيم محمد عمر وسياسته التعتيمية، منذ العام ١٩٩٩، أظهرت أنه غير مستعد أبداً لاتباع نهج الديمقراطيين والتخلي عن حليفه وأخيه في الدين أسامة بن لادن. في الواقع، ما من أحد يعلم أيّ من هذين الرجلين يتمتع بسلطة أكبر على الآخر. فهل هو الزعيم الأصولي المليونير، الذي جاب العالم العربي وجمع القادة المتطرفين، والذي ترعرع في كنف إحدى أكبر العائلات السعودية، أم أنه الفلاح من أصل باشتوني، الذي تتلمذ على يد المجاهدين في الجبال النائية، والذي اتبع إسلاماً أصولياً وتزعم رفاقه في السلاح؟

ما من أحد يملك الجواب على هذا السؤال، وإن كان الكل يأسف، منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ، لعدم طرحه من قبل.

1- بيان الناطق باسم وزير الخارجية، ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠١.

2- تقرير أمين عام الأمم المتحدة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١.

- II -

المملكة العربية السعودية – مملكة المخاطر

– 7 –

بين النفط والقرآن

يعتبر تاريخ المملكة العربية السعودية النسخة الشرقية لتحالف السيف والدين؛ فمنذ زمن بعيد والدين يلعب دوراً هاماً في شبه الجزيرة العربية التي يحدّها من الغرب البحر الأحمر ومن الشرق الخليج الفارسي.

عام ٥٦٩ ولد محمد ابن عبد الله وأمينة، من قبيلة قريش، في مكة، المدينة الملتقى. وتنقل في بداية حياته بين رعاية الماشية والتجارة؛ ولكن عند بلوغه الأربعين من عمره، وبينما كان عند جبل النور غارقاً في تأملاته، ظهر عليه الملاك جبريل ليبشره بأن الله اختاره ليكون رسولاً واستمر الملاك جبريل ٢٣ عاماً يتلو عليه آيات القرآن، التي نقلها في ما بعد إلى الناس. إلاّ أن سكان مكة لم يرتدوا إلى الإسلام إلاّ عام ٦٣٠ بينما قضى النبي محمد عام ٦٣٢.

وعلى الرغم من أنها مهد الإسلام، لن تصبح هذه المدينة مناره لحضارة جديدة. فمكة التي يقصدها كل مؤمن لتأدية فرائض الحج، لن تنجح، إلاّ بصعوبة، في منافسة إمارة قرطبة، التي سطعت شمسها فوق العالم العربي – الإسلامي، يوم كانت تمتد من البيرينيه إلى بلاد الهند.

ويخال للمرء أن أرض النبي القاحلة، قد تخلى عنها اللّه: فهي تتألف من سلسلة من السهول الرملية وهضبة ارتفاعها ١٠٠٠م، تتميز بشتائها الممطر والبارد، وصيفها الجاف والخانق، يحدها من الجنوب والشمال صحارى منفرة بعض الشيء.

فضلاً عن ذلك، غالباً ما كان الجفاف يدفع الشعوب البدوية إلى ترك أرضها والانتقال شمالاً إلى العراق أو سوريا أو غرباً إلى مصر أو إفريقيا الشمالية. وعلى مرّ ١٠ عصور، وقعت هذه الأراضي المنفرة للإنسان، حيث تعيش قبائل بدوية من الرعاة في قبضة زعماء مختلفين لتعود وتخضع في القرن السادس عشر لسلطة الأمبراطورية العثمانية، باستثناء منطقة نجد، وهي هضبة شبه الجزيرة العربية.

إلاّ أنّ المملكة العربية السعودية المستقبلية، مهد الأماكن المقدسة الإسلامية، سترى النور في قلب نجد. فقرابة العام ١٧٤٥، التجأ محمد بن عبد الوهاب، وهو مبشّر طرد من واحته الأم بسبب أفكاره المتطرفة حول تفسير القرآن، ورفضه التام للتساهل في الدين، الذي يظهره المؤمنون في ممارسة الشعائر، إلى واحة درعية، التي يحكمها آل سعود؛ فما كان من رئيس القبيلة، محمد بن سعود إلاّ أن اعتنق أفكار هذا المبشّر الذي يدعو إلى التشدّد في الإيمان، وتفسير الشريعة بشكل حرفي، فضلاً عن إدراج الشعر والموسيقى والتبغ والحلي والبدع[1] كافة في خانة المحرّمات: إنها ولادة المذهب الوهّابي، مذهب إصلاحي متشدّد ينادي بوحدانية اللّه، الكيان الوحيد الذي ينبغي على المؤمن أن يعبده، ويرفض عبادة أصحاب الشفاعة والأولياء رفضاً قاطعاً، ويفرض عقاباً صارماً، لا رحمة فيه[2]، على كل من يخالف آيات القرآن.

فعقد وهّاب، رجل الدين، وسعود المحارب – أخذت البلاد اسمها عنه – تحالفاً مقدساً بغية نشر الدعوة، وإعادة المؤمنين إلى الصراط المستقيم؛ فكانت أولى براهين القوة، الهجمات التي شنّت ضد الرموز المشينة: فدمرت الأشجار والمدافن والقبب التي يعزو إليها السكان قوى سحرية؛ فضلاً عن ذلك، رجمت الزانيات وقطعت يد السارقين، وأرغم الناس على الصلاة ٥ مرات في اليوم.

1- في القرنين السادس والسابع عشر، كانت مكة مركزاً ثقافياً وتجارياً هاماً، فالكعبة (وهي دار اللّه المقدسة، التي بناها آدم) تستقطب الملايين من الحجاج، ولكن ما بين عامي ٦٢٣ و٦٣٤، توالى الخلفاء على حكم المنطقة، وعام ٦٦٠، نقل الأمبون مركز السلطة إلى دمشق (سوريا).

2- هاجم وهّاب أيضاً الفلاسفة والصوفيين والشيعة (الذين لم يوافقوا على حكم الخلفاء، الذين تعاقبوا بعد محمد).

من جهته، قاد محمد بن سعود رجاله لغزو شبه الجزيرة العربية، فبدأت منطقة نفوذه تتسع بشكل تدريجي. إلاّ أنه لم يتمكن من توحيد منطقة نجد الشاسعة إلاّ بعد مرور ٤٠ عاماً. وفي وقت لاحق، امتدّ نفوذ السعوديين ليشمل الأراضي الشيعية، ويبلغ عمان وقطر. بالرغم من أن البحرين والكويت صمدا أمامه.

واستطاع حفيد محمد بن سعود، المدعو الكبير من أن يضع يده على اليمن وصحراء سوريا وجنوب العراق. وعام ١٨٠١، تمكنت القوات السعودية من نهب مدينة كربلاء المقدسة في العراق.

ولكن مع بداية القرن التاسع عشر، بدأت الامبراطورية العثمانية بالتحرك، للحؤول دون اقتطاع أجزاء من الأراضي الواقعة تحت سلطتها: فأرسلت عام ١٨١١ ، ٨٠٠٠ جندي، لتعلن بداية مواجهات دامية دامت ٧ سنوات وانتهت بتدمير درعية، عاصمة آل سعود، وتسليم عبد اللّه، خلف مؤسسي سلالة السعوديين إلى الباب العالي، وإعدامه في القسطنطينية. إلاّ أن الدولة السعودية لم تلفظ أنفاسها الأخيرة؛ فعام ١٨٢٤ عادت لتنبثق من بين الرماد في الرياض العاصمة الجديدة للدولة الصغيرة التي تراقبها اسطنبول عن كثب، وتبذل قصارى جهدها لكبح محاولات التوسع فيها.. ولكن الصراع على الحكم الداخلي، خفف من وطأة مخاوفها، وخاصة وأن الدولة السعودية ستتفتت من تلقاء نفسها لتعود وتزول كلياً عام ١٨٨٠، بعد أن ضمت الرياض إلى مدينة حائل، المؤيدة للحكم العثماني، فخضعت بالتالي المنطقة للنفوذ التركي والبريطاني المشترك.

عند تفتت الدولة السعودية الثانية، كان أحد خلفاء محمد بن سعود يتولى الحكم؛ فمنذ الغزوات الأولى، أصحبت قضية تولي رئاسة قبيلة آل سعود قضية عائلية أو بتعبير أصح قضية عائلتين ذات اهتمامات متباعدة؛ فقد بقي الدين الشغل للشاغل للوهاب وخلفائه الذين حرصوا على خضوع المؤمنين للحكم القائم، بينما استمر سعود وسلالته بممارسة السلطة السياسية، بعد أن جعلوا من الوهابية دين الدولة الرسمي: مما يعني أن كل من السلطتين نالت قسطها من التحالف.

أما المملكة العربية السعودية الحالية، فولدت أثر الاضطرابات التي خلفتها الحرب العالمية الأولى ولكن عام ١٩٠٢، تمكن عبد العزيز، خليفة محمد بن سعود من أن يضع يده على الرياض، وينصب نفسه وريثاً لمملكة أجداده بمساعدة ٥٠ رجلاً من أنصاره، على الرغم من أنه كان منفياً في الكويت، ولا يتجاوز سنه العشرين. وعلى الأثر، تعهّد عبد العزيز بأن يستعيد كافة الأراضي التي كان علم أجداده يرفرف فوقها في الأيام الغابرة، وذلك بمساعدة الإنكليز ولورانس العرب، الذي حثّ العرب على الثورة ضد الأتراك. عام ١٩١٨، استعادت الإمارة استقلالها الذاتي في منطقة نجد،

وعام ١٩٢١، أحبط عبد العزيز تحالف الشمر، وتمكن من غزو مكة المكرّمة عام ١٩٢٤، حيث دمّر السعوديون الوهّابيون مقابر الهاشميين، خلفاء محمد، ومنافسي آل سعود على السلطة الدينية.

عام ١٩٢٥، سقطت المدينة المنوّرة بدورها، وما بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٥، بذل عبد العزيز قصارى جهده لضم مملكة الحجاز الشريف. وبعد إعلانه سلطاناً على نجد، وملكاً على الحجاز، أنشأ العام ١٩٢٧ "مملكة الحجاز ونجد والأراضي التابعة لها."

بيد أن إعادة الغزو جاءت سريعة وسريعة جداً؛ فبعد امتداد منطقة نفوذ السعوديين لتشمل مناطق في الأردن وسوريا والعراق واليمن، أصبح التوازن الهش، الذي أقامته الحكومة البريطانية، حكومة الوصاية على منطقة الخليج، في خطر، سمع عبد العزيز الإنذار، ووجد نفسه مرغماً على كبت أحلامه بالفتح، والاكتفاء بالحدود التي رسمتها له المملكة المتحدة. إلا أن الأخوان الوهّابيين، وهم جماعة من البدو المتحضرين، أصرّوا على نشر الإيمان فدخلوا في مما مع الملك خلاف أدّى إلى نشوب معركة سبيلة(Sibila) ، بين عبد العزيز والأخوان، انتهت بخسارة أنصار التوسعية.

في أيلول/سبتمير ١٩٣٢، ولدت المملكة العربية السعودية التي تضم مملكتي نجد والحجاز، ورسمت حدودها النهائية العام ١٩٣٤: إنها ثلاث عشرة مقاطعة، أشبه بمحيط من رمل، يقع بين إفريقيا وآسيا، ويمتد على مساحة توازي أربع مرات مساحة فرنسا، ويشغل شبه الجزيرة العربية بكاملها تقريباً.

وفي غياب النص الدستوري، اعتمد القرآن الكريم كمرجع أساسي لتنظيم شؤون المملكة، التي يحكمها عبد العزيز وحده؛ فهذا الإنسان الذي بذل جهداً كبيراً لاستعادة أرض أجداده. مبدياً دهاء وكفاءة عالية في حرب الصحراء، فضلاً عن تفكير عملي لا مثيل له. لن يرضى أبداً أن يتقاسم السلطة. فقد كان ملكاً مستبداً، منع التكتلات الحزبية، ورفض تعيين حكومة، محبذاً عليها الحكم الشخصي، حتى أن المملكة العربية المتحدة، التي لم تنسَ أن عبد العزيز وقف إلى جانبها العام ١٩١٥، لم تحاول ردعه؛ فإن كان من مناصري تحضر البدو، ويعمل على إنشاء شبكة طرقات حديثة، فذلك لا يعني أن الملك يحاول وضع أسس دولة جديرة بأن تدعى كذلك. فبدلاً من أن يضع أمته الحديثة التكوين على الطريق الصحيح لتتماشى مع متطلبات العصر. فضّل عبد العزيز أن يكبح التطورات التي قد تؤدي إلى تفكك مجتمع يتألف بمعظمه من الرعاة الرحل. وبقيت أرض لورانس العرب صحراء شاسعة تحدّها بعض القرى البدائية.

وعلى الرغم من أن عبد العزيز[1] كان طاغية بكل ما للكلمة من معنى، استطاع العلماء، وهم رجال دين مؤهلون لتفسير الشريعة، أن يفرضوا أنفسهم على النظام الجديد، منذ البداية. فقد استمر خلفاء عبد الوهاب بلعب دور المحافظين على العقائد في بلد يهيمن فيه الدين على أوجه الحياة كافة، حيث يؤمه سنوياً الملايين من الحجّاج، وترتكز فيه ممارسة السلطة على قانون يجمع بين العرف والشريعة ويحظر العبادات الأخرى؛ وعلى الرغم من هذا كله، شهدت هذه البلاد ولادة موضوع عبادة جديد، وهو النفط.

عام ١٩٢٣، وقبل انتشار الدولة، منح الامتياز الأول لمجموعة استثمار بريطانية تعرف باسم (Eastern and General Syndicates) (الاتحاد الشرقي والعام)؛ إلاّ أن هذه الأخيرة وجدت نفسها عاجزة عن الإفادة من هذا الامتياز، في منطقة لم يتم العثور فيها بعد على ليتر واحد من النفط، فارتأت أن تعيد بيع حقوقها بالاستثمار. ولكن الشركات النفطية البريطانية، ولسوء حظها آنذاك، رفضت العرض، ليصبح الامتياز باطلاً عام ١٩٢٨: إنها غلطة فادحة ستدفع أوروبا ثمنها من نفوذها في المنطقة.

بعد مرور فترة وجيزة، اكتشفت شركات بريطانية واميركية النفط في الخليج الفارسي؛ فكانت شركة (Standard Oil Company of California) [2] أولى الشركات التي تحظى بحق امتياز التنقيب عن الذهب الأسود، أولاً في البحرين عام ١٩٣٢، ومن ثم في شبه الجزيرة العربية، في تموز/يوليو ١٩٣٣. يقضي هذا الامتياز، ومدته ٦٠ عاماً، بدفع ضريبة سنوية قدرها ٥٠٠٠ باوند، مقابل التنقيب عن النفط واستثماره. وفي سبيل الافادة من هذا الامتياز وجدت الشركة الأميركية نفسها مرغمة على إنشاء شركة(California Arabian Standard Oil Company) .

في آذار/مارس ١٩٣٨، اكتشفت أولى الحقول على عمق ١٤٤١م، في بئر قرب الدمام، على سواحل الخليج الفارسي.

1- دام عهد عبد العزيز ٢٠ سنة، من ١٩٣٢ إلى ١٩٥٣. وقبل وفاته ببضعة أسابيع، عين مجلساً للوزراء، ولكن أولاده كانوا قد بدؤوا يمارسون نشاطهم في جهاز الدولة.

2- تعتبر شركة "Standard Oil Company" في كاليفورنيا. أولى الشركات النفطية، التي أسسـها (Jhon D. Rockefeller)في كليفلند الولايات المتحدة عام ١٨٧٠.

في كانون الثاني/نوفمبر ١٩٤٤ بدّلت الشركة اسمها ليصبح (Aramco) أو شركة النفط الأميركية العربية. كما وتوسعت في أميركا، وأنشأت فروعاً لها منها (Texaco) و(Socony-Vacuum)[1].

مع بداية استثمار النفط، كان رئيس شركة (Aramco) سفير الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية، وخلال عمليات التنقيب كانت الشركة تساهم في نهضة البلاد، إذ وجدت نفسها مرغمة على تشييد الطرقات والمرافئ لنقل النفط المتدفق، وبناء المستشفيات والمكاتب، وحفر الآبار الارتوازية للعمال...

في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٥، وخلال محادثات كوينسي (Quincy) ، تمّ الاقرار رسمياً بالهيمنة الأميركية؛ فهذا اللقاء الذي جاء بعد مرور بضعة أشهر على انتهاء الحرب وجمع رئيس الولايات المتحدة، فرانكلين د. روزفلت وعبد العزيز بن سعود، يعتبر بداية للاحتكار الأميركي للنفط السعودي، ويعلن خسارة البريطانيين النهائية لهذه الفرصة.

لم يلبث الأميركيون أن أقاموا قاعدة عسكرية في ظهران، الواقعة على بعد بضعة دقائق بالطائرة عن إمارات الخليج العربي، وأصبحوا الشركاء المفضلين للمملكة العربية وملكها، الذي سرعان ما سيصبح أحد أثرى رجال العالم، بفضل المبالغ الضخمة التي ستدفع لاستثمار البترول.

فأبطال الحرية، تلك القوة الدولية الجديدة المناهضة للديكتاتورية السوفياتية في أوروبا، أنشأت عند مدار السرطان مملكة البترول، التي تجمع بين الاستبدادية السياسية والدينية. ولها معيار عالمي واحد، وهو الدولار. فبفضل هذه المادة السائلة الجديدة، ذات الرائحة الكريهة، سيتحول الساحل الشرقي والخليج الفارسي، والدمام حيث مرفأ ظهران للنفط، إلى النظير المادي للساحل الغربي، رمز روحانية الإسلام، حيث مآذن مكة والمدينة وجدة، التي يقال إنها تضم قبر حواء، على مقربة من البحر الأحمر.

مع بداية الخمسينات، وانتشار استعمال النفط انتشاراً واسعاً، تحولت المملكة العربية السعودية إلى دولة ذات مكانة مرموقة في المجتمع الدولي. فعند توليه العرش، كان الملك فيصل، وهو أحد أبناء عبد العزيز الست والثلاثين، محنكاً ويتمتع بهالة لا مثيل لها. إذ سنحت له الفرصة، بعد أن

1- حالياً بدلت شركة (Standard Oil Company) في كاليفورنيا اسمها ليصبح (Chevron) بعد أن اتحدت مع شركة (Gulf) كما وبدلت شركة نيوجرسي اسمها إلى (Exxon) وشركة (Socony- Vacuum) إلى(Mobil) . وتعتبر هذه الشركات من أهم الشركات البترولية في العالم.

عيّن رئيساً للوزراء، وهو منصب لا نظير له في أنظمتنا الديمقراطية. بتولّي إدارة المملكة، بغية حجب الأنظار عن تصرفات أخيه سعود[1]، الذي استولى على العرش بعد وفاة والدهم.

قبل قيام المملكة العربية السعودية، شغل فيصل منصب وزير الخارجية، مما أتاح له بالمشاركة في ممارسة الحكم في سن مبكرة. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، حلّ فيصل محلّ أخيه المريض، وغير الكفوء، بعد أن تنصلت منه العائلة المالكة وخلعته بقساوة. ولما كان فيصل قد نشأ على التقاليد القبلية، ارتأى أن يحكم البلاد كما لو أنه زعيم قبيلة، فلا يطلب النصح، إلاّ من الوزراء وأصحاب المراكز من أفراد العائلة، المقربين جداً منه. فاستطاع بالتالي أن يتجنب ارتكاب أخطاء أخيه الفظيعة، والذي أبى أن يتقاسم السلطة.

كان سعود يحسب نفسه قادراً على المضي بتطبيق الملكية المطلقة، والتي لا تميز بين الأموال العامة والثروة الشخصية[2]. ولكن فيصل حرص على أن تستفيد العائلة من إيرادات النظام، لأن الدولة السعودية وعائلة آل سعود يشكلان كياناً واحداً؛ حتى أنها أطلقت عليها اسمها كدليل على المفهوم التوارثي الخاص بالسلطة والكنوز في شبه الجزيرة العربية علاوة على ذلك، طبّق فيصل، وهو رجل شديد الإيمان، الشريعة بحرفيتها، تبعاً لتعاليم الوهّابية الصارمة. وعلى الرغم من ذلك، ستشهد، في عهده، هذه المملكة الهجينة وغير المتماسكة، تحولاً كبيراً، يجعل منها دولة حديثة، ومنظمة، سواء من حيث تجديد قوامها مقارنة بدول الخليج الأخرى أو بفضل سياسة التقدّم المحتملة، والتي سيتبين لاحقاً أنها غير موجودة إطلاقاً.

وبقي القرآن والسنّة والاجماع والاجتهاد الأركان الأربعة[3] للشريعة المطبقة بحرفيتها في موطن النبي؛ فالدين يهيمن على كافة أوجه الحياة في المملكة العربية السعودية والحياة اليومية تخضع لواجب تأدية فريضة الصلاة خمس مرات في اليوم؛ خلال الصلاة، يركع المؤمن ويصلي متخذاً مكة

1- كان سعود، الذي نصّب ملكاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، شغوفاً بالسيارات الرياضية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، خلع عن عرشه.

2- في كتابه "المملكة العربية السعودية، الديكتاتورية المحمية" (البين ميشيل، ١٩٩٠)، روى جان- ميشال فولكيه أنه حين أعد الخبير السوري موازنة المملكة، طلب من الملك عبد العزيز أن يضع في خانة الإيرادات، نتاج تصدير النفط، فأجابه الملك غاضباً "هذا النفط ملك لي وحدي، فقل لي كم تريد ولك ما تشاء".

3- السنّة: فهرست بأحاديث النبي محمد والقرارات التي اتخذها لتفسير الآيات القرآنية.

الاجماع: موقف العلماء في حال اقتضى الأمر تفسيراً.

الاجتهاد: استشارة رجال القانون في حالات معينة.

كقبلة له. وعلى الرغم من التطور السريع الذي ستشهده البلاد، وانتقالها من الاقتصاد الرعوي إلى الصناعة، لن يؤثر ذلك مطلقاً على مكانة الدين فيها.

بقيت المملكة العربية السعودية البلد المنارة للإسلام. وموطن الحج إلى مكة، تلك الفريضة ينبغي أن يقوم بها كل مسلم، جدير بهذا الاسم، مرة في حياته؛ إذ أن قرابة المليوني مؤمن، ربعهم من التبعية السعودية، يطوفون سنوياً حول الحجر الأسود الذي أنزله الملاك جبريل على النبي ابراهيم، وذلك بغية القيام بالحركات نفسها التي كان يقوم بها محمد[1] منذ ١٤ قرناً.

خلال فترة الحج، توضع البلاد كلها في حالة تأهب وغالباً ما تجد السلطات السعودية نفسها عاجزة عن إتمام مهامها على أكمل وجه؛ إلاّ أنها تستمد من هذه الظاهرة حافزاً من حوافز تألق بلادها في العالم العربي.

خلال فترة الحج، يستغل السعوديون الفرصة للاتصال بحكّام الدول الإسلامية، علماً أن عدد الأشخاص الذين يحتشدون في هذه المدينة المكرّمة يزداد سنوياً بفضل تطور وسائل النقل.

مع بداية الثمانينات فرضت السلطات السعودية كوتا، ليتمكن كل بلد مسلم من إرسال المؤمنين. إلاّ أن خلف هذه التفسير الرسمي، نجد أن المملكة كانت تسعى إلى الحؤول دون مجيء المتطرفين من مصر أو إيران، الذين يستغلون فرصة الحج للتنديد بأعداء الإسلام، كما جرى عام ١٩٨٧. ففي تلك السنة، أقدم شيعيون من الجنسية الإيرانية على التنديد "بالشيطان الأكبر"، والمقصود به أميركا، والغرب وإسرائيل. فأدّت المواجهة بين الشرطة السعودية والحجّاج إلى سقوط المئات من القتلى.

أثارت هذه الحادثة الفوضى في بلد يرفع راية "لا إله إلاّ اللّه محمد رسول اللّه" فكانت النتيجة أن أنشأ العلماء والأئمة "جهازاً لمكافحة الرذيلة ونشر الفضيلة". في محاولة منهم لمراقبة حسن سير الدعوة إلى العودة إلى الدين، في هذا البلد الذي يعد بمثابة جامع كبير؛ مما يفسّر، من الناحية القانونية المنع القاطع لتفشّي الديانات الأخرى.

فتولى بالتالي حوالي ٤ أو ٥ آلاف مطاوع مهمة التأكد من احترام الشريعة؛ فراحوا يطاردون النساء، اللواتي يرتدين ملابس عصرية، ويلاحقون كل من يجرؤ، حتى في داره على شرب الكحول، المحرّمة في البلاد، ويحظرون الاختلاط في الأماكن العامة.

1- على المؤمن أن يقصد مكة وهو عاقد العزم على التوبة وتجديد نفسه، وتطهير روحه؛ فيطوف ٧ مرات حول الكعبة، ومن ثم يقطع المسافة التي تفصل بين الصفا والمروة (أكمتان قائمتان ضمن الحرم) ٧ مرات أيضاً.

زرع قاطعو الطرق هؤلاء، وعلى رأسهم رجل دين من رتبة وزير، الخوف في قلوب الناس، حتى ساد في البلاد جواً من الحذر والارتياب ولكن مع تطور البلاد تدريجياً، بفضل النفط واستعمال التكنولوجيا الحديثة، أصبح التباين بين الوهابية، التي لا تدعم إلاّ التقاليد، ومتطلبات الحياة العصرية.حتى في بلد يهيمن فيه الدين على أوجه الحياة كافة، بالغ الخطورة.

كانت العائلة الحاكمة متواجدة في أجهزة النظام كافة – من مناصب وزارية وإدارية عليا، ومجالس إدارة الشركات الكبرى... – فهي، في المقابل، عهدت إلى خلفاء محمد بن عبد الوهاب مهمة ممارسة السلطة العقائدية، وذلك بموجب الميثاق الموقع العام ١٧٤٥؛ مما أوجد نظاماً ملكياً ذا رأسين. وبقي المفتي الكبير عبد العزيز بن باز حتى وفاته العام ١٩٩٩ من الأشخاص الأساسيين في المملكة، إلى جانب الملك فهد. فإذ تركت العائلة المالكة، رجال الدين منهمكين في نشر الدعوة إلى الدين، انصرفت من جهتها إلى استثمار المبالغ الطائلة التي يدرّها الذهب الأسود؛ فشركة (Aramco) تتحكم بأكثر من ٩٥% من النفط المستخرج من الآبار السعودية، والانتاج في ارتفاع مستمر: من ٥٤٧٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٥٠، بلغ الانتاج عام ١٩٨٠[1] حوالي المليون برميل في اليوم. فأصبح بالتالي النفط يشكّل ٧٥% من دخل البلاد، الذي تخطّت أرقامه الخيال. فمن ٥٦ مليون دولار عام ١٩٥٠، بلغت عائدات النفط ١٠٢ مليار دولار عام ١٩٧٠، لتعود وتثير ضجة عارمة عام ١٩٨٠، حيث تجاوزت ١٠٢ مليار دولارا!

من جهتها، حققت الشركات النفطية التي كانت تتقاسم الغنيمة من خلال شركة (Aramco)[2] أرباحاً هائلة، في غياب الأتاوى المفروضة عليها: فكان الجميع يزداد ثراءً، وبشكل فاضح جداً.

بعد أن أصبح الأمراء خاضعين للدولار الأميركي، اعتمدوا الحياد في ما يتعلق بتدخل السياسة الخارجية في العالم الإسلامي. وفي الستينات، وفي محاولة منهم لاتخاذ الحذر من الأردن والعراق حيث يسيطر على الحكم الهاشميون، الذين طردهم آل سعود، في الماضي من الحجاز، لم يتدخل أسياد المملكة العربية السعودية في النزاع العربي الإسرائيلي، على الرغم من أنهم يؤيدون الموقف العربي. وفي عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣، أبوا أيضاً المشاركة في العمليات العسكرية.

1- عام ١٩٤٦، كانت المملكة العربية السعودية تنتج ٨ مليون طن من النفط سنوياً. عام ١٩٩٤، بلغ الانتاج السنوي حوالي ٣٩٠ مليون طن من النفط الخام.

2- تملك شركة (Socal) ٣٠% من رأس المال و (Texaco) 30% و (Esso) ٣٠% و (Mobil) ١٠%.

بيد أنه لا يسعنا أن ننسى الدور الحازم الذي لعبته المملكة العربية السعودية عند احتجاز ناقلات النفط عام ١٩٧٣، فضلاً عن مكانتها المرموقة في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) ، والتي تمّ إنشاؤها في الستينيات[1]. عام ١٩٨٨، خرج الأميركيون نهائياً من شركة (Aramco) ، بينما باعت شركات (Texaco, Chevron, Exxon) و(Mobil)، التي سمحت للدولة السعودية بالمساهمة بنسبة ٢٥% من رأس المال عام ١٩٧٢، وبنسبة ٦٠% عام ١٩٧٤، أسهمها الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية. فأعيد، بالتالي تسمية هذه الشركة، التي أصحبت الشركة النفطية الأولى في العالم، ليصبح اسمها: (Saudi Aramco) .

وقد يخال المرء أنها نهاية الأمبريالية الاقتصادية الأميركية في الخليج الفارسي؛ ولكن الواقع ينفي ذلك.

كان مجلس الإدارة يتألف بمعظمه من أعضاء أميركيين، فضلاً عن مدراء سابقين في الشركات الكبرى في ما وراء الأطلسي.زد على ذلك أن عدداً كبيراً من الأميركيين، خاصة من يشغل منهم مناصب هامة، استمروا بالعمل في هذه الشركة، التي هي بمثابة دولة في قلب دولة تربطها علاقات مميزة بشمالي أميركا. إلاّ أن التبعية للولايات المتحدة لم يعد، بالطبع طاغياً إلى هذا الحد.

ولكن الضرر حصل: فمنذ زمن طويل والفساد يتغلغل في مملكة الرمال، إذ كان عليها أن تدفع عواقب الانتقال من ناقة البدو إلى السيارة اللمّاعة الحديثة الطراز. فراح أفراد العائلة المالكة يقتطعون بلا حق من أموال المملكة السعودية حيث تتحكم ألعاب السلطة بالإيرادات. بينما تستعمل هيكليات الدولة لإشباع الرغبات الخاصة. ولكن التبعية الاقتصادية للشركات الدولية الكبرى، أثارت ردّات فعل وطنية. ففي عام ١٩٥١، أمّم رئيس الوزراء الإيراني آبار النفط وعام ١٩٦١، استعاد العراق ٩٩% من المساحات التي منحت للشركة. وعلى الرغم من أن هذه التحركات الثورية باءت بالفشل، خاصة وأن الدول المنتجة، كانت عاجزة عن تصريف الانتاج من دون مساعدة الشركات الغربية، وأدرك أن زمن الجشع المالي والاحتكار قد ولّى إلى غير رجعة.

بيد أن الثورة الفعلية، التي كانت كامنة في الأوساط التقليدية، انفجرت بعد الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣؛ فالانحلال الأخلاقي، ومواكبة المجتمع السريعة لمتطلبات العصر، زادت الأمور حدّة، في وقت كانت فيه القومية العربية ترى النور من جديد ولعل أهم المنعطفات في تلك الحقبة،

1- وضعت منظمة (Opec) ثلاثة أهداف لها: زيادة إيرادات الدول الأعضاء لتأمين تطورها، الحرص على أن تتولى الدول الأعضاء، وبشكل تدريجي مسؤولية الانتاج بدلاً من الشركات الكبرى وتوحيد سياسات الانتاج.

هي أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، حين اعتصم المئات من الثوار، ومنهم عدد كبير من السعوديين، وعلى رأسهم رجل مسلم متعصب، في حرم الجامع الكبير في مكة، ودعوا المؤمنين إلى خلع السلالة المالكة وإدانة كل تسوية مع الدول الغربية. فكانت النتيجة أن ثلاثة من نخبة الجنود الفرنسيين (ارتدوا إلى الإسلام قبل دخولهم إلى الأماكن المقدّسة) وعلى رأسهم ضابط من رتبة نقيب، لا يعرف الرحمة، ويدعى بول باريل، ساهموا في قمع الثورة لصالح السلالة المالكة: فأدّت المواجهة إلى وقوع المئات من القتلى[1].

أثر هذه المأساة، تهجّم الزعيم القذافي على النظام السعودي قائلاً: "كيف يمكن أن تتلقى الصلوات التي تتصاعد من هذه الأماكن المقدّسة جداً، وقد أهين دين الإسلام وذلّ المسلمون، وانتهكت حرمة بيت اللّه؟". في السنة نفسها.

صحيح أن ممالك النفط قد أنقذت ولكن النـــزاعات تفاقمت في العالم العربي؛ فقد صدم الإسلام وهم يرون بلادهم تخضع للاستعمار الأميركي، الذي كشف بذلك للجميع عن هوية البلد المحسوبة عليه المملكة العربية السعودية: فعملية إنزال ٥٠٠ ألف جندي غير مسلم تعتبر انتهاكاً فاضحاً لتعاليم الوهّابية الصارمة؛ حتى أن الشيخ ابن باز استدعي في تلك الحقبة لإيجاد تفسير عقائدي لهذا الانتهاك الصريح للشريعة. عام ١٩٩١، وقّع ٧٠٠ مبشّر عريضة طالبوا فيها العودة إلى طهارة الوهّابية، منتقدين بذلك موقف النظام القائم. إزاء ظهور هذه المعارضة الجديدة، وجدت السلطة نفسها مرغمة على اعتقال شيخين من الذين يلقون خطابات لاذعة للغاية. أيّدت المملكة العربية السعودية، سراً، العراق في حربها ضد إيران. حيث استولى الملاّ على الحكم، في دوامة الثورة الإسلامية. وبعد ٨ سنوات من الحرب، استعادت المنطقة شيئاً من هدوئها، ما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، هدوء لن يدوم طويلاً؛ إذ اجتاحت العراق الكويت في أب/أغسطس ١٩٩٠، مرغمة المملكة العربية السعودية، المجاورة للدولة الصغيرة، على المشاركة في النـــزاع، بالتالي بإقامة قواعد عسكرية على أرضها، في إطار التحالف الدولي الذي دعت إليه الولايات المتحدة، لإنجاز عملية "عاصفة المتحدة" وذلك وفاءً منها لعلاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة، وتضامناً مع ممالك البترول. أما النتيجة فكانت أن المملكة العربية السعودية وجدت نفسها مضطرة لتسديد كلفة الحرب والتي بلغت ٥٥ مليار دولار، حرب شنّت باسم الحرية بينما الرهان الفعلي هو برميل النفط.

1- صحيفة لوموند (Le Monde) ، العدد الصادر في ٢٣ أب/أغسطس ١٩٩٤.

وعلى الرغم من مطالبة الغرب بالتخفيف من النظام الصارم، مقابل دعمه للمملكة في نزاعها ضد العراق. بقي الأئمة على تصلّبهم، وراحوا يندّدون علناً بخيانة السلطة المدنية للإسلام. خاصة وأن العائلة المالكة أخذت على عاتقها مسؤولية التأكد من احترام شروط ممارسة الوهّابية على الأرض. ومما زاد الطين بلّة أن شؤون المملكة كلها أخذت بالتدهور: فعام ١٩٩٣، ترجمت عواقب الجهود الحربية بعجز في الموازنة، لم تشهده المملكة من قبل. فوجد النظام الأكثر ثراءً في العالم نفسه مرغماً على اللجوء إلى الاستدانة لتمويل التطور الاقتصادي.

عام ١٩٩٤، خفضت النفقات بنسبة ٢٠%، في المقابل كشف التحقيق الذي قامت به صحيفة نيويورك تايمز، أن العجز في الموازنة يعود، بشكل جزئي، إلى القروض التي أخذها أفراد العائلة المالكة، من دون أن يخطر على بالهم، وإن للحظة وجيزة، أن يسددوا الأموال المتوجبة عليهم.

ولكن النظام لم يحرك ساكناً حتى العام ١٩٩٥، حين أقدم الملك فهد، ولأول مرة منذ ٢٠ سنة على تعديل معظم الحقائب الوزارية. صحيح أن هذا التغيير أثار نوعاً من الارتياح بين الناس. إلاّ أنه لم يكن ذا شأن؛ إذ استمر أفراد العائلة الحاكمة، بوضع يدهم على المناصب الهامّة والأساسية، بالرغم من تعيين نخبة من الأشخاص في مراكز رفيعة المستوى. ومما زاد الأمور تعقيداً أن الملك فهد أصيب بمرض في رأسه (بلغ الثمانين من عمره عام ٢٠٠١) وأوكل مرغماً، مهمة إدارة شؤون المملكة إلى شقيقه الأمير عبد الله، فتفاقم الإحساس العام بأن النظام شارف على نهايته.

في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، شهدت الأراضي السعودية أول عمل إرهابي ضخم، تمثّل بوضع عبوة ناسفة في سيارة الوفد الأميركي، الذي أرسل إلى البلاد لتأهيل الحرس الملكي. وبعد إعدام الأشخاص الأربعة المسؤولين عن الاعتداء الأول[1]، تعرضت البلاد لعمل إرهابي ثانٍ في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦، إلاّ أن الحكومة شعرت بنفسها عاجزة عن تقديم العون للأميركيين خلال التحقيقات، خوفاً من أن تقدم للمسلمين دليلاً على امتيازاتها.

استمرت العائلة المالكة بارتكاب الأخطاء، بالرغم من أنها بدأت تأخذ بالحسنى بعض الحركات المتطرفة، ومنها حركة طالبان التي تدعو إلى التشدّد في ممارسة الدين على مثال الوهّابية. غير أن المتطرفين حزموا أمرهم. منذ زمن بعيد، حيال هذا النظام الغامض: فظهرت في أواسط التسعينات عدة حركات معارضة، منها حركة الإصلاح الإسلامي في شبه الجزيرة العربية، التي أسسها سعد

1- أدى اعتداء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، إلى وقوع ٦ قتلى منهم ٥ أميركيين. بينما أدى اعتداء ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦ ضد القاعدة الجوية الأميركية في خُبر إلى وقوع ١٩ قتيلاً.

الفقيه في لندن، أو مجلس الشورى والإصلاح، الذي أسسه ابن لادن، وهو فرد من أفراد إحدى العائلات المرموقة في المملكة.

اثر الاعتداءات التي وقعت في أيلول/سبتمبر، وجدت المملكة العربية السعودية نفسها، تقف من جديد خلف راية الولايات المتحدة، المرصعة بالنجوم. فالأمير عبد اللّه، المناصر للعودة إلى التشدّد في الدين، لا يخفي أبداً تعاطفه مع الأميركيين، في محاولة منه للحفاظ على مصالحه ومصالح بلاده، التي تضم أرضها ربع الاحتياطي العالمي من النفط فما الذي سيحصل بعد وفاة الملك فهد؟

إنه من أهم المجازفات التي يخفيها مستقبل الشرق الأوسط.

- 8 -
الشبكات الأصولية السعودية

لا يسعنا أن نفهم دور المملكة العربية السعودية في انتشار الدين الإسلامي الأصولي إلاّ من خلال ثلاثة مفاتيح أساسية: الدين، هدف الدعوة إلى الاهتداء الرائجة في المملكة، النظام المصرفي، أداة التطلعات الدينية في المملكة، والنفط السلاح الرادع للغرب. وجاء الصراع الأفغاني ليكون حافز هذه المصالح المختلفة، التي ساهمت في ترك الساحة خالية للتعبير عن الإسلام الأصولي، ولهذا الحشد الغفير من المقاتلين الذين جاؤوا لتقديم العون العسكري للثوار.

وفي محاولة منها لحماية المصالح النفطية، ومناصرة القومية العربية، ومناهضة الثورة الإيرانية، أعلنت المملكة السعودية عن دعمها للحركات الإسلامية السنية، مع بداية السبعينات[1].

فتحولت قضية البحث عن مركز سلطة وسط العالم المسلم والعربي الشغل الشاغل للبلاد[2] لذا كان ينبغي وضع اليد على الساحة الدينية بغية الحفاظ على استقرار الميدان السياسي واحتكار فئة معينة له. ولعل أهم حماة الحركات الإسلامية كانت من جهة رابطة العلم الإسلامي، التي أنشئت عام ١٩٦٣، بدعم من(Aramco) ، واتحاد المصارف الإسلامية من جهة أخرى. وسرعان ما سيمتد الإسلام الأصولي ليبلغ مصر مع وصول أنور السادات إلى الحكم: فهو عضو سابق في حركة

1- " تكون الاستراتيجية الأميركية الموالية للاسلاميين"، الكسندر ديل فال(Revue Strategique) ، العدد ٧٠-٧١ نيسان/ابريل ١٩٩٩

2- "رعب الدولار" ريتشارد لابيفير غراسيه، ١٩٩٩.

الأخوان المسلمين وأول من باشر المفاوضات مع السعوديين. وها أن الأخوان المسلمين الذين لجؤوا إلى المملكة خلال حكم عبد الناصر، يعودون من بلاد الخليج مسلحين بأموال النفط التي ستساعدهم على تعزيز نفوذهم في المجتمع المصري. في المقابل، ستترافق هذه "الدبلوماسية الإسلامية" الرائجة في المملكة مع مبادرات آل سعود وأمراء المملكة الشخصية، لتعزز بنيتها.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية توقفت عن تخصيص ميزانية للإرهاب، إلاّ أن الأربعة آلاف أمير الذين يديرون المملكة استمروا بتمويل الحركات الإسلامية: فعلىسبيل المثال ، قدّم السعودي الواسع الثراء يوسف جميل عبد اللطيف، وهو صاحب أسهم في شركة (Sony) ، مليون دولار لأحمد سيموزراغ، أمين الصندوق الإسلامي السعودي **FIS**.

أما من جهة تقديم المساعدات الخاصة، كان رجال الأعمال السعوديين، أصحاب الثروات الهائلة، يموّلون هذه الحركة أو تلك، ومنها حركة أسامة بن لادن؛ فمع أن المملكة العربية السعودية تنصّلت من هذا الأخير، إلاّ أنه بقي على اتصال بعائلته، التي تعد من أغنى العائلات في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن قبيلة سديري (Sudeiri).

اثر حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ارتفع سعر المواد الخام بتحريض من الدول العربية المنتجة للنفط والشركات النفطية الأميركية فأدّى ذلك إلى إثراء الدول المسلمة المنتجة ولا سيما المملكة العربية السعودية - والتي ارتفعت إيراداتها السنوية من ٣٥،٤ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٣٦ مليار دولار عام ١٩٧٨ - التي استثمرت بنسبة كبيرة من هذه الأموال لنشر الإسلام. فكانت النتيجة أن معظم الشبكات الإسلامية التي أنشئت في الشرق الأوسط وافريقيا والغرب، موّلت من المملكة العربية السعودية، من خلال مؤسسات إسلامية دولية تتحكم بها المملكة: منظمة المؤتمر الإسلامي (أسست عام ١٩٧٠) الاتحاد الإسلامي العالمي (منظمة غير حكومية، ذات أهداف تبشيرية، أسست العام ١٩٦٢). ولا سيما المصارف السعودية ومنها مصرف فيصل الإسلامي، دار المال والبركة التي ينتمي إليها الأمير تركي الفيصل.

من جهتها، طوّرت المملكة العربية السعودية سلسلة من المصارف تهدف، بشكل أساسي، إلى تمويل الدول التي هي بحاجة للمساعدة، شرط أن تؤيد هذه الأخيرة انتشار الإسلام السنّة، وفق المذهب "الحنبلي" (وهو المذهب نفسه الذي تأثر به المذهب الوهّابي). عام ١٩٧٣، تمّ إنشاء وكالة مصرفية أساسية، عرفت باسم المصرف الإسلامي للتطور، وتملك المملكة ٢٥% من رأسماله. من جهة أخرى، تكفلت المملكة بدفع تعويضات عن العقوبات المالية التي فرضت على باكستان، اثر

المحاولات النووية التي قامت بها عام ١٩٩٨؛ فارتفع بالتالي سقف قروضها من ١٥٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار. وفي محاولة لجعل سياسة التمويل الإسلامية أكثر غموضاً، أنشئت وكالات مصرفية أخرى، منها "اعتماد تطوير منظمة الدول المصدرة للبترول، للعلاقات الخارجية" (٣٠٪ من رؤوس الأموال سعودية)، المصرف العربي للتطور الاقتصادي في افريقيا (٢٤،٤٪ من رؤوس الأموال سعودية) دار الأمل الإسلامي أو البركة.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، وفي اطار الدعوة إلى الاهتداء إلى الإسلام، شكّلت "الرابطة الإسلامية العالمية"، وعلى رأسها عبد اللّه بن صلاح العبيد؛ فكان لها ممثلين في ١٢٠ بلداً، كما وخصص لها موارد مالية ضخمة، سمحت لها بالمساهمة في تشييد الجوامع والمراكز الإسلامية في العالم كله؛ فبلغ صدى نشاطاتها مناطق أوروبية منها مدريد وباريس وكوبنهاغن وغيرها.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه هو أن المملكة العربية السعودية تلعب دوراً أساسياً في نشر الإسلام المتشدّد في العالم لا سيما عبر أموال النفط أو البترول دولار المستخدمة بفطنة لتمويل مشاريع نشر الإسلام. فبعد اندماجها في النظام الرأسمالي، عمدت إلى استغلال أجهزته كافة، إلى حد أن رؤوس أموالها أصبحت ضرورية لحسن سير الاقتصاد الدولي. ونظراً للاحتياطي الهام من الطاقة، الذي تحتوي عليه أرضها، لاحظت المملكة العربية السعودية أن النشاطات التي تبذلها في اطار الدعوة إلى الاهتداء، تتمتع بحماية القوة العظمى، الولايات المتحدة. وقد يبدو، بالتالي، محتملاً الحد، على المدى القصير أو المتوسط، من انتشار مجموعات خطيرة للغاية، ومنها حماس في فلسطين، وطالبان في افغانستان، والمجموعة الإسلامية الجزائرية (GIA) في الجزائر.

إن اسامة بن لادن، هو نوعاً ما، ثمرة هذه السياسة؛ فالعام ١٩٧٨، أسس منظمة قادرة على أن تصدر إلى الأراضي الأفغانية، الجهاد الإسلامي، عرفت باسم "العصبة الإسلامية" وذلك بدعوة من رئيس جهاز الاستخبارات السعودي "الأمير تركي الفيصل."

في هذا الإطار، قصد ابن لادن بيشاور في باكستان، للقاء من سيصبح لاحقاً مرشده الروحي، وهو المواطن الفلسطيني الشيخ عبد اللّه عزام، المسؤول عن مرافقة العرب المتطوعين لمحاربة السوفيات؛ ففي بداية الثمانينات أسس المكتب الأفغاني أو مركز استقبال المتطوعين العرب، وتولى ابن لادن شؤونه المالية، ليعود بعدها ويتولى رئاسته اثر اغتيال الشيخ عزام في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. كان الشيخ عزام يدير في لندن دار عزام للنشر، ومن أبرز منشوراتها سيرة حياة أسامة بن لادن، فضلاً عن أعمال كثيرة أخرى تدعو علناً إلى العنف المسلّح.

بعد وفاته، أعاد بعض المقرّبين من الشيخ عزام، إنشاء هيكليات مشابهة في المملكة المتحدة.

في تلك الحقبة قدّم السعوديون لأسامة بن لادن، كافة الوسائل اللازمة، سواء من الناحية المالية أو اللوجستية، لتحقيق مطامحه. وعلى الرغم من ادعاءات السعوديين، بقيت هذه العلاقة وطيدة بين الطرفين، حتى فترة ليست ببعيدة، بغض النظر عن الاعتداءات المختلفة التي نسبت إليه. زد على ذلك أن مصادر مختلفة، ومنها ابن لادن نفسه، خلال مقابلة أجرتها معه شبكة (ABC) الأميركية، أكّدت أنه حتى فترة وجيزة، كان الأمير تركي الفيصل أو أحد من رجاله، يزور قندهار في أفغانستان، ويقابل الشخص "الذي وضعه تحت حمايته"، وأصبح مع الوقت يشكّل عبئاً ثقيلاً عليه.

علاوة عن ذلك، صرّح أسامة بن لادن، خلال مقابلة أجراها معه في نيسان/ابريل ١٩٩٥، صحفي من جريدة (France Soir) و لم تنشر، أن "السعوديين اختاروه ليمثلهم في أفغانستان"[1].

في سبيل دعم جهود الحرب، أنشأت المملكة العربية السعودية شبكة واسعة من المنظمات التي تهدف إلى التعاون الإسلامي. في الواقع، تشكل بعض هذه المنظمات مراكز تطويع وتمويل لنشاطات أسامة بن لادن، خاصة وأنها لا تخضع للمراقبة المالية، نظراً لطابعها الإنساني.

أما أهمها فهي "منظمة النجدة الإسلامية الدولية" التي تموّل العديد من "المبشّرين"، وتقيم علاقات وطيدة مع معظم الجماعات الإسلامية المعروفة.

عام ١٩٧٨، أنشئت "منظمة النجدة الإسلامية الدولية"، في جدة، بغية تقديم العون الطبي والإنساني أو الزراعي لكافة الجبهات الإسلامية، من البوسنة، إلى أفغانستان مروراً بالشيشان.

من الناحية الرسمية، أقرّت المنظمة بأنها تعتمد على هبات "السعوديين"، من خلال الزكاة، التي تدفع من قبل أشخاص ماديين ومعنويين في المملكة. وما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٥، خصّص ٣٤٥% من ميزانية المنظمة أي ما يعادل ١٤٠ مليون دولار[2] للمشاريع الخاصة؛ فالعائلات الكبيرة في المملكة، تقدم لها الهبات بشكل منتظم، شأنها في ذلك شأن وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان ابن عبد العزيز، الذي أقرّ بأنه يدفع سنوياً للمنظمة مليوني فرنك[3]. عام ١٩٩٩، علا شأن المنظمة لتصبح من المشاركين في منظمة المؤتمر الإسلامي[4].

1- تم ذكرها في عدد مجلة (Le Point) رقم1513 ، الصادر في ١٤\٩\٢٠٠١، تحت عنوان "ابن لادن، الملياردير الشيطاني"

2- منظمة النجدة الإسلامية الدولية، ٢٠٠١.

3- عين اليقين ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

4- نشرة منظمة المؤتمر الإسلامي، في ١ تموز/يوليو ١٩٩٩.

أسس الفرع الأوروبي للمنظمة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ في لندن، ومقرها في شارع ورشيستر في أوكسفورد، وتولى إدارته السعودي عبد الله صالح العبيد؛ وتوالى بعدها فتح المكاتب في أوروبا، خاصة في فرنسا، وسويسرا والمانيا وهولندا والسويد.

من الناحية الظاهرية، تعتبر منظمة النجدة الإسلامية الدولية، منظمة تعاون إسلامي سعودي، وتتمتع بدعم المملكة لها. ولكنها في الواقع إحدى الآليات المالية والعملية، للجهاد الإسلامي، والتي يستغلها إلى أقصى حدّ أسامة بن لادن. في هذا الإطار أكّدت وكالة الاستخبارات المركزية أن ابن لادن يشغل شبكة منظمة النجدة الإسلامية الدولية في اطار عملياته[1].

بناءً على ما تقدّم، تتيح لنا الاشارات المختلفة والمحددة عن تورط المنظمة في العمليات الإرهابية أن نستشف حقيقة هذه المنظمة الجبارة، فأنشأ، بالتالي صهر أسامة بن لادن، المدعو محمد جمال الخليفة، مكتباً للمنظمة في الفيليبين عام ١٩٩٢، ليتهمه بعدها أبو سياف، وهو أحد المنشقين عن المنظمة، بأنه ستار للنشاطات الإرهابية، وخاصة لصالح جبهة التحرير الإسلامية. فاستناداً إلى هذا المصدر، تمر الأموال المخصصة للثوار عبر جمعية إنسانية أخرى، مقرها في جدة، وتعرف باسم "الأخوان المسلمين" وعلى رأسها المدعو (Ustadz Muslimen) الذي سهل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ سفر رجل الأعمال حسين مصطفى، شريك محمد جمال الخليفة إلى الفيليبين.

ومن الاشارات المقلقة الأخرى، نذكر أن المقر الأوروبي للمنظمة يقع في أوكسفورد، على عنوان "مؤسسة التطور الدولي التي أنشأها محمد سالم بن محفوظ ومحمد صالح عفارة. ينتمي الأول إلى عائلة من المصرفيين السعوديين الأثرياء، تمول نشاطات أسامة بن لادن الإرهابية، من المملكة العربية السعودية، بينما الثاني يمني الجنسية ويعمل كوسيط لبيع الأسلحة وقد برز اسمه في قضية عقد التسلح صواري -٢- مع المملكة العربية السعودية. فضلاً عن ذلك، يضم مجلس إدارة الفرع الأوروبي للمنظمة فريد ياسين غوراشي، وهو شقيق اسماعيل محمد غوراشي مدير أهم المصارف السودانية، "مصرف الخرطوم". وعلى العنوان نفسه، نجد أيضاً جمعية تعاون تعرف باسم "اتحاد أوكسفورد للدراسات الإسلامية"، ويديرها فرحان أحمد نظامي، من الجنسية الهندية، وخالد البريزا من الجنسية السعودية. يدير خالد البريزا شركات بناء ونقل في جدة وظهران، منها مجموعة (ABT) و(xenel Industries ltd) ، و(Saudi Services) و(Operaing Company ltd). وعن طريق الصدفة، أقرّ عبد الله محمد بن لادن، وهو الأخ الأصغر لأسامة بن لادن أن عائلته تدفع كل سنة أموالاً

1- فينسنت كانيسترارو، المدير السابق لمكتب مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية

هائلة، على سبيل الهبات، لمنظمة التعاون هذه[1]. ولكن منظمة النجدة الإسلامية الدولية لم تعد المثال الوحيد، إذ وجدت منظمات سعودية أخرى نفسها عند ملتقى التمويل الإنساني والجهاد.

وفي التسعينات أنشأ الأمير عبد العزيز الإبراهيم، زوج أخت الملك فهد، مؤسسة تهدف إلى تقديم المساعدات الإنسانية. ولكن خلال التحريات التي قام بها مكتب التحريات الفيدرالي حول الاعتداءات على سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في ٧ أب/أغسطس ١٩٩٨، تبين أن لفرع هذه المؤسسة في نيروبي، والمعروف باسم "مؤسسة عبد العزيز الإبراهيم" علاقة بنشاطات ابن لادن.

في أيلول ١٩٩٨، أقفلت السلطات الوطنية مكتب المؤسسة في كينيا، بعد أن ضبطت في المقر الرئيسي وثائق تثبت تواطئها مع أسامة بن لادن في اطار تنظيم الاعتداء على السفارة الأميركية في نيروبي. وفي أواخر العام نفسه، رفعت السلطات المحلية قرار حلّ المؤسسة، اثر احتجاج مسلمي كينيا الذين ندّدوا "باضطهاد الدولة لهم"، ودعوا إلى إضراب عام في البلاد. تجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمة كانت تعتمد على تمويل عائلة الابراهيم، وبعض الشركات السعودية لها.

وتبين مؤخراً أن عبد العزيز الابراهيم يملك جزءاً كبيراً من مجموعة عقارات (Marina Del Rey في لوس أنجلس، من خلال شركات غطاء. ففي نهاية العام ١٩٨٩، أعلنت السلطات الأميركية عن منح قرض بقيمة ١٣٢ مليون دولار لعبد العزيز الإبراهيم من خلال مصرف (BCCI) المسؤول الأول عن أكبر الفضائح المالية التي شهدها هذا العصر. وقد تبين أن اسمه مدرج من بين المستفيدين الأساسيين من القروض التي يمنحها المصرف.

مما لا شك فيه أن بيانات هؤلاء "السعوديين الكرماء" متميزة للغاية؛ فهم رجال صناعيون أو رأسماليون أثرياء، ومقربون جداً من العائلة المالكة. ولعل أبرز مثال على ذلك هما الأخوان عبد العزيز ووليد الابراهيم. إذ لهما استثمارات عقارية هامة في افريقيا والمغرب والولايات المتحدة الأميركية. وفي العام ١٩٩٣، اشتريا أول تلفزيون عربي يبثّ عبر الأقمار الصناعية، ويعرف باسم مؤسسة الشرق الأوسط للإرسال أو - (MBC) صاحب وكالة الصحافة - (UPI) والذي اسسه عام ١٩٨٨، صلاح عبد اللّه كمال، وهو شخصية بارزة في المملكة، وله علاقة بشبكات ابن لادن.

---

1 – مقابلة على الـــ CNN في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

يخضع الدعم السعودي للأصولية لنظام مصرفي معقد، يرتكز على كيانين أساسيين تمّ أنشاؤهما في بداية الثمانينات: دار المال الإسلامي، الذي أسس عام ١٩٨١ على يد محمد الفيصل، شقيق الأمير تركي، والبركة وقد أسس عام ١٩٨٢ على يد صهر الملك.

تهدف هاتان المؤسستان، والتي يبلغ رأسمال كل منهما حوالي المليار دولار، إلى إبراز تفوق المملكة السعودية، في الميدان المالي، في العالم العربي، فضلاً عن دعمها المتواصل للقضية الأصولية. ويضاف إلى هذا كله، الرغبة بإنشاء شبكة مالية دولية، تجسّد الحيوية الاقتصادية في الدول العربية، في مواجهة المصارف الغربية الكبرى، والتي تعتمد عليها الممالك الخليجية، على الرغم من أن حسناتها في حقل الموارد النفطية، لا جدال فيها. أما الحسنات الأخرى، التي لا يسعنا التغاضي عنها، فهي أن النظام المصرفي يشكل آلية مالية مثالية وشرعية، لتمويل الحركات الإسلامية الأصولية، لا سيما عبر المنظمات الخيرية.

يقع مقر دار المال الإسلامي[1] في (Cointrin) في سويسرا أسست هذه الدار في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨١، وتولى إدارتها ابراهيم كامل حتى العام ١٩٨٣. في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، حلّ محله الأمير محمد الفيصل السعود، ابن الملك السعود، وابن عم الملك فهد، وشقيق الأمير تركي الفيصل الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السعودي، والذي أبعد في آب/أغسطس ٢٠٠١. تعتبر هذه الدار البنية المركزية للتمويل السعودي للدين الإسلامي في العالم، وفروعها الأساسية هي شركة الاستثمار الإسلامي في الخليج، ومصرف فيصل الإسلامي في البحرين، و (Faisal Finance) إنها مؤسسات رفيعة المستوى، تتمتع بنفوذ كبير في الدول التي تقع فيها، لا سيما في الخليج والسودان. يرتكز دار المال الإسلامي على الزكاة، التي تفرض على المكتتبين أن يدفعوا عند شرائهم الحصص، نسبة غير محددة من أموالهم الخاصة، ولا علاقة لها بالصفقة. وبعد إتمام الصفقة، تختفي هذه المبالغ، ولا تدرج في المحاسبة. ويمكن أن تدفع هذه الأموال، في وقت لاحق، لمجموعات إسلامية، أو جمعيات مشابهة لـــ (IIRO) من دون أن تخضع للمراقبة المالية.

تعمل مجموعة البركة بسرية تامة وتتمتع بنفوذ كبير. فمؤسسها صالح عبد اللّه كامل المولود عام ١٩٤١، شغل منصب مستشار لوزير المالية في المملكة، ومحقق مالي عام. وبصفته المساهم الأساسي في مصرف البركة للاستثمار الإسلامي في البحرين، يدير كامل عدة مؤسسات مصرفية. كانت

1- 1999، (Creditreform Swiss Companies).

نشاطاتها موضع شبهة خلال التحريات التي أجريت أخيراً حول شبكات التمويل الاحتيالية أو الإرهابية.

ترأس صالح كامل أيضاً مصرف البركة في السودان. واشترى أسهماً في المصرف الإسلامي السوداني، والمؤسسة التابعة لمصرف فيصل الإسلامي في مصر، ومصرف التضامن الإسلامي، ومصرف الشمال السوداني العربي الإسلامي. كما وأنه كان عضواً في مجلس إدارة المصرف الوطني للنمو في السودان، وأحد مؤسسي مصرف فيصل الإسلامي في السودان، وشركة (Arab Investment Co)

في العام ١٩٩١، اشترى مصرف التضامن الإسلامي أسهماً في مصرف الشمال الإسلامي في السودان، الذي وجدت فيه السلطات الأميركية إحدى أهم هيكليات الاستثمار والتمويل التابعة لأسامة بن لادن، منذ تاريخ انتقاله إلى السودان عام ١٩٩١. لذا من الصعب علينا الاعتقاد بأن صهر الملك أساء الظن بطبيعة هذه الاستثمارات ووجهتها.

بعد مرور فترة وجيزة على وصوله إلى السودان عام ١٩٩١، ساهم أسامة بن لادن في إنشاء هيكليات مالية وتجارية مختلفة بغية تمويل نشاطاته الإرهابية. فعلاوة عن التمويلات العائدة لحركات سياسية مرتبطة بالجهة الإسلامية الدولية للجهاد ضد اليهود والصليبيين (FIIJJC)، ومقرها في قندهار أفغانستان، تولت مجموعة شركات وادي العقيق[1] في الخرطوم، الإشراف على نشاطات ابن لادن الاقتصادية، برئاسة السوداني أبو الحسن واستناداً إلى مصادر متطابقة، تضم مجموعة الشركات هذه ٧ مؤسسات سودانية. فضلاً عن عدد غير محدد من المؤسسات اليمنية، وتمارس كلها نشاطاتها في حقل الاستيراد والتصدير، والنشر، والسيراميك وصناعة الكهرباء[2].

من خلال التحريات التي قام بها تمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي[3] من الكشف عن هوية أهم الشركات المعنية وهي:

---

1 – اتهام المحكمة الأميركية العليا (الولايات المتحدة ضد أسامة بن لادن) في ١٩٩٨/١١/١٥. "ابن لادن يقطع علاقاته المالية بالسودان والمملكة العربية السعودية" تقرير محطة ب.ب.س في٩٨/٨/٢٥.

2 – African Economic Digest 29/8/94

3 – اتهام المحكمة العليا الأميركية (الولايات المتحدة ضد أسامة بن لادن) في ٩٨/١١/١٥. "شبكة عالمية مؤيدة للإسلام"، The Washingeton post، في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨.

- شركة "الهجرة للبناء والنمو" أو (Hijrah Contracting Company)، مقرها في الخرطوم، ساهمت في تشييد ١٢٠٠ كلم من الطريق العام الذي يصل الخرطوم بمرفأ السودان، فضلاً عن بناء المطار الجديد في الخرطوم.

- شركة طابا للاستثمار أو (Taba Investment Company LTD) ومقرها في السودان، وتعمل في الحقل الزراعي بحيث تملك معظم الأراضي المزروعة ذرة ودوار الشمس وسمسم في البلاد.

- (Gum Arabic Company ltd)، وهي شركة سودانية مختصة في معالجة الصمغ وتسويقه.

- (Ladin International)، وهي شركة استثمار مقرها في الخرطوم، السودان.

- "الثمار المباركة"، وهي شركة إنتاج زراعي، ومقرها في السودان.

- "القدرات"، وهي شركة نقل.

إلاّ أن أهم الاستثمارات التي قام بها ابن لادن كانت في مصرف الشمال الإسلامي[1] إذ بلغت نسبة مساهمته في رأس ماله ٥٠ مليون دولار؛ فهذا المصرف، لا يسمح له بتمويل نشاطاته فحسب، بل يساهم أيضاً في مرور الأموال إلى جبهات الجهاد. فمن خلال الشهادات التي تمّ الإدلاء بها، خلال محاكمة المسؤولين عن الاعتداءات على السفارات الأميركية في إفريقيا، لوحظ أن الحسابات المصرفية في مصرف الشمال، تمد منظمة القاعدة الإرهابية بالمال.

وعلى الرغم من أن مدير عام مصرف الشمال الإسلامي، ينكر حالياً مساهمة ابن لادن في رأس مال المؤسسة، إلاّ أنه سبق وأقرّ بأن هذا الأخير يملك حسابين في المصرف، فتحا في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٢، باسم شركة الهجرة للإنماء والبناء ولم يمسا منذ العام ١٩٩٧. فضلاً عن ذلك، أقرّ المدير بأنه تمّ فتح حساب باسم مجموعة شركات وادي العقيق، التابعة لأسامة بن لادن، عام ١٩٩٣؛ وتبين لاحقاً أن الشركة المذكورة مسجلة في السعودية. ولم يمس حسابها منذ العام ١٩٩٥[2]. ومما لا شك فيه أن هذه الوقائع تثير الدهشة حتى وأن أسامة بن لادن فقد جنسيته السعودية[3] في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بأمر من السلطات الملكية، ومن المفترض أن مجموع موجوداته قد جمد في ذاك التاريخ.

1- The Bankers Almanach 1998.

2- مصرف الشمال الإسلامي، حديث المدير العام، محمد.س.محمد، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

3- MoneyClips، ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

أما أهم المساهمين المرموقين فهي المؤسسة المصرفية الثانية في البلاد، وتعرف باسم مصرف التضامن الإسلامي[1]؛ انشئت هذه المؤسسة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، وبدأت تمارس نشاطاتها في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٣، أي قبل شهر من حصول مصرف الشمال الإسلامي على الترخيص بممارسة نشاطاته، تملك المؤسسة المذكورة ٢١ فرعاً في السودان، وعلى رأسها سيد التيجاني، وحسن هلال وسيد صلاح علي أبو النجا.

عام ١٩٩٨، كانت أسهم هذه المؤسسة موزّعة بين الشركات التالية:

- National Co for Development and Trade، (١٠%) في الخرطوم.
- Kuwait Finance House.
- Dubai Islamic Bank.
- Yasien Leathre Co.
- Bahrain Islamic bank.

فضلاً عن مساهمين من الأفراد ومنهم: عادل رحيم مكاوي، صالح عبد الله الكميل، عبد الباسط علي، محمد إبراهيم محمد السيي، عبدالله إبراهيم محمد السيي وسعيد محمد الدارجي العامودي.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة ساهمت في رأس مال هذا المصرف.

يملك مصرف التضامن عدة فروع في السودان، معظمها في الميادين الزراعية والصناعية والعقارية. وتشمل استثماراتها مراقبة شركات (Islamic Insurance Co)، و (Islamic Trading and Serviceso)، و (Real Estate Development Co).

منذ العام ١٩٩١، اقتصر التغيير الوحيد الذي شهده مجلس إدارة مصرف التضامن الإسلامي على استبدال تمثيل مصرف فيصل الإسلامي في الخرطوم[2] بفرعه المعروف باسم National Co of Development and Trade، عام ١٩٩٥.

أسس مصرف فيصل الإسلامي عام ١٩٧٧، وتولى إدارته الأمير محمد الفيصل السعود من المملكة العربية السعودية؛ وهو عبارة عن فرع من "شركة الخليج للاستثمار الإسلامي" أو Islamic

---

1- ٢٠٠٠، The Bankers Almanach.

2- ١٩٩٧، IAC company Intelligence.

Investment Company of the Gulf (البحرين)، التي تنتمي إلى مجموعة شركات دار المال الإسلامي.

ومن المحتمل أن تكون إدارة دار المال الإسلامي قد تغاضت عن الاستثمار الهام الذي وافق عليه مصرف التضامن الإسلامي، إذ همّها الوحيد كان إنشاء مؤسسة مصرفية جديدة.

من المصارف الأخرى التي سهّلت تحويل الأموال لصالح شبكات أسامة بن لادن، نذكر مصرف دبي الإسلامي[1]، ومقرّه في الإمارات العربية. ومن خلال التحريات التي قامت بها وكالة التحريات المركزية، تبين أن المنظمات التابعة لابن لادن[2] تتلقى الدعم المالي من المصرف المذكور، بصورة منتظمة.

يتولى إدارة المؤسسة المصرفية الإسلامية التي أسست عام ١٩٧٥، محمد خلفان بن خرباش، وهو وزير المالية الحالي في الإمارات، كما وأن حكومتي دبي والكويت تملكان ١٠% من رأس مالها.

من جهته، يملك المصرف المذكور أسهماً في مصرف البحرين الإسلامي، ومصرف بنغلادش الإسلامي ومصرف التضامن الإسلامي. كما وأن له حصة في رأس مال مصرف الشمال الإسلامي.

يعتبر مصرف دبي الإسلامي من أهم المساهمين في مصرف (BCCF)، حيث تملّك أكثر من ٨٠ مليون دولار من موجوداتها. خلال السنوات الماضية، كان المصرف ضحية فضائح متعددة، لا سيما تبييض الأموال بقيمة ٢٤٢ مليون دولار لصالح (Foutanga)، ولقبه (Babani Sissoko)، وهو ثري من مالي. فضلاً عن ذلك، تبين أن صالح عبد الله كامل كان متورطاً في تمويل شبكات ابن لادن عام ١٩٩٩،من خلال شركة(Tihama for Avertising Public Relations and Marketing)، وهي فرع من مجموعة البركة. في الواقع، اعتبرت هذه الشركة صلة وصل سعودية لتمويل نشاطات ابن لادن الإرهابية. ولكن التطورات التي شهدتها الساحة القضائية، في ما يتعلق بالهيكليات المذكورة لم تثر قلق صالح كمال من قبل. وحده خالد بن محفوظ، مدير عام شركة (Tihama)، والشريك المالي لصالح عبد اللّه كمال، وضع تحت الإقامة الجبرية، وأبعد عن منصبه، كرئيس للمصرف التجاري الوطني في المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٠٠.

1- The bankers Almanach، ٢٠٠٠، IAC Company Intelligence ٢٠٠١.

2- مذكرة وزارة الخارجية في ٨ تموز/يوليو ١٩٩٩.

فهل "لعبت المملكة العربية السعودية بالنار" حين دعمت قضية الإسلام الأصولي؟ وهل تخطت إنشاءاتها وخططها - الغامضة بعض الشيء، والمخصصة لدعم الأصولية - تصورها، فالعناصر التي جمعت، تثير الشكوك، إذ ثمة علاقات وطيدة وعائلية في معظم الأحيان، بين زعماء الإسلام الأصولي، ولا يمكن اعتبارها أبداً وليدة الصدفة.

تؤمن لها هذه السياسة الهيمنة على القومية العربية وإيران في نشرها الإسلام. وفي الوقت نفسه، تجدها تدين الغرب، الذي دخل في نزاع مع هؤلاء الأصوليين الذين تدعمهم السلطة الإسلامية الأولى في العالم.

لطالما تردد أن أسامة بن لادن هو من صنع "مكتب التحقيقات المركزي"، نظراً لأن الولايات المتحدة، ساهمت، بصورة غير مباشرة ومؤقتة، في دعم أهدافه الأصولية، من خلال تمويلها المجاهدين ضد السوفيات في أفغانستان خلال الثمانينات؛ وقد وجدت بعض النفوس الساذجة حجة ملائمة في هذه الادعاءات.

ومما لا شك فيه أن دعم الولايات المتحدة لابن لادن هو نتيجة مطامحهم الخاصة في المنطقة. أما الدعم السعودي، فيندرج في خانة السياسة الواضحة والخالية من الغموض، والمتعلقة بازدهار الإسلام في العالم.

على ضوء ما تقدم، يبدو لنا أن أسامة بن لادن هو، في مرحلة أولى، ثمرة الوهّابية وأداة استغلتها المملكة السعودية، بعد أن وجد الطرفان عناصر تقرّب بينهما وتجمعهما بشكل مستمر.

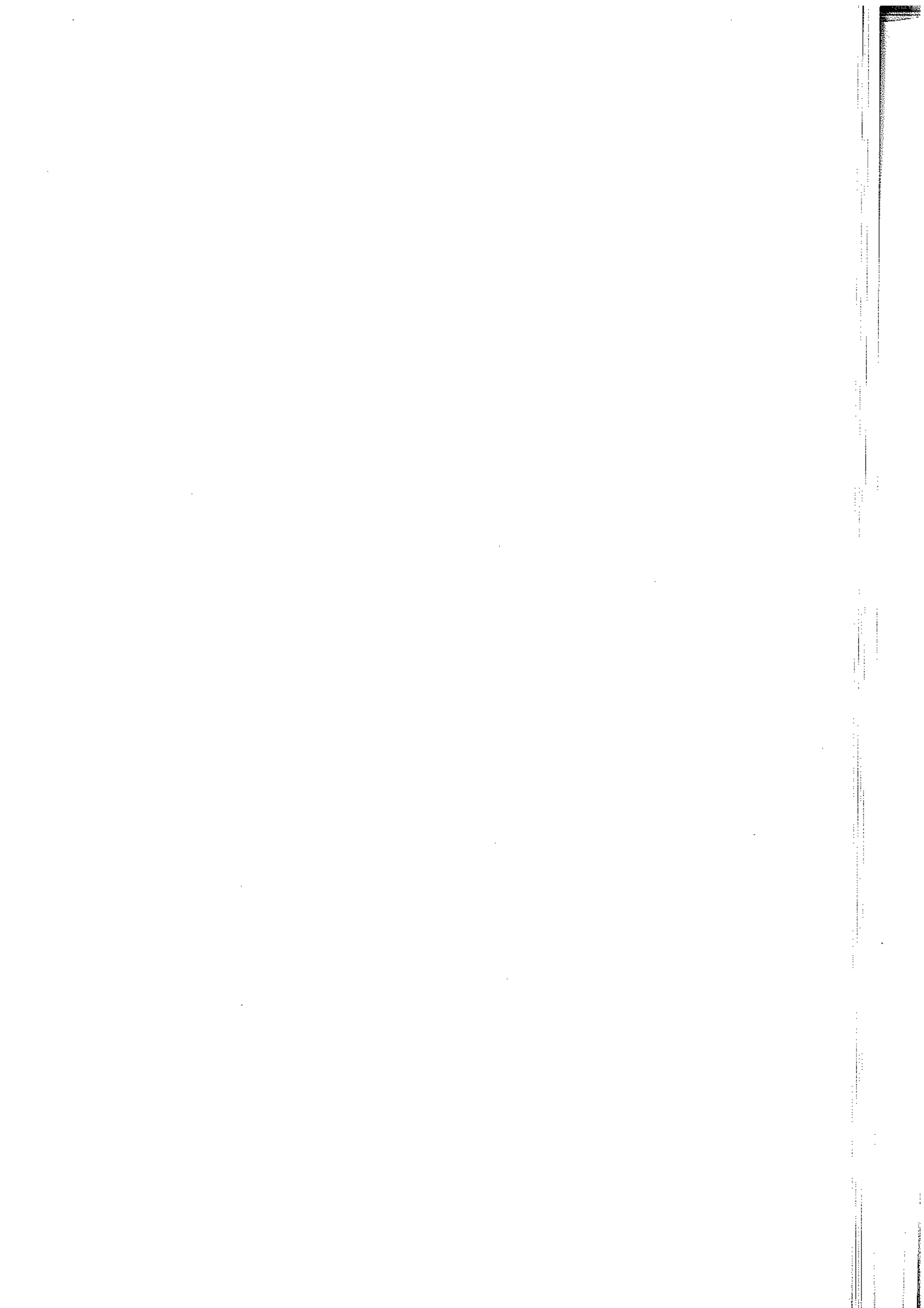
ومما لا شك فيه أن الموقف السعودي حيال الرد الأميركي على اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر يظهر اضطراب النظام حيال أسامة بن لادن فرفض المملكة إنزال قوات عسكرية أميركية على أرضها لضرب أفغانستان، يجسّد التسامح المتبادل القائم بين المملكة العربية السعودية وابن لادن؛ فالأولى لم تتعاون أبداً مع الولايات المتحدة في اطار التحقيقات الجارية، خوفاً من أن تثير نقمة الأصوليين في المملكة، بينما حرص الثاني على عدم التعرّض للمملكة، مع أنه ندّد بموقفها في كتاباته الأولى.

حين نتحدث عن إرهاب الدول، لا يطرأ على ذهننا سوى ليبيا ومصر إذ أن المملكة العربية السعودية ليست مدرجة على اللائحة السوداء، نظراً للثقل الذي تمثله على الساحة النفطية الدولية؛ فهذه الهبة السماوية هي التي حالت دون ذكر اسمها.

إن أسامة بن لادن ليس سوى الصورة الرمزية للرهانات والمصالح الدينية والمالية التي تحدد مستقبل النظام السعودي نفسه؛ فالشبكات التي تدعمه، سواء مصرف (BCCI) أو المصارف الإسلامية أو المنظمات الإسلامية، لا يمكن أن تزول بزوال أسامة بن لادن.

ولكن الرهان الحقيقي يكمن في قدرتنا على الارتياب في دعم المملكة العربية السعودية المالي والسياسي للحركات الأصولية في العالم، والذي قد يستمر، إن لم يتمكن الغرب من عرقلة سير المملكة الحثيث.

لطالما غضضنا الطرف عن هذا الوضع بغية الحفاظ على أمن الحليف السعودية فامتنعنا عن ممارسة الضغط على سلطة تحمي من يتعذر الدفاع عنه، وتسمح له بالبقاء على الساحة السياسية والمادية والمالية. وتركنا الميدان خالٍ لجراثيم الأصولية حتى تنمو وتتكاثر بشكل يتعذر ضبطه.



- III -
ابن لادن، أسطورة الثائر

- ٩ -
ليبيا ١٩٩٤: ولادة إرهابي

يبدو في الصورة أكثر شباباً من الصور التي تبثّها القناة العربية "الجزيرة" منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ . تعود هذه الصورة الفوتوغرافية إلى سنة ١٩٩٦، حين لم يكن أسامة بن لادن يختبئ كثيراً و لم تكن أجهزة استخبارات كثيرة تلاحقه. تبدو لحيته أكثر كثافة، ووجهه أكثر استدارة ووجنتاه أكثر امتلاءً.

لم تؤخذ هذه الصورة من ألبومه العائلي، بل هي تلك المرفقة إلى اليسار في أعلى أول مذكرة توقيف أصدرها الانتربول أي البوليس الدولي بحق أسامة بن لادن بهدف القبض عليه. إنه مستند سرّي يحمل الرقم ١٩٩٨\٢٠٢٣٢، وموجّه حصرياً لأجهزة الشرطة القضائية في العالم بأسره.ولكن ما يلفت النظر انه يختلف في عدد كثير من بنوده عن النسخة التي عممتها منظمة الانتربول على الصحافة والتي هي متوفرة على موقع "الانترنت" الخاصة بوكالة التعاون البوليسي ففي هذه النسخة لم تذكر هي لائحة بالأفعال الإجرامية التي يتّهم بها المجرم، و لم يحدّد تاريخ صدور مذكرة توقيف والأهم من ذلك، أنه لم يذكر حتى اسم البلد الذي يطلب توقيفه. أي البلد الذي كانت سلطاته

أول من طلب من الأنتربول أن يستخدم ما أوتي من وسائل للقبض على الشخص المذكور. يا له من أمرٍ مستغرب... إلاّ أن الثغرات الأكثر غرابة يمكن دائماً أن تُفسّر، ولسبب وجيه...

أما الحقيقة فهي أن أول مذكرة توقيف أصدرها الأنتربول بحق أسامة بن لادن، إنما جاءت بناءً على طلب قدّمته وزارة الداخلية الليبية ! في الواقع، حرّرت السلطات القضائية في طرابلس الغرب مذكرة توقيف دولية بحقه، حملت الرقم ١٩٩٨/١٢٧٢٨٨، أرسلت بتاريخ ١٧ مارس/آذار ١٩٩٨ إلى مقر الأنتربول في مدينة ليون. وأقرّ هذا الأخير صلاحية هذا الإجراء وأصدر بدوره بعد مرور شهر، مذكرة خاصة، أُرسلت إلى أجهزة الشرطة[1] في كافة البلدان. ويفيد هذا المستند إلى أنه بعد مرور سنتين على وقع الاعتداء الذي طال المنشآت الأميركية في الظهران، لم تطالب الولايات المتحدة الأميركية علناً بتوقيف أسامة بن لادن، رغم أنه كان يعتبر المتهم الأول بهذا الاعتداء، ورغم أنه أصدر فتوى ضد الغرب وأميركا، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ ورغم أن اسمه مرتبط، بنظر الولايات المتحدة، بالاعتداء على مركز التجارة العالمي في شباط/فبراير ١٩٩٣. وهكذا يظهر أن الشخص الذي تصفه وزارة الخارجية منذ العام ١٩٩٦ "بالممول الأول للنشاطات الإسلامية المتطرفة في العالم"، لم يكن بعد حتى ذلك التاريخ مطلوباً من الأجهزة القضائية الأميركية[2].

أما التهمة الموجّهة الى أسامة بن لادن والتي تبرر إجراءات التوقيف بنظر الليبيين، فهي عملية اغتيال وقعت في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤، استهدفت فردين من التابعية الألمانية. وهذا التفصيل غريب كل الغرابة ويثير قضية قديمة. فالمواطنان الألمانيان ليسا إلاّ سيلفان بيكر وزوجته، وهما زوجان غير عاديين. فهما عميلان سرّيان ألمانيان، مسؤولان عن مهمات إفريقيا السوداء والنضال ضد الإرهاب، مرتبطان بمكتب حماية الدستور، أحد أجهزة الاستخبارات الألمانية الثلاثة. ولم يتمكن حتى اليوم عن معرفة هوية قاتليهما.

إلاّ أن الأنتربول وكافة السلطات القضائية الغربية كانت تعلم منذ أبريل/نيسان ١٩٩٨، أن أسامة بن لادن هو المسؤول عن هذا الاغتيال، وكان ينبغي بالمبدأ أن تبذل قصارى جهدها للقبض عليه. والأسوأ هو أن مستند الأنتربول هذا، يثبت أنه بمرور سنتين على الاعتداء على المنشآت

---

1 – يحمل هذا المستند عبارة "سرّي للغاية، موجّه فقط للشرطة والسلطات القضائية. ونظراً لأهميته،قررنا أن نورده بكامله في ملحق، راجع ملحق ٢.

2 – "الولايات المتحدة تتهم رجل أعمال سعودي بأنه زعيم إرهابي". وكالة أسوشيتد برس، ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦.

الأميركية في الظهران، ليست هذه الأخيرة من تطلب علناً القبض على أسامة بن لادن، رغم أن هذا الأخير أعلن فتوى على الغرب وأميركا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨.

لأي سبب من الأسباب إذاً تلاحق حكومة العقيد القذافي دون سواها من الدول أسامة بن لادن؟ ألم يدعم القائد الليبي بنفسه الإرهاب الدولي؟ الإجابة على هذين السؤالين ليست بالأمر السهل، فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقصة ليبيا وبريطانيا.

في الأول من شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٩، استولت مجموعة من الضباط الليبيين التقدميين على السلطة وأطاحت بالملك إدريس السانوسي بينما كان هذا الأخير يستمتع بعلاج بالحمّامات الساخنة في تركيا. وانفجرت لندن مهدّدة. فالنظام الملكي وعلى رأسه الملك سانوسي ما زال تحت حماية بريطانيا العظمى. عندئذٍ عرف العالم وجه شاب يافع لكنه مصمّم كل التصميم، وجه معمّر القذافي البالغ من العمر آنذاك ٢٨ سنة. أبدى هذا الرجل في وقت لاحق، ميلاً واضحاً إلى المناهج الدكتاتورية، لكنه في الأيام الأولى من حكمه، حرص بخاصة على إعادة توزيع ثروات البلاد، وإتمام عملية إلغاء الاستعمار الاقتصادي لبلده، التي طال تأجيلها. وقرّر تأميم قطاع النفط فوراً وبكامله، وبالدرجة الأولى إذاً، حقول النفط التابعة لشركة "بريتش بتروليوم"، التي تملك معظم حقول النفط في البلاد[1].

ابتداءً من شباط/فبراير ١٩٧٠ جعل جهاز الاستخبارات السري البريطاني من إطاحة القذافي أولوية ما بعدها أولية، في حين جمّدت المالية البريطانية أموال الدولة الليبية المودعة في مصرف "سيتي" وقدرها ٣٢ مليون ليرة.

قام العرش البريطاني بعمليات عدّة ضد معمّر القذافي باءت كلها بالفشل، إما بسبب قلة نجاحها، أو قلّة الدعم المحلي وأحياناً بسبب قلّة الحظ. هذا ما أكده لاحقاً الضابط القائد في جهاز الاستخبارات السرّي البريطاني جورج كامبل جونسون[2]. ولكن الموقف البريطاني لم يتزحزح. ونشأت حرب استنــــزاف بين لندن وطرابلس، حرب لن تنتهي فعلياً أبداً، وهكذا تحول أعداء القذافي مع الوقت إلى أصدقاء لبريطانيا العظمى. وينطبق هذا الكلام بخاصة على الحركات الدينية

1- طالت الخسارة الاقتصادية قطاع الصناعة الدفاعية الخاص ببريطانيا العظمى. لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع راجع ملف السلاح الساخن والشديد الدقّة الذي أعدّه إيريك جيردان(ألن مورو ١٩٧٥)

2- للاطلاع بشكل أدق على العمليات التي قامت بها بريطانيا العظمى، راجع كتاب المؤرخ ستيفن دوريل الممتاز. Inside The Covert World of her Majesty's Secret Intelligence Service، فري برس ٢٠٠٠.

الراديكالية الليبية التي ترى في معمر القذافي قائداً معتدلاً جداً يطبّق الإسلام بطريقة متسامحة جداً.
وقد برزت هذه الأيام إحدى هذه المنظمات ولفتت إليها الأنظار: إنها منظمة الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، المذكورة على لائحة البيت الأبيض ووزارة العدل الأميركية التي تضمّ ٢٧ تجمعاً مشتبهاً بضلوعهم بعملية١١ أيلول/سبتمبر. وتعتبر هذه الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة أحد أقدم مناصري اسامة بن لادن. أو ليس المحرك الرئيسي لعمليات الجماعة المقاتلة الملقب باسم "أناس" الليبي، أحد أفراد الحرس الخاص بابن لادن؟.

جنّدت المقاتلة منذ مطلع التسعينات "الأفغان الليبيين"، أي تلامذتها القدماء المجاهدين الذين جنّدتهم مختلف مكاتب الإخوان المسلمين منذ العام ١٩٧٩، للقتال في أفغانستان بدعم مالي من الدولارات السعودية وصواريخ "ستنغر" الأميركية. وبعد انتهاء المعارك، شكّل ٢٥٠٠ جندي من جند اللّه وهم من أصل ليبي، حركة راديكالية، ينوون بحزم أن يطبّقوها في وطنهم الأم. أما هدفهم فلم يكن يعاني من الازدواجية المربكة:

التغلغل بين الشعب ليستولوا بعدئذٍ على الحكم في طرابلس. أسسوا في زمن ما بعد الحرب الباردة، ككثرين غيرهم، قاعدة خلفية لهم في السودان وأدّوا ولاء الطاعة لأسامة بن لادن، القائد المتعصّب الأوفر حظاً على الإطلاق.

تابع هذا الأخير باهتمام شديد تقدمهم و لم يتردّد بتقديم الدعم لهم. ومنذ العام ١٩٩٣، بدأ يفكر في السيطرة على بلادهم ليبيا. كانت ليبيا واقعة بين الجزائر حيث القوات الإسلامية تنمو باطّراد ومصر حيث ما زال للجماعة والجهات الإسلامية شبكات هامّة، مما جعل ليبيا البقعة الطبيعة المناسبة لاحتواء المركز العصبي للقاعدة. وتثبت مستندات الأنتربول أن الإرهابي أقام فيها لبعض الوقت، وفي مدينة جبالا بالتحديد، التي لا تبعد كثيراً عن بنغازي، في شرقي البلاد... ابن لادن هنا على أرض عربية، وحكومة العقيد مرذولة من الأمم، وبالتالي فهي لا تتمتع بأي دعم خارجي. بل على العكس كشف العميل السرّي القديم ديفيد شيلر[1]، الموفد إلى فرع شمالي إفريقيا "للأم أي ٥"،

1 – راجع مستند مارك هولنغتروث ونيك فيلدينغ Defending the Realm MI5 and the Shaler Affair، منشورات أندري دويتش لندن ١٩٩٩.

أن أجهزة الاستخبارات البريطانية تعد عملية تهدف إلى اغتيال معمّر القذافي، في بحر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بدعم من عناصر المقاتلة[1].

كانت العملية تهدف إلى مهاجمة موكب القذافي أثناء إحدى تنقلاته الرسمية، إلاّ أنها فشلت.

إذاً، في تلك المرحلة وحتى العام ١٩٩٦ على الأقل، كانت أجهزة الاستخبارات البريطانية المرتبطة بوزارة الخارجية والموضوعة تحت وصاية رئيس الوزراء، تعمل مع حلفاء ابن لادن الأساسيين! من هنا نستطيع أن نفهم لماذا بقيت مستندات الأنتربول لوقت طويل في أرشيف لا تطاله يد أحد. وتجدر الإشارة إلى أن التعاون المذكور لم يكن عرضياً، بما أن نشرة الارتباط الخاصة بالمقاتلة المعنونة "الفجر" كانت تنشر في لندن على يد أحد شخصيات المجتمع السنّي الراديكالي، ويدعى سعيد منصور.

وإذا كانت أجهزة الأمن الليبية السبّاقة إلى مطاردة أسامة بن لادن، فذلك لأنه يبدي نوايا عدوانية حيال معمّر القذافي، ولأن إخوانه في المقاتلة يتلقون دعم لندن. في مرحلة كان فيها أسامة ابن لادن يسهّل أعمال عدد من الدول، ابتداءً بضفاف التايمز حتى صحراء الرياض. وإمعاناً في سخرية هذه اللعبة الخبيثة، قصد رئيس الاستخبارات الليبية، موسى كوسى، لندن في نهاية شهر أيلول/سبتمبر لنقل معلومات سرّية هامة إلى نظرائه في "الأم أي ٦" (أجهزة الاستخبارات البريطانية). وهي خدمة مقابل خدمة يطلبها. وقد نقل في الواقع لائحة بأسماء ١٢ عضواً في المقاتلة، يقطنون في لندن وترغب الاستخبارات البريطانية بوضع يدها عليهم[2].

1- أكد ولي العهد ملك ليبيا إدريس السانوسي هذا الكلام، في مقابلة مع وكالة الأنباء واشنطن كومباس ميدل إيست واير. وأثبتته الأبحاث التي قام بها المؤرخ ستيفن دوريل.

2- تم تأكيد هذه المناقشات على لسان السفير الليبي في مصر، محمد عزوي، في مقابلة مع غارديين Gardian، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2001..

-10-

المؤازرة العائلية

تقوم البنية العائلية الإسلامية على مبدأ خاص جداً يقضي بإلزامية التضامن بين أفراد العائلة الواحدة، حتى لو كانت صلة القربى بعيدة، فما دام بمقدور المرء أن يؤازر ابن عمه أو ابنة شقيقه أو ابن شقيقته، عليه أن يفعل ذلك بدون تردّد، فما بالك وإن كان هذا القريب شقيق. وبالتالي يخطئ المرء بمنع المال من أن يصل إلى المرسل إليه، أي في هذه الحال ابن لادن، لا أحد سواه. والدكتور سعد الفقيه يعي تماماً ما يقوله. رافق هذا المعارض السعودي المقيم في لندن، والمحارب القديم في أفغانستان، أسامة بن لادن لمدة طويلة، هل أن أسامة بن لادن إنساناً منبوذاً من عائلته فعلاً على حدّ قول أحد أشقائه اليوم؛ الشخص الذي أنكرته العائلة من دون أن تحرمه الميراث سنة ١٩٩٤، بعد أن طرد من المملكة العربية السعودية سنة ١٩٩١؟

ففي سنة ١٩٩٤، أعلن بكر بن لادن، خليفة سالم بن لادن الذي توفي سنة ١٩٨٨ في حادث تحطم طائرة في تكساس، أمام الصحافة السعودية "أن أفراد العائلة كلهم، يأسفون ويندّدون ويدينون كل الأعمال التي يرتكبها أسامة بن لادن[1]. لكن ذلك ليس بالأمر السهل؛ وقد اعترفت شقيقة أسامة بن لادن مؤخراً أنه لا يعقل "بأن يقطع أفراد العائلة الأربعة والخمسون علاقتهم به نهائياً"، مما يدفع للاعتقاد بأن لهجة العائلة تغيرت حياله.

منذ اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، أصبح أسامة بن لادن بمثابة "أخ غير شقيق"، بالنسبة لإخوته وأخواته، وهذا اختيار دقيق التعبير حيث إن الجميع يعلم أنه في بلد إسلامي يُسمح فيه بتعدد الزوجات، لا يعتبر فيه الأولاد المولودون من نساء مختلفات أخوة وأخوات بكل ما في الأخوة من معان.

في حديث أدلى به سنة ١٩٩٧، أكّد أسامة بن لادن للصحفي بيتر أرنيت العامل في محطة السي أن أن (CNN)، أن "النظام [السعودي] يحاول زرع الشقاق في عائلته. وكشف أيضاً أن والدته وعمه وأخوته، حضروا تسع مرّات لزيارته، إلى الخرطوم في السودان. وإذ يثبت هذا الحديث

1 – "عائلة ابن لادن تقصي أسامة"، APS Diplomat Recorder ، ٥ آذار/مارس ١٩٩٤.

الخبث العائلي، فمن الممكن أن ينطبق ذلك على بلاده أيضاً، أي المملكة العربية السعودية، صحيح أن المملكة جرّدته من جنسيته السعودية سنة ١٩٩٤، لكنها تستمر في دعم القضية التي يدافع عنها.

لطالما كان لمصالح العائلة المالية يد في ردّات فعل عشيرة ابن لادن. فالحقيقة هي أن علاقتهم بأسامة بن لادن ظلّت دائماً قائمة ولم تنقطع يوماً. وهذا ما أكّده تحليل لأحد أجهزة الاستخبارات الغربية، حين أشار إلى أن عائلة ابن لادن تطبق بحزم منذ أوائل الثمانينات "مبدأ التضامن الكلّي في ما بين أفراد العائلة".

وتعتقد السلطات الأميركية أنه كان لصهري أسامة بن لادن، المدعوين محمد جمال خليفة وسعد الشريف، دوراً بارزاً في تمويل المنظمة الإرهابية "القاعدة".

الأول من خلال منظمة خيرية مركزها جدّة وعاملة في الفيليبين. ويُعتقد أنه موّل نشاطات أسامة بن لادن عبر ماليزيا وسنغفورة وجزر موريس[1] في الإطار نفسه أعلن فنسنت كانيسترارو، المنسّق السابق للإرهاب، في الـ سي أي إي وكالة الاستخبارات المركزية، أن محمد خليفة مهتم بتمويل الجيش الإسلامي العدني، وهم جماعة إرهابية مقرّبة من أسامة بن لادن، أعلنت في جملة ما أعلنت عن مسؤوليتها عن الاعتداء على السفينة الأميركية "يو أس أس كول" وقد أوقف خليفة لبعض الوقت سنة ١٩٩٤، بعد أن اكتشفت السلطات الأميركية في دائرة الهجرة، أنه قد حكم عليه بالإعدام غيابياً "لتآمره بهدف القيام بعمل إرهابي[2]. وبعد أن تمّ تسليمه للسلطات الأردنية، أُفرج عنه لعيب شكلي في القضية.

أحد أخوة أسامة بن لادن ويدعى محروس، سلك في السبعينيات طريقاً شبيهاً بالذي سلكه أخوه. فقد تلقى علومه في بريطانيا العظمى في مطلع السبعينيات وارتبط بصداقة مع أعضاء من الأخوان المسلمين، الذين كانوا في منظمة إسلامية سورية أعضاؤها منفيون إلى المملكة العربية السعودية. في العام ١٩٧٩، اقتحم ٥٠٠ عنصر تقريباً بقيادة الأخوان المسلمين المسجد الأكبر في مكة المكرّمة، مستخدمين شاحنات تملكها مجموعة ابن لادن العائلية، بهدف نقل الأسلحة. وكانت هذه المنظمة تنوي الاعتراض على عدم شرعية النظام السعودي الموصوف بأنه "فاسد ويعتبر نسخة باهتة عن الغرب".

1– "شخصية سعودية مرموقة على علاقة بمجموعات تمويل مرتبطة بابن لادن" Boston Herald، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١.

2– "أواصر القربى: عائلة ابن لادن" Sunday Herald، ٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١.

في وقت لاحق تمّ إعدام كل أعضاء الشبكة التي شاركت في هذه العملية بقطع رؤوسهم، ما عدا محروس بن لادن، الذي ألقي القبض عليه بتهمة التآمر، ثم أخلي سبيله بعد وقت قصير. وقد تأكدت الاستخبارات السعودية من أن عائلة ابن لادن وحدها، تملك رسوم بناء المسجد الأكبر، لأنها ساهمت في بنائه، وهي الوحيدة بالتالي، القادرة على تخطي مراقبة قوى الأمن المشدّدة.

أما محروس فهو مدين بالإفراج عنه آنذاك، للعلاقات المميزة التي تربط آل ابن لادن منذ عقود بالعائلة السعودية الحاكمة. يدير محروس بن لادن اليوم فرع "المدينة المنوّرة"[1] لمجموعة ابن لادن العائلية.

وما عسانا نقول إذاً عن المصادفة الغريبة التي اعترف بها أحد أشقاء أسامة بن لادن الأصغر سناً عبد الله محمد بن لادن؛ وهي أن عائلة ابن لادن تقدّم كل سنة هبات كبيرة لمنظمة التضامن الإسلامي " أكسفورد تراست للدراسات الإسلامية"[2]؛ وإذا علمنا كما ذكرنا أعلاه أن مركز هذه المنظمة على عنوان "المنظمة الدولية للعون الإسلامي" ذاته. وقد اشتهرت هذه المنظمة بأنها أحد أهم مراكز التجنيد للشبكات الإرهابية التابعة لأسامة بن لادن!

أسس الشيخ محمد عوض المولود في حضرموت اليمن والمقيم منذ العام ١٩٢٨ في المملكة العربية السعودية، الامبراطورية الاقتصادية والمالية التي ورثها آل ابن لادن.

وساهمت هذه العائلة منذ أوائل عهدها في المملكة بظهور وتكوّن المملكة الوهّابية على يد الملك عبد العزيز. وكان الملك من أعطى عائلة ابن لادن أولى سبل التألق، حين أوكل إليهم أمر بناء جزء من القصر الملكي، ثم أمر بإعطائهم حقاً حصرياً بترميم الأماكن المقدسة في مكة المكرّمة والمدينة المنوّرة.

سمحت هذه الثقة المتبادلة بأن تعلق عائلة ابن لادن آمالها على مملكة ما زالت في طور البناء. منذ العام ١٩٣١ أسس محمد بن لادن في جدّة، "مجموعة ابن لادن السعودية" أو "منظمة ابن لادن"[3]، سرعان ما أصبحت أحد أكبر شركات المقاولة في المملكة ويشرح قرب عائلة ابن لادن من الملوك السعوديين، سبب عدم تقرير أعمال العائلة في الوزارات أو المراجع المعنية إلاّ نادراً. فآل ابن لادن لا يُطلب منهم تقديم عروض! بل تناقش العقود مباشرة مع سكرتير الملك الخاص،

1– "جون ميجور وعلاقته بآل ابن لادن"، Sunday Herald، ٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١.

2– مقابلة على محطة الـــ سي أن أن، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١.

3– أي إي سي، C.I، ٢٠٠١، مجموعة ابن لادن السعودية.

ويأخذون الموافقة عليها غالباً بموجب مرسوم ملكي. حتى أن مجموعة ابن لادن احتفظت لسنوات طويلة بعقد رسمي وحصري لترميم وصيانة الأماكن المقدسة في المملكة وفي الأراضي المقدسة في أورشليم القدس حتى العام ١٩٦٧. وقد حصد محمد بن لادن ثمرة أعماله هذه، إذ تبوأ لسنوات عديدة مركز وزير الأشغال[1].

لقاء هذه الرعاية الملكية، تقدم مجموعة ابن لادن خدمات جليلة للمملكة، كأن تدرّب أفراد العائلة المالكة على المبادئ المالية والتجارة.

تتمتع هذه المجموعة، ذات الأسهم العائلية، بميزة حصرية تجارية، تُعتبر مؤشراً إضافياً على نفوذ عائلة ابن لادن في المملكة العربية السعودية. وهذه الميزة هي في الواقع، أن المجموعة تعتبر مؤسسة وليست شركة، مما يعفيها من تقديم أي ميزانية، وفي بلاد لا يتداول فيها بسندات الخزينة والسندات الأخرى، لسبب وجيه هو أن الشريعة صريحة في ما يتعلق بموضوع الفائدة، تشكل مجموعة ابن لادن السعودية المؤسسة السعودية الخاصة الوحيدة التي تملك حق إصدار سندات. وتؤهلها هذه القدرة لترسيخ تطورها، مع الاحتفاظ بإمكانية ضبط أسهمها.

منذ ٣٠ عاماً تقريباً، بدأت مجموعة ابن لادن السعودية بتنويع نشاطها. فإلى جانب البناء، وهو عملها الأساسي الذي يؤمن نصف أرقام المبيعات، تحولت المجموعة تدريجياً إلى تكتل يتدخل في ميدان الهندسة والعقارات والتوزيع والاتصالات والنشر. وتعتبر مجموعة ابن لادن السعودية إحدى أهم المؤسسات التي توظف عدداً كبيراً من العمال إذ تضم ٥٠٠٠ عامل سنة ٢٠٠٠[2].

قدّرت نشرة مالية أرقام مبيعاتها بـــ ٣٦ مليار دولار، مما يجعلها من الشركات العالمية المئة الأولى[3]. تنعم مجموعة ابن لادن منذ تأسيسها وحتى بعد موت مؤسسها سنة ١٩٦٨، بدعم السلطات السعودية الدائم لها. وهذا واحد من الأسباب التي دعت شركات دولية إلى إقامة علاقات شراكة مع مجموعة ابن لادن لتسهيل إنشاء فروع لها في الشرق الأوسط. وفي الثمانينات، كانت مجموعة ابن لادن تمثل مصالح شركات كثيرة، أبرزها أودي وبورش في المملكة العربية السعودية. كما ارتبطت المجموعة بعقود شراكة مع مجموعات دولية بارزة مثل جنرال إلكتريك، نورتلك نتورك وكادبوري وشويبس.

1- المصدر: مذكرة أزيلت عنها صفة السرية أصدرتها الـــ سي أي إي عن أسامة بن لادن (لا تحمل تاريخاً) راجع الملحق رقم ٥.

2- معلومات عن أهم الشركات، ٢٠٠٠.

3- US Raid Middle East Economic Digest، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

أما أصحاب هذه الشركات فقد كانوا كلهم مقتنعين بأن المجموعة السعودية "انفصلت تماماً عن أسامة بن لادن".

أضافة إلى ذلك تمّ الكشف مؤخراً عن استثمارات عائلية في بنى مالية على درجة عالية من الأهمية، مثل مجموعة كارليل (Carlyle) (راجع الجزء الرابع)، التي يديرها عدد من الأعضاء القدامى في إدارة جورج بوش الأب[1]. وعلى حدّ ما ذكر في "نيويورك تايمز"، انتظرت إدارة كارليل حتى... ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر لتقطع علاقاتها بعائلة ابن لادن.

سنة ١٩٩٥، أودعت مجموعة ابن لادن مليوني دولار لدى شركة **Carlyle Partners 11 Fund**، إحدى شركات الاستثمار اللندنية في مجموعة كارليل[2].

جمعت شركة الاستثمار هذه ١,٣ مليار دولار في ذلك الحين لشراء عدد من شركات الطيران، وتلقت عائلة بن لادن أرباحاً، بلغت ٤٠% على استثمارها الأول.

تملك شركة كارليل أسهماً في الولايات المتحدة خاصة، في عدد من شركات الطيران أو الدفاع مثل لوكهيد مارتن وجنرال داينامك.

وعلى خط متوازٍ تحدثت صحيفة (Wall Street Journal) عن علاقة جمعت في الماضي، أحد أخوة أسامة بن لادن وجورج بوش، الرئيس الحالي للولايات المتحدة، ليس فقط في مجال النفط بل في قطاع البناء أيضاً.

زاد نفوذ الامبراطورية الصناعية والمالية والسياسية التي أسسها ابن لادن، مع وصول أبناء المؤسس إلى إدارة الشركة بعد وفاة والدهم سنة ١٩٦٨. معظم أبناء محمد بن لادن تلقوا تعليمهم في مصر، في معهد فكتوريا كولدج العريق في الإسكندرية، الذي يشكّل أحد آخر رموز الهيمنة البريطانية على المنطقة. كان المعهد يضم في حينها شخصيات بارزة أو أشخاص سرعان ما يبرزون، مثل الملك حسين الأردني، والأخوان خاشقجي، وكمال أدهم الذي سيصبح رئيس الاستخبارات السعودية، أو حتى الممثل عمر الشريف.

وفيما كان أخوة وأخوات أسامة يتلقون تعليمهم في أفضل المدارس الخاصة البريطانية والأميركية، اختار أسامة بن لادن أن يبقى في المملكة العربية السعودية ويدرس في جامعة الملك عبد العزيز.

1- "عائلة ابن لادن مرتبطة بمجموعات أميركية" Wall Street Journal، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

2- "والد الرئيس الأميركي يعمل مع عائلة ابن لادن" Sunday Business Post، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

عند وفاة محمد عام ١٩٦٨، قُسمت أمواله على نسائه الثلاث وأولاده الـ ٥٤، وآخرهم مولود سنة ١٩٦٧.

أوكل بمصالح المجموعة في البدء إلى محمد "باحارث" الخال الذي وضع الأولاد القاصرين كلهم آنذاك تحت وصايته.

وقد أصبح مع مرور السنين المستشار المالي المسموع لدى الشيخ ابن لادن الأب. ولم يستعد الابن البكر زمام الامبراطورية إلاّ سنة ١٩٧٢، وقد سانده مجلس إدارة مكوّناً من عدد من أخوته وخاله محمد "باحارث".

سرت شائعات كثيرة حول تورّط سالم بن لادن بقضية بيع الأسلحة لإيران، التي دعيت حينها "إيران غيت"؛ وضلوعه أيضاً في مساعدة المقاومة الأفغانية. توفي صديق الملك فهد الحميم هذا سنة ١٩٨٨، في حادث تحطّم طائرة في تكساس.

على أثر وفاة سالم في الحادث، خلفه في رئاسة المجموعة "بكر" الابن البكر في العائلة، وساعده مجلس مؤلف من ١٦ شقيقاً ومنهم محروس. برز ٣ أشقاء كأصحاب القرار في المجموعة وهم:حسن، يسلم، يحيى.

رزق محمد بن لادن بأولاده من ثلاث نساء مختلفات مما أوجد عشائر داخل العائلة نفسها، وضاعف العلاقات الدولية للمجموعة نظراً لانتماء كل مجموعة من الأولاد لبلد والدهم. وهكذا نرى داخل العائلة "المجموعة السورية" ويترأسها بكر ويحيى و"المجموعة اللبنانية" مع يسلم و"المجموعة الأردنية". وينتمي عبد العزيز أحد أصغر الأبناء إلى "المجموعة المصرية"، وأسامة بن لادن هو الولد الوحيد من أم سعودية. وقد جعله هذا الأصل السعودي محط ثقة السلطات السعودية كما رأينا سابقاً، حتى أصبح صديقاً حميماً لرئيس المخابرات الأمير "تركي". كانت لقاءاتهما في بداية السبعينات كثيرة جداً وعلنية أيضاً، مما دفع أجهزة الاستخبارات الأجنبية وخاصة الإسرائيلية، إلى الظن بأنه عميل سعودي، إن لم نقل رئيس الاستخبارات السعودية الفعلي[1].

ارتبطت مصالح ابن لادن لوقت طويل بمصالح المملكة حتى أن الدعم العائلي الذي حصل عليه أسامة بن لادن ما كان ليكون أبداً لولا التغاضي أو على الأقل عدم انحياز النظام السعودي المتسامح. وهذا الاستنتاج قريب جداً من الحقيقة، حتى أن أسامة بن لادن اعترف سنة ١٩٩٥ بطريقة غامضة، بأنه "عندما قررت العائلة الملكية السعودية المشاركة فعلياً في دعم المقاومة

1- "خلف الحجاب" The Jerusalem Report، ٣ حزيران/يونيو ١٩٩٣.

الإسلامية الأفغانية، لجأت إلى عائلته"[1]. فالإخلاص العائلي للمملكة يستدعي المشاركة الفعّالة في مخططاتها الأكثر سرّية.

-11-

مجرّة ابن لادن

بعد مرور سبعة عقود على تأسيسها، يترأس مجموعة ابن لادن العائلية (مجموعة ابن لادن السعودية) بكر م. بن لادن، المولود سنة ١٩٤٧. أما مجلس إدارتها فهو يتألف من صالح غزاز، محمد باحارث، عبد اللّه بن سعيد، محمد نور رحيمي، طارق بن لادن، عمر بن لادن ويسلم بن لادن. تأسست هذه المجموعة في جدّة وانتشرت لتتواجد الآن في القارات كافة.

تتكون المجموعة من عدة أقسام وفروع. أما التكتلات الرئيسية الأهم فهي التالية، بحسب قطاعات نشاطاتها:

مجموعة ابن لادن الدولية، وتهتم بمشاريع البناء، وهي متواجدة في مصر والأردن ولبنان وماليزيا والإمارات العربية المتحدة. شركة بمكو للطاقة، شركة ابن لادن - بمكو للهندسة الكهربائية، مؤسسة محمد بن لادن للبنى التحتية، شركة تنفيذ المشاريع وتطويرها والشركة العقارية ليمتد للعقارات، مجموعة السالم للصناعة، مجموعة ميمار الصناعية للنسيج المتواجدة أيضاً في لبنان وبريطانيا وإسبانيا، شركة قصرين للصناعة لتوزيع الملبوسات في بريطانيا، "بالوا بيلوشتونغ" و"بالوا إيبيريكا"، لصناعة الكريستال في ألمانيا وإسبانيا. مجموعة هازار الإعلامية التي تهتم بالنشر في لبنان وفرنسا وبريطانيا والإمارات العربية المتحدة ومصر، الشركة السعودية المتحدة للصيانة والخدمات لأعمال الصيانة، "جي.أف.سي" وقصرين لتجارة التجزئة الدولية للتوزيع في بريطانيا وماليزيا وسنغافورة ومصر ولبنان وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية. فورشيب الدولية للشحن الجوي والبحري في بريطانيا وفرنسا ومصر وكندا، شركة ابن لادن للاتصالات (التي تحولت إلى شركة بود تيليكوميونكيشن سنة 1999 للاتصالات) ومجموعة الشرق الأوسط الدولية في سويسرا، وتهتم

---

1 – مقابلة لم تنشر في France Soir، ١٩٩٥، ذكرت في المقالة "ابن لادن، الملياردير الشيطاني"، Le Point، العدد ١٥١٣، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

بالعلاقات العامة. تملك مجموعة ابن لادن السعودية مركزاً للإدارة والتوجيه العام في لندن. أما هيكلية الشركة فيديرها بريطاني يدعى ليونارد كوكينغ إضافة إلى بكر بن لادن[1] ويعمل ليونارد كوكينغ كمدير إلى جانب أكبر علي محمد علي مولّى صاحب شركة (Turkey Rock UK ltd)[2]، وهي فرع بعيد وغامض لمجموعة ابن لادن السعودية.

أما الفرع الدولي لمجموعة ابن لادن السعودية، (ابن لادن غروب انترناشيونال)، ومركزها جدّة. فهي أيضاً بإدارة بكر بن لادن (رئيس ومدير)، ويحيى بن لادن (مدير عام)، وعمر بن لادن (رئيس) وحسن بن لادن (نائب رئيس). أما المدير التنفيذي للأشغال العامة والمطارات فهو أبو بكر س. آل حمد؛ أما قسم البناء فيهتم بتنسيقه أحمد م. بن لادن؛ ومدير المشاريع الصناعية والطاقة فهو هنري م. سركيسيان ويدير معتز صوّاف قسم الهندسة والتزيين الداخلي؛ بينما يدير أبو بكر ابن علي الأخضر قسم المشاريع النفطية والمناجم؛ ويمثل شفيق م. بن لادن عضوية مجلس الإدارة.

أما حسن، نائب رئيس مجموعة ابن لادن انترناشيونال فقد احتل أيضاً منصب مدير شركة إيريديوم للشرق الأوسط ش.م.م، التي لمجموعة ابن لادن أسهم فيها.

والفرع المستقل Binladen-Bem Co and Mechanical Industrial and power Contracting، تعمل في حقل الهندسة الكهربائية. ويديرها هنري كبريرا. وبكر بن لادن، وقد عيّن في مجلس إدارته سورين م سركسيان، هنري م. سركيسيان، وغريغ م. سركيسيان. ومن المساهمين أيضاً في هذه الشركة، شركة Binladen Bros for Contracting and Industry، والتي يديرها بكر م. بن لادن الذي يساهم أيضاً في شركة (Saudi Traffic Safety ltd)[3]. و Arabian Aerosurvey Company ltd[4].

وفي أوروبا تعمل شركة Casareen Retail International ltd[5]. ومركزها لندن، في قطاع التوزيع، يديرها ثلاثة بريطانيين، مارك آدامز، توماس باين ونابيلا خان، حتى حلّها في ١٧

1- المصدر: ٢٠٠١ ICC Directors

2- المصدر: ICC Diretory of UK companies, 1999, ICC Diretores 1999

3- المصدر: ٢٠٠٠، IAC Company Intelligence

4- المصدر: ٢٠٠٠، IAC Company Intelligence

5- المصدر: ICC Directory of UK companies, 2000, ICC Diretors, 2001

تموز/يوليو ٢٠٠١، وتشغل هذه الأخيرة وظائف تنفيذية في شركة (Capex ltd)[1]، وهي أيضاً حاضرة في مجلس إدارة شركة (Hazar Licensing &Marketing ltd)[2] وشركة Casareen ltd[3]، التي يديرها صادق صوّاف.

تأسّست شركة Casareen France[4] في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، مركزها "كوربوفوا" في منطقة "هو دوسين"، ومديرها لبناني يدعى شارل نخلة، وتتواجد مجموعة ابن لادن السعودية في أوروبا أيضاً من خلال شركة النشر (Hazar Publishing ltd)[5]. وهي بإدارة باسم نيكولا زيادة، رجل الأعمال اللبناني، وتؤمن هازار للنشر[6] تمثيل مجموعة ابن لادن في فرنسا، بإدارة شارل نخلة.

باسم نيكولا زيادة عضو في مؤتمر القوميين العرب، الذي يتألف بمعظمه من الإسلاميين المصريين. وهو مقرّب في هذه الحركة من منى الصلح، قريبة هشام الصلح، الذي أسّس مع داليا سلام ريشاني الجمعية البريطانية اللبنانية في لندن، التي تقوم بأعمال مع عائلة عزّام (عزّام للنشر)، التي تدعم علناً أسامة بن لادن[7]. ولباسم نيكولا زيادة علاقة، في إطار هذه الحركة، بضياء الدين داوود، الأمين العام للحزب الناصري المصري، كان يتردد كثيراً على جامع الأزهر السنّي في القاهرة (تجدر الإشارة إلى التقارب ما بين اسم الجامع واسم دار النشر التي يديرها)، وبخاصة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عندما أطلق المؤتمر دعوة للجهاد ضد الولايات المتحدة، وقد تمّ توقيف ضياء الدين داوود مرتين مع أعضاء الأخوان المسلمين (١٩٧٧ و١٩٨١)، أسامة بن لادن نفسه ذو ثقافة سنّية[8].

1– المصدر: ١٩٩٨، ICC Directors.

2– المصدر: ١٩٩٩، ICC Directors.

3– المصدر: ١٩٩٩، ICC Financial Analysis Reports.

4– مصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس، ١٩٩٨.

5– مصدر: ٢٠٠١، ICC Directors ٢٠٠١، ICC Directory of UK Companies.

6– مصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس، ١٩٩٨

7– Mideast Mirror، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤.

8– مصدر: "وضع الأمم العربية"، Mideast Miror، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤.

يقوم معتز صوّاف، وهو لبناني يدير شركة (Binladen Group International)، بوظائف إدارية في دار الريشة للطباعة والنشر والتوزيع لمتد، المتواجدة على عنوان (Hazar Publishing) في لندن، إلى جانب مصطفى كمال قصّاص.

أما شركة (Forship ltd)[1]، ومركزها لندن، تؤمن خدمات النقل الجوي والبحـــري، منذ ١٩٨٩. يدير هذه الشركة عدنان قرنفل، وهو أميركي مولود في الأول من آذار/مارس ١٩٤٧ وعمر يوسف سلهب (الذي يعمل في عدد من الفروع الفرنسية). ويمثل شركة (Forship)[2] في فرنسا اللبناني زياد غلام الذي يدير أيضاً شركة (Financial Consulting and Research)[3]، المسجّلة في باريس في العام ١٩٩٠؛ أما المساهمون فيها فهم اللبنانيون موسى خوري ومارون مبارك وريتا شيخاني (المولودة غصن) وميشال شيخاني.

وتملك مجموعة ابن لادن السعودية فرعاً آخر في أوروبا، مختصاً بالعلاقات العامة،وهو شركة (Middle East International Group)، أو (MEIG-AG)[4] في زيوريخ (سويسرا). ويمثل هذه الشركة التي تمّ تأسيسها سنة ١٩٨٨، حسن بن لادن وإليزابيت غوغنهايم وبيار غوغنهايم.

ولم توفر المجموعة حقل النسيج، فشركة (Mimar Trading Im Und Export Gmbh)[5]، تهتم بهذا المضمار في ألمانيا تأسست الشركة سنة ١٩٩٤ ويديرها محمد غازي راغب. ولها فرع في هولندا هو (Mimar Trading)[6] يديره (U. Ozdemir)، المولود في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.

أما صناعة الكريستال فيؤمنها في ألمانيا الفرع الملحق بالمجموعة Palwa Beleuchtungs Gmbh[7]، تأسست الشركة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧، ويديرها محمد غازي راغب (مدير شركة Mimar Gmbn) واحمد فريد العزم. ويساهم فيها باسم نيكولا زيادة (مدير شركة Hazar Publishing) في لندن وشركة (Multimedia Ventures ltd) في لندن مع نمير ميشال كورتاس المساهم أيضاً في

1- مصدر: ١٩٩٨، ICC Financial Analisis Reports.

2- المصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس ١٩٩٨.

3- المصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس ١٩٩٨.

4- المصدر: ٢٠٠١، Creditreform Swiss Companies.

5- المصدر: ١٩٩٩، Creditreform German Companies.

6- المصدر: ٢٠٠١، MASAI.

7- المصدر: ٢٠٠١، Credirform German Companies.

Hazar Publishing)[1]، وفريد العزم، مدير (Pawla)، هو أيضاً مدير شركة Egyptian Finance[2]، ومركزها القاهرة في مصر. وأهم المساهمين في شركة الاستثمار والتمويل هذه، التي تأسست سنة ١٩٧٤، شركة (American Express)، والمجموعة السعودية عليّان (Olayan). ويتألف مجلس إدارتها من فريد و. سعد، ومني رف. عبد النور، وجميل و.سعد، جلبير ن. غرغور، أكرم عبد الحجازي وإيلي بارودي.

يدير مجموعة عليان سليمان صالح عليّان، المولود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر1918، في عنيزة (المملكة العربية السعودية) الذي ارتبطت أعماله بأكرم العجّة وكمال أدهم وغيث فرعون.

ولد أكرم عبد الحجازي في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ ويحمل الجنسية اليونانية وهو يدير الشركة البريطانية (Worldmass ltd)[3].

أما إيلي بارودي فهو عضو في مجلس إدارة (International Corporote Bank Inc)[4]، والذي تساهم فيه شركة (American Express).

ويدير منير عبـــد النور وشقيقه فخـــري عبد النـــور، شركتي (Middle East Petrolcum)، و(Interstate) ، المسجلتين في باناما، واللتين تؤمنان البترول المصري لإفريقيا الجنوبية، مخترقتين الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة[5].أما عمليات تهريب النفط لخرق الحصار فكانت تتم بالتنسيق مع صندوق النفط الاستراتيجي الجنوب إفريقي. وأثناء هذه الفترة كان فخري بعد النور له علاقة مع الوسيط إمانويل شو وزير الاقتصاد الليبيري السابق، الذي شارك أيضاً في هذه العمليات عن طريق شركة (Tiger Oil) وشريكه مارك ريتش تاجر الأسلحة المتورط في قضية "إيران غيت" الذي

1- المصدر: ٢٠٠١، ICC Directors.

2- المصدر: ٢٠٠١، IAC Company Intelligence.

3- المصدر: ١٩٩٩، ICC Directors.

4- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intellegence.

5- المصدر: "South Africa's Pariah Cost to get oil likely higher due to gulf crisis"، و "platts Oilgram News"، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

طارده مكتب التحقيقات الفدرالي حتى صدور قرار متناقض من الرئيس كلينتون بوقف كل الملاحقات بحقه[1]

يدير إمانويل شو شركة لاستخراج النفط في البحر تحمل اسم (First Liberian Holdings)، وأحد الشركاء فيها مازن رشاد فرعون، شقيق غيث فرعون، المولود في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ في المملكة العربية السعودية، وهو الشخصية الأساسية في قضية (BCCI). أما مازن رشاد فرعون فهو مقرّب من الرئيس الليبي، الكولونيل قذافي، ويؤمن له صفقات أسلحة[2]. ورث الأخوان فرعون ثروتهما عن والدهما رشاد، الذي احتل منصب مستشار لمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز.

شغل رشاد فرعون مناصب دبلوماسية عدّة في أوروبا بين سنة ١٩٤٨ و١٩٥٤. تلقى غيث فرعون علومه في باريس ولبنان وسوريا وسويسرا وفي الولايات المتحدة الأميركية أيضاً، حيث حاز على اختصاص في هندسة البترول. وفي أواسط الستينيات، تعرف على المسؤول عن أجهزة الاستخبارات السعودية في ذلك الحين كمال أدهم، الذي عرّفه بدوره على مؤسس مجموعة (BCCI)، آغا حسن عبيدي؛ وقد أنجز مع هذا الأخير استثمارات عدة وأمّن له غطاء لعمليات الاحتيال التي يقوم بها المصرف، وبخاصة عملية شراء بنك جورجيا الوطني (NBG)، وشراء Financial General Bankshares (FGB) قبل إفلاس (BCCI) سنة ١٩٩١. كان كمال أدهم يدير إحدى شركات غيث فرعون، وهي (Attock Oil). وفي سنة ١٩٩٦ تنازل غيث فرعون عن جزء من أسهمه في (BCCI) لخالد سليم بن محفوظ ولشقيقه، اللذين أصبحا شريكين بنسبة ٢٠% من رأس المال. غيث فرعون مطلوب من مكتب التحقيقات الفدرالي لارتكابه أعمال احتيال في إطار قضية (BCCI) وقيامه بعمليات ابتزاز في الولايات المتحدة الأميركية. وقد صدرت في حقّه مذكرات إحضار، من عدة محاكم في نيويورك وواشنطن وجورجيا، وفلوريدا ومكتب التحقيقات

1- المصدر: "Inquired Hears Fund Md horrified by bribe he did not report"، Africa News، ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٨؛ و"South Africa: New order follows the bad old ways"، Africa News، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

2- المصدر: "Sheik Down"، Time، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٣

الفدرالي ودائرة الموارد الداخلية (IRS) الأميركية[1]. وإحدى مميّزات مجموعة ابن لادن السعودية أنها تُشرك في استثماراتها شخصيات مرموقة وشخصيات مشكوك بمشاركتها في صفقات مريبة.

في تاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠، أسست مجموعة ابن لادن في سويسرا شركة استثمار أسمتها (Cygnet SA) تحولت في ما بعد إلى شركة (Saudi Investment Company)[٢] (SICO)، مركزها جنيف ورأسمالها مليون فرنك سويسري. يدير شركة (SICO) يسلم بن لادن، شقيق أسامة بن لادن. أما المدراء الآخرون فهم بودوان دونان، المولود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤، في مدينة سان جيرمين ان لي الفرنسية، وكجيل كارلسون، المولود في ٧ آذار/مارس ١٩٥١، في لودفيك (السويد)، وفرانك وارن، وبرونو فيس، وشارل روشا، والحنفي تيلوين وبياتريس دوفور. يدير برونوفيس شركة استيراد وتصدير سيارات اسمها (Sport-Garage Bruno Wyss) في زوفنغن في سويسرا. أما بياتريس دوفو فهي من أصل إيراني، وهي زوجة أخ يسلم بن لادن.

وهذه الشركة هي أكثر شركات مجموعة ابن لادن غموضاً. فشركة(SICO)، كانت قد اتخذت مقراً لها سنة ١٩٩٤ جنيف على عنوان شركة (Unimag Trading SA)[٣] نفسه؛ وهي شركة وسيطة للمواد الأولية يديرها رفايل دوتوليدو، التركي الجنسية. والشركة فرع للمؤسسة المصرفية (Inter Maritime -Bank of New York)[٤]، ومركزها جنيف ويديرها بروس رابابور.

تورط المصرف بخاصة في قضايا (BCCI) وفي عمليات بيع أسلحة اميركية لإيران (Irangate)، فقد كان رئيسه شريك أوليفر نورث، الذي كان مسؤولاً في ذلك الحين عن تنظيم عمليات بيع الأسلحة في مجلس الأمن القومي الأميركي.

أما نائب رئيس مصرف (Inter Maritime Bank)، فكان ألفرد هارتمن المولود في ٢١ شباط/فبراير ١٩٢٣ من التابعية السويسرية، وهو المدير السابق لبنك التجارة والتوظيفات -شركة مساهمة محدودة (BCP)، فرع الـ(BCCI) وقد شغل أيضاً منصب عضو في مجلس إدارة الـ (BCCI).

1- المصدر: "The BCCI Affair Report to the Committee on Foreign Relations, United States senate, Senator John Kerry and Senator Hank Brown,".

2- المصدر: ١٩٩٩، Creditreform Swiss Companies.

3- المصدر: ١٩٩٩، Credireform Swiss Companies.

4- المصدر: The Bankers Almanch ١٩٩٩، Creditreform Swiss Companies، ١٩٩٩.

شارك مصرف (BCP) في عدة صفقات احتيالية قام بها الـ(BCCI). ولهذا المصرف عدة فروع متخصّصة، وأهمها الشركة البريطانية [1](Inter Maritime Securities Underwriters ltd) التي تحولت إلى شركة Inter Maritime Management، المساهمة المحدودة، ومقرّها عنوان المصرف نفسه.

إلا أن هذا المصرف له فرع في لبنان هو (National Commercial Bank)[٢] وهو مصرف سعودي مركزه بيروت يدير المصرف السعودي هذا خالد بن محفوظ، المدير والمساهم السابق في (BCCI)، الذي يُشك بأنه موّل العمليات التي قام بها أسامة بن لادن (راجع الجزء الرابع).

تمّ تسجيل شركة (SICO) (شركة الاستثمار السعودية) لدى ماغنن، دونان وشركاه[٣]، وهو اسم مكتب محاماة تأسس سنة ١٩٧٢، مركزه جنيف (سويسرا) ويضم إلى جانب بودوان دونان، جان – جاك ماغنن، المولود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠ في جنيف (سويسرا، وأوتو-روبرت غوث، المولود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ في بودابست (هنغاريا) ومحمد مردم بيه، المولود في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢ في دمشق (سوريا).

ساهمت شركة الاستثمار السعودية في عدد كبير من الشركات الصناعية، من بينها (CI Group PLS) (منشآت معدنية)[٤]، و(Johnson Fry Holdings PLS)، (خدمات مالية)[٥]، و (Starmin PLS) (بناء) مع طلال بن زاهيد وأخوته، وأحمد عبد الله[٦]، و(Water Hall Group PLC) (بناء) مع شركة (EL-kheirili-Trading & Electronic)، و(Goldnash ltd)[٧].

1– المصدر: ١٩٩٩ ICC Directory of UK Companies

2– Association of Banks in Lebanon database 1999

3– المصدر: 1999، International Professinal Biographies, Martindale - Hubbell Law Directory

4– التقرير السنوي ١٩٩٣؛ ١٩٩٧، IAC Company Intelligence.

5– المصدر: ١٩٩٧، IAC Company Intelligence.

6– التقرير السنوي ١٩٩٢ و١٩٩٣. IAC company intelligence, 1997; Investment Dealers Digest, 1998.

7– المصدر: Worldscope, 1999, Extel Card Database, 1996; ICC Financial Analysis Reports, 1998, ICC Diretors.

الفدرالي ودائرة الموارد الداخلية (IRS) الأميركية[1]. وإحدى مميّزات مجموعة ابن لادن السعودية أنها تُشرك في استثماراتها شخصيات مرموقة وشخصيات مشكوك بمشاركتها في صفقات مريبة.

في تاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠، أسست مجموعة ابن لادن في سويسرا شركة استثمار أسمتها (Cygnet SA) تحولت في ما بعد إلى شركة (Saudi Investment Company)[٢] (SICO)، مركزها جنيف ورأسمالها مليون فرنك سويسري. يدير شركة (SICO) يسلم بن لادن، شقيق أسامة بن لادن. أما المدراء الآخرون فهم بودوان دونان، المولود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤، في مدينة سان جيرمين ان لي الفرنسية، وكجيل كارلسون، المولود في ٧ آذار/مارس ١٩٥١، في لودفيك (السويد)، وفرانك وارن، وبرونو فيس، وشارل روشا، والحنفي تيلوين وبياتريس دوفور. يدير برونوفيس شركة استيراد وتصدير سيارات اسمها (Sport-Garage Bruno Wyss) في زوفنغن في سويسرا. أما بياتريس دوفو فهي من أصل إيراني، وهي زوجة أخ يسلم بن لادن.

وهذه الشركة هي أكثر شركات مجموعة ابن لادن غموضاً. فشركة(SICO)، كانت قد اتخذت مقراً لها سنة ١٩٩٤ جنيف على عنوان شركة (Unimag Trading SA)[٣] نفسه؛ وهي شركة وسيطة للمواد الأولية يديرها رفايل دوتوليدو، التركي الجنسية. والشركة فرع للمؤسسة المصرفية (Inter Maritime -Bank of New York)[٤]، ومركزها جنيف ويديرها بروس راپابور.

تورط المصرف بخاصة في قضايا (BCCI) وفي عمليات بيع أسلحة اميركية لإيران (Irangate)، فقد كان رئيسه شريك أوليفر نورث، الذي كان مسؤولاً في ذلك الحين عن تنظيم عمليات بيع الأسلحة في مجلس الأمن القومي الأميركي.

أما نائب رئيس مصرف (Inter Maritime Bank)، فكان ألفرد هارتمن المولود في ٢١ شباط/فبراير ١٩٢٣ من التابعية السويسرية، وهو المدير السابق لبنك التجارة والتوظيفات -شركة مساهمة محدودة (BCP)، فرع الـ(BCCI) وقد شغل أيضاً منصب عضو في مجلس إدارة الـ (BCCI).

1- المصدر: "The BCCI Affair Report to the Committee on Foreign Relations, United States senate, Senator John Kerry and Senator Hank Brown."

2- المصدر: ١٩٩٩، Creditreform Swiss Companies.

3- المصدر: ١٩٩٩، Credireform Swiss Companies.

4- المصدر: The Bankers Almanch ١٩٩٩، Creditreform Swiss Companies، ١٩٩٩.

شارك مصرف (BCP) في عدة صفقات احتيالية قام بها الـ(BCCI). ولهذا المصرف عدة فروع متخصّصة، وأهمها الشركة البريطانية (Inter Maritime Securities Underwriters ltd)[1] التي تحولت إلى شركة Inter Maritime Management، المساهمة المحدودة، ومقرّها عنوان المصرف نفسه.

إلا أن هذا المصرف له فرع في لبنان هو (National Commercial Bank)[٢] وهو مصرف سعودي مركزه بيروت يدير المصرف السعودي هذا خالد بن محفوظ، المدير والمساهم السابق في (BCCI)، الذي يُشك بأنه موّل العمليات التي قام بها أسامة بن لادن (راجع الجزء الرابع).

تمّ تسجيل شركة (SICO) (شركة الاستثمار السعودية) لدى ماغنن، دونان وشركاه[٣]، وهو اسم مكتب محاماة تأسس سنة ١٩٧٢، مركزه جنيف (سويسرا) ويضم إلى جانب بودوان دونان، جان - جاك ماغنن، المولود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠ في جنيف (سويسرا)، وأوتو-روبرت غوث، المولود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ في بودابست (هنغاريا) ومحمد مردم بيه، المولود في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢ في دمشق (سوريا).

ساهمت شركة الاستثمار السعودية في عدد كبير من الشركات الصناعية، من بينها (CI Group PLS) (منشآت معدنية)[٤]، و(Johnson Fry Holdings PLS)، (خدمات مالية)[٥]، و (Starmin PLS) (بناء) مع طلال بن زاهيد وأخوته، وأحمد عبد اللّه[٦]، و(Water Hall Group PLC) (بناء) مع شركة (EL-kheirili-Trading & Electronic)، و(Goldnash ltd)[٧].

1- المصدر: ١٩٩٩ ICC Directory of UK Companies

2- Association of Banks in Lebanon database 1999

3- المصدر: 1999، International Professinal Biographies, Martindale - Hubbell Law Directory

4- التقرير السنوي ١٩٩٣؛ ١٩٩٧، IAC Company Intelligence.

5- المصدر: ١٩٩٧، IAC Company Intelligence.

6- التقرير السنوي ١٩٩٢ و١٩٩٣. IAC company intelligence, 1997; Investment Dealers Digest, 1998.

7- المصدر: Worldscope, 1999, Extel Card Database, 1996; ICC Financial Analysis Reports, 1998, ICC Diretors.

إضافة إلى هذه العمليات، أنجزت (SICO) استثمارات أخرى عن طريق شركة (Nicris ltd)، التي مقرها جنيف، وهي مركز مكتب ماغنن دونان وشركاه. يدير الشركة يحيى بن لادن، نائب رئيس مجموعة ابن لادن السعودية ومركزها جدّة.

أما شركة (Nicris) فهي في الواقع مساهم كبير (١٨%) في المجموعة الأميركية لصناعة الأدوية (Hybridon Inc)[1]، في مقاطعة ماساتشوستس؛ يديرها يوجين أنوروز غرينستيد، وسودير أغراوال وروبرت أندرسون. في شهر آذار/مارس سنة ١٩٩٨، كان يحيى بن لادن يتحكم بنسبة ٧,٥% من رأسمال هذه المجموعة الأميركية.

إضافة إلى (Nicris ltd)، ساهمت في رأسمال شركات (Intercity Holdings ltd)، ومركزها جزر بيرمودا، (بنسبة ١٤%)، وشركة (Sedco) ومركزها جدّة (١٤%)، (Pillor) شركة مساهمة محدودة وهي فرنسية (٢٦%)[2]، وشركة (Faisal Finance Switzerland) المساهمة المحدودة (٧%). حوّلت مجموعة (Hybridon Inc) مبلغاً وقدره 1.034 مليون دولار على حساب في مصرف Bank Fur Vermogensanlagen Und Handel (BVH Bank)، المسجل في دوسلدورف في ألمانيا، قبل أشهر قليلة من إفلاس هذا المصرف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وفتح تحقيق قضائي في محكمة دوسلدورف بدعوى الإفلاس والنصب وتبييض الأموال على رئيس هذا المصرف دومينيك سانيتين، شقيق الوزير الفرنسي السابق، أندريه سانتيني. وقد أدّت هذه الإجراءات إلى إنابة قضائية.

يشغل دومينيك سانتيني منصب البنك العربي والدولي للاستثمار والإدارة الذي تأسس سنة ١٩٨٤، ويعمل على استثمار الإيداعات في العقارات. وهو فرع للبنك العربي والدولي للاستثمار وعنوانه هو نفسه.

ارتبط البنك العربي والدولي للاستثمار ببنك (BCCP)، لأن أحد المساهمين فيه هو شركة first Arabian Corp التي كشفت السلطات الأميركية سنة ١٩٩١ عن أنها شكلت غطاء للـ(BCCI) في محاولة شراء احتيالية هدفها البنك الأميركي (Financial General Bankshac)، على يد مجموعة من المستثمرين مؤلفة من كمال أدهم وفيصل الفليج وعبد الله درويش.

1- المصدر: US security and Exchange Commission form SI، ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٨. form SC13E4، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨.

2- المصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس، ١٩٩٩، ICC Directors ١٩٩٨.

وتوصلت السلطات الأميركية أيضاً، إلى معرفة أنه في سنة ١٩٨٥، استطاع غيث فرعون أن يشتري شركة (Bank Independence)، وذلك بفضل قرض أعطي له مثبت في طلب قرض من شركة (BAII). وفي إطار آخر كان رئيس البنك العربي الدولي للاستثمار كريستيان لامارش، أحد مدراء الـــ(BCCI)[1] وعضو في مجلس إدارته.

يدير شركة (Faisal Finance Switzreland) المساهمة المحدودة إقبال الفالوجي. وهي فرع لتكتل توظيف الأموال الإسلامي دار المعال الإسلامي شركة مساهمة محدودة. ويديرها الأمير محمد فيصل السعود.

أما شركة (Pillar) المساهمة المحدودة (باريس) فيديرها يوسف شرف الزين، المولود في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٨ في لبنان، وفؤاد خوري ناصر منهل، المولود في ١٤ آب/أغسطس سنة ١٩٥٦ في سوريا وسلام أسامة المولود في ١١ آب/أغسطس سنة ١٩٤٦ في لبنان.

ورئيس شركة (Saudi Economic and Development Company ltd) (SEDCO) ، المتمركزة في جدّة في المملكة العربية السعودية، والتي تأسست سنة ١٩٧٦، فهو محمد سليم بن محفوظ المولود في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٤٤ في المملكة العربية السعودية. أما القطاع الذي تعمل فيه فهو توزيع الأدوات الكهربائية والألكترونية. أما مجلس إدارتها فهو عائلي ويضمّ خالد سليم بن محفوظ وصالح سليم بن محفوظ، وعبد اللّه سليم بن محفوظ وأحمد سليم بن محفوظ.

فرعها الرئيسي هو الشركة الخليجية للتصدير، (Promotion and Marketing Co) أو (Al Maddah Corp)[2] ومركزها جدّة، يديرها وليد بن محفوظ، وتشك الولايات المتحدة الأميركية بأن لشركة الإعلان هذه التي تأسست عام ١٩٧٧، قد قدّمت لأسامة بن لادن هبات كثيرة.

من ناحية أخرى، تعتبر شركة (SEDCO) أحد أهم المساهمين في شركة (Binladen Tele Communications Company ltd)[3] (التي أصبحت في ما بعد (Baud Tele Communication في جدّة، التي يديرها صالح بن محفوظ.

1- The BCCI Affair", Report to The Committee on Foreign Relation, United States Senate, Senator John Kerry an Senator Hank Brown, December 1992-102d Congress 2d Session,Senate Print 102-140

2- المصدر: ١٩٩٩، IAC Company Intelligence

3- المصدر: ١٩٩٨، ICC Directors. ١٩٩٨، ICC Directory of UK Companies

محمد سليم بن محفوظ المولود في ٢١ تموز/يوليو ١٩٣٤، البريطاني الجنسية، هو مؤسس شركة IDF (International Development Fondation)[1] في أكسفورد بريطانيا؛ إلى جانب محمد صالح عفارة.

تتخلل عالم شركات عائلة ابن لادن ثغرات كثيرة كهذه. يصعب أحياناً الكشف عنها، لأن الشركات التي توضع في الواجهة كثيرة؛ إلا أن الربط بين أمور كثيرة يؤكّد وجود علاقة غير مباشرة مع عدد كبير من شبكات الاحتيال.

أسس يسلم بن لادن أيضاً في ٧ أيار/مايو ١٩٩٨ في جنيف شركة نقل جوي أسماها (Avcon Business Jets Geneva)[2] وهي مساهمة محدودة رأسمالها ١٠٠ ألف فرنك سويسري ومركزها على عنوان مركز شركة (SICO) الرئيسي.

وهذه الشركة هي فرع لشركة أخرى هي (Avcon AG) التي تأسست سنة ١٩٩٤ ومركزها كلوتن في سويسرا. يديرها صانع الساعات سندرو أرابيان، المولود في ٣ آذار/مارس ١٩٤١ في جنيف (سويسرا) والمقيم في موناكو.

أما مدراء (Avcon Business Jets) هم جويرك إدغار براند-جود من الجنسية السويسرية؛ الفرد موغلي من التابعية السويسرية، وشركة (Unitreva)[3] في زيوريخ. جويرك إدغار براند-جود موجود في مجلس إدارة شركات طيران عديدة إلى جانب ألفرد موغلي. ويدير شركة (Unitrera AG)، المساهمة أيضاً في (Avcon AG)، رولف بيتر فوش.

يدير جويرك إدغار براند-جود شركات كثيرة، وأهمها (Eunet AG)[4] في زيوريخ ومؤسسات عديدة مركزها زوغ، منها (Eurofloats AG)[5]، و(G5 Executive Holding AG)[6]، (Heliz Air

---

1 – المصدر: ١٩٩٩، Credireform Swiss Companies

2– Crediterform Swiss Companies, 1999 One Stop Sevice Centre for private planes expand to Gulf Meneyclips ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

3– المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

4– المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

5– المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

6– المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

(Facto ،[3](Premiere Beteiligunden Gmbh) [2]،(Poseidon Derivatives AG) ،[1]Services AG)
.[6](Sky Unlimited AG) ،[5](Grocor Group AG) ،[4]Treuhand AG)

ويؤمن جويرك إدغار براند-جود إدارة شركة الطيران (604 AG)[7] في سويسرا وأحد المساهمين فيها إلى جانب (Unitreva AG) هو علاء محمود خواجة، من التابعية الأردنية، المقيم في القاهرة في مصر. وهو شقيق محمود خواجة قائد الجهاد الإسلامي الفلسطيني الذي اغتيل في قطاع غزة على يد قوات الأمن الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٩٥، على أثر تورطه في عملية انتحارية في تل ابيب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تسببت بمقتل ٢١ شخصاً[8].

يدير ساندرو أرابيان عدداً كبيراً من شركات استثمار وترويج عقاري في سويسرا وفرنسا.

وأكثر هذه الشركات نشاطاً هي (Sogespa Finance)[9] المساهمة المحدودة في نوشاتيل، التي يرأسها (Pierre-Alain Blum)، المولود في ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٥ في نوشاتيل (سويسرا)، وشركاؤه هم كلود أندريه فيبر وشركات (Agenda Holding) و(Look Holding) المساهمة المحدودة. في فرنسا، يدير ساندرو أرابيان تكتل (Parlook)[10] في نفرس ويضم مجلس إدارته ميشال فوكلير المولود في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٧ في روكور (سويسرا) وبرونو فيناز المولود ٧ شباط/فبراير ١٩٥١ في ليون (فرنسا)[11].

1- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

2- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

3- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

4- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

5- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

6- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

7- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

8- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

9- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

10- المصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس، ١٩٩٩

11- المصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس، ١٩٩٩.

ويسيطر هذا التكتل على شركة (Look Cycle) مساهمة محدودة في نفرس ويديرها بيار ألآن بلوم رئيس شركة (Sogespa Finance)[1] برونو فيناز، وجون جيلينك، المولود في ٣٠ أيار/مايو ١٩٤٥، في شيكاغو في الولايات المتحدة الأميركية. تمتد استثمارات ساندرو أرابيان أيضاً إلى قطاع الوسائل السمعية والبصرية (بالاشتراك مع بيار-ألان بلوم) و(Simar Films)[2]. لكن معظم هذه الشركات توقفت اليوم عن العمل.

يشغل ساندرو أرابيان أيضاً منصب رئيس شركة (LK Holding)[3] في نفرس، التي تخضع للحل قضائياً منذ سنة ١٩٩٨. كان يديرها جيمس هاملين ماك جي، المولود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ في سالم، مقاطعة داكوتا في الولايات المتحدة الأميركية، الذي كان مسؤولاً في الخارج من سنة ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦ عن شركة (First Arabian Mangement Co ltd)(FAMCO) في بولونيا-بيلانكور، التي لها فرع في بريطانيا. كانت هذه الشركة بإدارة بيار لوفين، المولود في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ في بليسيس روبنسون (فرنسا)، الفرنسي الجنسية.

وقد ثبت تورط شركة (First Arabian Co)، في فضيحة الـــ(BCCI). أما المساهمون فيها فهم الأمير عبد اللّه بن مساعد من المملكة العربية وسالم بن لادن، وهي كانت منذ العام ١٩٧٤ بإدارة روجيه تمرز.

حقق روجيه تمرز استثمارات مع كمال أدهم، أحد شركاء غيث فرعون وخالد بن محفوظ[4]. يشارك في مجلس إدارته الشركة الغربية للأموال والاستثمارات (SOFIC) في نويي سور سين، جيمس هملن ماك جي.

وتعنى هذه الشركة بتوظيف الأموال في القطاع العقاري ويديرها جان بيار كالزاروني، المولود في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٠، في كمبوديا وبيتر بونغر المولود في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٠ في ماغديبور في سويسرا.

1- المصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس، ١٩٩٩.

2- المصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس، ١٩٩٩.

3- المصدر: قلم المحكمة التجارية في باريس، ١٩٩٩

4- Arab Investor Cites Kaiser's Expertise New York Times ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨١.

تشكل شركة (Avcon Business Jets) للنقل أحد التركيبات السرية التي غالباً ما تأتي في نهاية سلسلة طويلة من الشبكات المذكورة وهي تكاد لاتظهر في امبراطورية لها ألف فرع كتلك التي تملكها عائلة ابن لادن.

وفي الإطار نفسه تملك شركة (Avcon) فرعاً هو (Avcon Air Charter)، مركزه سويسرا. تؤمن هذه الشركة أسطولاً من الطائرات الخاصة لزبائنها. لكن مصادر كثيرة تؤكد أن هذه الشركة تعطي دروساً في الطيران لزبائنها في المدرسة نفسها التي تعلّم فيها في فلوريدا عدد كبير من الانتحاريين الذين نفّذوا عملية ١١ أيلول/سبتمبر[1] ٢٠٠١.

على خط متوازن مع شركة (SICO)، تمّ تأسيس شركات صغيرة لاستخراج النفط في المحيط تابعة لمجموعة ابن لادن السعودية في جزر الكايمان والأنتيل الهولندية وفي الجزر البريطانية. وقد سُجلت هذه الشركات في المكتب نفسه في جنيف.

وهذه الشركات هي (SICO Curacao) (في جزر الأنتيل الهولندية) ويرأسها يسلم بن لادن، ويتكون مجلس إدارتها من صالح بن لادن وبياتريس دوفور وتشارلز تيكلز.

الشركة الثانية هي (Falken ltd) (في جزر كايمان)، والثالثة (Tropiville Corp NV) (في جزر الأنتيل الهولندية) و(Islay Holdings) (في جزيرة إيسلاي). تشارلز تيكلز هو رئيس ومدير شركة عقارية أمريكية اسمها (Daniel Corp) في الولايات المتحدة الأميركية.

وقد سمحت هذه الشركات الفرعية الوسطية بفتح فروع مركزها في لندن خلال الثمانينات، منها (Saudi Investment Co-SICO ltd) في لندن، التي تأسست في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، وحلّت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وشركة (Saudi Investment Company-SICO-UK ltd)، في بريستول، التي تمّ تسجيلها في ٢آب/أغسطس ١٩٨٥، وحلّت في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٠. وشركة (SICO Services ltd) التي أسست، على عنوان الشركة الأولى، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وحلّت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وسرعان ماحلّت مكان هذه الشركات الصغيرة شركة الاستثمار (Russel Wood Holding ltd)[2]، وهي فرع مشترك ما بين (Tropivill Corp) و(Falken ltd). عنوانها شارع ٣٠ غريت غيلد

1- "Saudi elite tied to money groups linked to Bin Laden", The Boston Herald، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١.

2- المصدر: ١٩٩٨، ICC Financial Analysis Reports

فورد في لندن؛ وقد تمّ تسجيلها في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٧. وهي تضم حنفي تليوين (عضو مجلس إدارة (SICO) في جنيف)، وأكبر علي محمد علي مولّى، المولود في ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٩ في تنــزانيا. اتخذت شركة (Russel Wood Holdings ltd)، في ٩ حزيران/يونيو ١٩٨٦ فرعاً لها هو (Russel Wood ltd)[١]، يديره أكبر علي محمد علي مولّى (مدير شركة Russel Wood Holdings ltd)، وجون سيريل دورلاند بيليه، المولود في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥ في بريطانيا وسنغ هوك يو، المولود في ٢ أيار/مايو ١٩٥١ في ماليزيا.

كان أكبر علي محمد علي مولّى قد أسس في ٨ أيار/مايو ١٩٨٤ شركة (Teqny ltd)[٢] مع سجاد جيواجي، المولود في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦، من التابعية البريطانية.

ثم أسس في ٣٠ نيســـان/ابريل ١٩٨٥ شركـــة استثمـــار تدعى (Lonshare Nominees LTD) ومركزها لندن.[٣]

من ناحية أخرى يشغل أكبر علي محمد علي مولّى. منصب أحد مدراء شركة (Saudi Ben laden International Sdn Bhd)، الفرع الماليزي لمجموعة ابن لادن السعودية التي يرأسها عمر بن لادن[٤].

قامت شركة (Russel Wood ltd) بتأسيس شبكة معقّدة من شركات الاستثمار منذ العام ١٩٨٧. في ما يلي أسماء هذه الشركات: (Globe Administration ltd)[٥]، التي تأسست في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ في لندن، وهي فرع لشركة (Islay Holdings) التي يديرها أكبر علي محمد علي مولّى[٦]؛ (Falcon Capital Mangement ltd)[٧]، التي سُجّلت في ٩ أيار/مايو ١٩٨٨ في لندن (في مركز شركة Russel Wood) نفسه، ويديرها أكبر علي محمد علي مولّى، وشركة

1- المصدر: ICC Directors1998، ١٩٩٨ ICC Financial Analysis Reports

2- المصدر: ١٩٩٧، ICC Directors ١٩٩٨ ICC Financial Analysis Reports

3- المصدر: ١٩٩٨؛ ICC Directors، ١٩٩٨ ICC Directory of UK Companies

4- المصدر:New Straits Times ، Malysia؛ "No Link Between Firm and Osama"، و١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

5- المصدر: ١٩٩٨، ICC Directors، ١٩٩٨ ICC Financial Analysis Reports

6- المصدر: ١٩٩٨ ICC Directors

7- المصدر: 1998، ICC Diretors، ICC Directoru of UK Companies

(Falcon Capital Nominees ltd)[1]، التي تأسست في ٩ أيار/مايو ١٩٨٨ في لندن ويديرها أكبر علي محمد علي مولّى وشركة (Falcon Properties ltd) في جزر الباهاماس؛ وشركة (Turkey Rock UK ltd)[2] (التي كانت تدعى Tyroles 350 ltd)، التي تأسست في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ في لندن، وأحد أعضاء مجلس إدارتها ليونارد كوكينغ (ممثل مجموعة ابن لادن السعودية في لندن)، وشركة (Safron Advisors UK ltd)[3] (التي كانت تدعى Tyroles 350 ltd)، المؤسسة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ في لندن، ويديرها أكبر علي محمد علي مولّى وباسيل مهدي الرحيم، المولود في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٥٣، من التابعية الأميركية. وأهم المساهمين في شركات الاستثمار (First Arabian Management Holding ltd) المسجّلة في جزر الأنتيل الهولندية، أما فرعها البريطاني (First Arabian Management Co-UK-ltd) فيديره كولن غرانفيل موري. وتذكر السجلات أيضاً كتكتل شركة (FAMCO) (المملكة العربية السعودية) و FAMCO Panama.

وأحد المساهمين في (FAMCO) هو سالم بن لادن.

والأمير عبد اللّه بن مساعد من المملكة العربية السعودية.

إن هذا التشابك في الشركات وإن كان يسعى إلى تغطية أعمال الشبكات المالية، فهو يكشف أيضاً عن علاقات مريبة بين شبكات احتيالية معروفة وشركات تعمل في إطار العلاقات التجارية الطبيعية، إضافة إلى شركات تأسس لتغطية عمليات تحويل أموال مشبوهة.

تستمتع عائلة ابن لادن بحبك الأسرار.

وربما كان هذا الميل أحد أسباب استمرارية العلاقة المميزة مع أعلى السلطات في المملكة العربية السعودية. منذ أكثر من ٧٠ سنة، لم يستطع شيئاً أن يهزّ هذه المجموعة العائلية؛ ولا حتى المشاكل العائلية، لا توقيف محروس بن لادن في نهاية السبعينيات ولا اشتراك أفراد العائلة في فضيحة الـ (BCCI) حتى انخراط اسامة بن لادن في الأعمال الإرهابية.

إن المصالح المشتركة ما بين المملكة وعائلة ابن لادن من الأهمية بمكان، بحيث تؤمن ثبات العلاقات ما بين الطرفين.

1- المصدر: ١٩٩٨، ICC Directors، ١٩٩٨ ICC Directory of UK Companies

2- المصدر: ١٩٩٨، ICC Directors، ١٩٩٨ ICC Directory of UK Companies

3- المصدر: ICC Directory of UK companies, 1998, ICC directors, 1998.

وتروي طُرفة أن أحد المتعاملين مع المجموعة العائلية، حدّد لقاء مع إحدى الصحف الاقتصادية، يعطي فيه معلومات عن المشروع الذي ينوي القيام به، فوجد نفسه معفى من هذا المشروع، إذ ألغت العائلة العقد معه.

تحرص عائلة ابن لادن حرصاً شديداً على امتيازاتها وعلى الأمان الذي توفره لهم المملكة العربية السعودية، ولو حتى في ما يتعلق بجزء لا يذكر من الوجه المخفي للمجموعة، هذا الوجه الآخر الذي تتشارك فيه مع المملكة التي تسمح لأحد أبنائها بأن يقوم بترويج عالمي للإسلام المتطرف.

وبعد كل ما قيل كيف يعقل أن ندعم فكرة انقطاع العلاقة تماماً ما بين اسامة بن لادن وعائلته، ما دامت هذه العائلة تقيم علاقات اقتصادية وثيقة وثابتة منذ سنوات مع عائلة أخ زوجته، خالد بن محفوظ، المتهم بأنه يتبرع حتى الأشهر الأخيرة بملايين الدولارات لدعم أعمال أسامة بن لادن الإرهابية؟ أفراد هذه العائلات هم من الجيل نفسه، ويتشاركون في مجالس الإدارة والمصالح نفسها. فكيف يعقل ألا يكونوا على اطلاع على نشاطات بعضهم بعضاً العامة؟

نجد في المملكة سلعة أهم من النفط هي الخبث في التعامل مع الغرب.

- IV -

خالد بن محفوظ

ثروة في خدمة الإرهاب

-12-

مصرفيو الرعب

لا يعتبر خالد بن محفوظ من أولئك المصرفيين ذوي الطراز الإنكليزي الذين لا مأخذ عليهم، الذين نصادفهم في المدينة، بمظهرهم الاجتماعي واعتزازهم بنجاحاتهم. فهو في الثالثة والسبعين من عمره، رزين وخجول، يتجنب الظهور في المناسبات العامة. يعاني خالد بن محفوظ من داء السكّري منذ سنوات، ويبقى متخفياً وراء نظارته الكبيرة وشاربيه الضخمين وكأنه يشك بكل ما هو غريب عن عالمه. وهو سليل مؤسس المصرف التجاري الوطني (National Commercial Bank (N.C.B) أول مصرف سعودي أسس في العام ١٩٥٠، وتحفظه يوازي قوته وسلطته في هذه المملكة التي يموّل تبذيرها وإسرافها، بدءاً من مركز المصرف الرئيسي في جدّة. فهو صرح في حدّ ذاته، مبنى مثلث الزوايا شيّد في العام ١٩٨٣، يتألف من ٢٧ طابقاً، ويقع على شاطئ البحر الأحمر، ويشرف على المدينة والبحر والصحراء.

وتعتبر عائلته من العائلات ذوات النفوذ والسلطة في المملكة العربية السعودية، وهي على غرار أسرة ابن لادن، تعود بالأصل إلى مقاطعة حضرموت في جنوب اليمن. هاجرت هذه العائلة ذات التاريخ العريق في التجارة، إلى السعودية في بداية القرن لتساعد في تأسيس المملكة، مما جعلها مقرّبة من الملوك السعوديين.

استقر كبير العائلة، سليم بن محفوظ، المولود في العام ١٩٠٩، في السعودية في العام ١٩٢٢. وعمل خلال الحرب العالمية الثانية كصرّاف في جدّة، حيث لفت الأنظار إليه لبراعته كوسيط. وتحت رعاية عائلة أخرى من التجّار، وهم آل كعكي، تعلّم سليم بن محفوظ سريعاً، ونوّع خدمات مكتب تبديل العملات الذي يملكه وبنى نواة نظام مصرفي خاص حقيقي. وهكذا، حصلت عائلتا محفوظ وكعكي في العام ١٩٥٠ على رخصة لإنشاء أول مؤسسة مصرفية تجارية في البلاد،وهي المصرف التجاري الوطني (N.C.B)، الذي بقي تحت إدارة العائلتين بنسبة تفوق ٥٠% حتى العام ١٩٩٩[1].

وقد كرّمت جمعية المصرفيين العرب في أميركا الشمالية (Abana)، سليم بن محفوظ في العام ١٩٩٧، لسنوات عمله وإنجازاته في القطاع المصرفي. ومن بين الرؤوساء السابقين لهذه الجمعية، التي مقرّها نيويورك، طلعة م.عثمان، كميل أ شبير (Chebeir)، وزياد ك. عبد النور[2]، وهم شخصيات أساسية في تاريخ خالد بن محفوظ المهني.

وبعد مرور نصف قرن على افتتاح المصرف، أضحت عائلة ابن محفوظ من أثرى العائلات في العالم. وقد قدّرت موجوداتها بحوالي ٢,٤ مليار دولار، في العام ١٩٩٩[3].

استطاع سليم ومن بعده خالد بن محفوظ أن يجعلا النظام السعودي عاجزاً عن الاستغناء عنهما، فراحا يستثمران في كافة الدول التي تشعر السعودية بضرورة إثبات نفوذها الديني فيها. وأصبح المصرف التجاري الوطني (NCB) مصرف العائلة المالكة السعودية وأكثر المصارف مردوداً،

---

1 –"أرباح NCB الصافية ترتفع في العام ١٩٩٨" Middle East Economic Digest. ميدل إيست أكونوميك دايجست، ٩ تموز/يوليو ١٩٩٩؛ "NCB يذكر عشرين مالكاً وفقاً لاتفاق جديد" Moneyclips، ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٧؛ "NCB يتحوّل نحو ملكية عامة" Financial Times، ٥ أيار/مايو ١٩٩٧.

2 – جمعية المصرفيين العرب في شمال أميركا، ٢٠٠٠.

3 – Forbes Billionaires، ٢٨ تموز/يوليو ١٩٩٧ و٥ تموز/يوليو ١٩٩٩.

مع ٤٥٠ مليون دولار من الأرباح في العام ٢٠٠٠[1] وفي العام ١٩٨٩، عيّن الملك فهد، خالد بن محفوظ في المجلس الأعلى لأرامكو (Aramco).

وقد وسّع نشاطاته لتشمل العالم بأسره، بما في ذلك الولايات المتحدة، حيث يملك مقراً ثانوياً مترفاً في هيوستن في تكساس. وقد أصبح هذا المقر والمنشأة البترولية "مكة الثانية بالنسبة للسعوديين" على حدّ تعبير الواشنطن بوست[2] في العام ١٩٨١.

تزوج خالد بن محفوظ من نايلة عبد العزيز كعكي، ورزق منها بثلاثة أولاد، هم سلطان بن محفوظ المولود في العام ١٩٧٣ وعبد الرحمن وإيمان.

عند وفاة والده سليم في العام ١٩٩٤، استلم خالد زمام السلطة في مملكته وهي مملكة شاسعة كالعالم، تغطي قطاعات الأعمال الرئيسية في المملكة العربية السعودية وخارجها، لا سيما القطاع المصرفي والزراعي وقطاع الأدوية والهاتف...

توطّد الوجود الاقتصادي لبني محفوظ، انطلاقاً من ثلاث شركات قابضة رئيسية، مقرها في جدّة في السعودية: المصرف التجاري الوطني (N.C.B)[3]، (Nimir Petroleum limited)[4]، و(Saudi Economic and Developement Company LTD) (SEDCO). وعلى هذا الأساس، يملك خالد سليم بن محفوظ وعائلته أكثرية الأصول في حوالي ٧٠ هيكلية في العالم.

وهذه الهيكليات هي مؤسسات مالية مثل:

(SNCB Corporate Finance limited)[5]. المصرف الأردني الدولي في بريطانيا (Jordan International Bank)، (SNCB Securitiers limited) في بريطانيا والولايات المتحدة[6]،

1- The Banker، ١ آذار/مارس ٢٠٠١.

2- الرابط السعودي: أفضل الأشياء بعد مكة هي هيوستن؛ هيوستن كمكة للسعوديين. واشنطن بوست، ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨١

3- The Bankers Almanach١٩٩٩

4- ١٩٩٩، APS Review Downstream trends ,"Saudi Aramco-Nimir Petroleum Company limited
ICC Directors " ,4\11\1997

5- ١٩٩٨، ICC Directors

6- ١٩٩٨، ICC Directors

(Langdon P.Cook) و(EastBrook) في الـــولايـــات المتحـــدة[1]، (Arab Asian Bank)[2]، (Arab Financial Services Company)[3]، (Trans Arabian Investment Bank)[4] (Capital Investment Holding)، (Taib Bank) في البحرين، (Yatrim Bank) في تركيا؛ (Middle East Capital Group)[5] الاعتماد اللبناني[6]، البنـــك المتحد للسعودية ولبنان[7]، (First Phoenician Bank) في لبنـــان؛ (Prime Commercial Bank)[8] في باكستـــان؛ "Middle East Financial Group" و(International trade and Investment Bank) في اللوكسمبورغ؛ (Housing Bank)[9]؛ و(Industrial Development Bank) في الأردن، (Yemen Holdings)[10]؛ (International Bank of Yemen)[11]؛ (Saudi Sudanese Bank)[12]؛ "Saudi Sudanese Commercial Co"؛ (Saudi Sudanese Solidanity.Co) في السودان؛ (Delta International Bank) في مصر[13].

---

1 – "عائلة ابن محفوظ" "Bin Mahfouz Family"، Forben، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٨.

2– ١٩٩٩، The Bankers Almanach

3– ١٩٩٧، IAC Company Intelligence

4– ١٩٩٧، IAC Company Intelligence

5– ١٩٩٩، MECG

6– "مجموعة دبي تستثمر في مصرف لبنان" Middle East Economic Digest "Dubai Group Invests in Lebanese Bank"، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨.

7– ١٩٩٧، IAC Company Intelligence

8– ١٩٩٩، Prime Commercial Bank

9– ١٩٩٩، The bankers Almanach

10– Business Times Singapore 22/10/1997

11– ١٩٩٧، IAC Company Intelligence

12– ١٩٩٩، The bankers Al manarch

13– ١٩٩٩ IAC Company Intelligence، ١٩٩٧ The Bankers Almanach

في القطاع الصناعي، أنشأ بنو محفوظ الشركات التالية في السعودية: المرجان (Al Murjan)، الزميل (Al Zamil)[١]، شركة البحر الأحمر للتأمين (Red Sea Insurance)[٢]، (Saudi Davy Company)[٣]، (Saudi International Group)[٤]، (Saudi Tarmac Company)[٥]، شركة الصناعة والتنمية السعودية، (Health Care Technologies International)، شركة الحكمة للمعدات والخدمات الطبية، (Saif Noman Said and Partners)، الخليجية للتصدير والدعاية والتسويق (شركة المداح Al Maddah Corp)[٦]؛ شركة ابن لادن للاتصالات[٧] (شراكة مع أسرة ابن لادن).

في أوروبا، يتمثل نشاط بني محفوظ الصناعي في الشركات التالية: (AAk Properties limited)[٨] في بريطانيا، (Multiport Recycling) في ألمانيا[٩].

أما في الولايات المتحدة، فلبني محفوظ مساهمات ضخمة أحياناً في شركات عدة منها (Metrowest)، (Isolyser)، أو شركة الأدوية (Hybridon Inc).

في القطاع النفطي، تتمركز شركة (Nimir Petroleum) في المملكة العربية السعودية وفي بريطانيا، كما تملك أسهماً في شركة (Arabian Shield Developement) في الولايات المتحدة[١٠].

وتتم إدارة شركات أخرى من المجموعة عبر هيكليات تتمركز في الخارج كشركة (Intercity Holdings limited) في جزر برمودا وشركة (HTI Investment limited) في جزر الأنتيل الهولندية.

1- "الشركات العائلية تبدأ بتقاسم ثرواتها" (Family firms Stant to share thein riches)Middle East Economic Digest، ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٨.

2- IAC Company Intelligence، ١٩٩٧

3- IAC Company Intelligence ،١٩٩٧

4- IAC Company Intelligence ،١٩٩٧

5- IAC Company Intelligence ،١٩٩٧

6- IAC Company Intelligence ،١٩٩٧

7- IAC Company Intelligence ،١٩٩٩

8- ICC Directors ،١٩٩٩

9- Credireform German Companies ،١٩٩٩

10- Standard and Poor ،١٩٩٩

أما شركة (Agrifutura Holding)[1] فمركزها في سويسرا. وأخيراً، تلعب أسرة ابن محفوظ دوراً في جمعية خيرية في بريطانيا هي مؤسسة التنمية الدولية، International Development Foundation.

كما لعب خالد بن محفوظ دوراً أساسياً في قضية مصرف (BCCI) فما بين العام ١٩٨٦- ١٩٩٠ ، احتل منصب المدير الإداري فيه[2] حين كانت عائلته تملك ٢٠% من رأسمال المصرف[3].

وبهذه الصفة، وجّهت إليه تهمة الاحتيال الضريبي في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٢، في اطار إفلاس المصرف الاحتيالي[4]. في العام ١٩٩٥ اعتبر مسؤولاً بالتضامن عن افلاس مصرف (BCCI)، فقبل بصيغة تصالحية تقضي بدفع غرامة وقدرها ٢٤٥ مليون دولار للدائنين بغية التعويض على قسم من الزبائن. أما الاتهامات الموجهة إليه فتتعلق بالاختلاسات المالية، وبخرق القوانين المصرفية الأميركية والبريطانية فضلاً عن قوانين اللكسمبورغ.

ويشكّل مصرف (BCCI)، الذي شغل الأوساط المالية في التسعينات[5] محور النظام المالي الذي أنشأه مناصرو أسامة بن لادن الرئيسيون.

أسس آغا حسن عابدي (Agha Hassan Abedi) وهو باكستاني من أسرة شيعية مسلمة، مصرفاً هو (Bank of Credit and Commerce International -BCCI) في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢.

حمل عابدي شهادة في الحقوق وعمل في القطاع المصرفي، لا سيما في (Habib Bank). وبعد تقسيم الهند، عاد إلى كاراتشي في باكستان في أواخر الخمسينات، حيث التقى يوسف سيغول (Yousif Saigol)، وهو وريث أسرة عريقة في عالم التجارة، سيموّل إنشاء مصرف (United Bank ltd). واستغل أزمة البلاد الاقتصادية والحاجة العربية لليد العاملة الباكستانية فأقنع السلطات

1- ١٩٩٩ Creditreform Swiss Companies

2- ١٩٩٨ ICC Directors، "قضية " "The BCCI Affairs"، تقرير إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، السناتور جون كيري والسناتور هانك براون، كانون الأول ١٩٩٢، صحيفة مجلس الشيوخ .

3- "Arich man whose reputation was on the rocks"، رجل ثري سمعته على شفير الهاوية (The Irish times) ٤- تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٧.

4- مدّعي عام منهاتن، ٢ تموز/يوليو ١٩٩٢.

5- راجع "A Full Service Bank How BCCI stole billions around the world"، James Douglas Frants, Adames، Pocket Books,1992.

في "أبو ظبي"، بفتح فرع للمصرف في الإمارات وبتأمين إدارة أموال العاملين الباكستانيين وذلك في العام ١٩٦٦.

إن رغبة آغا حسن عابدي في إنشاء مؤسسة مالية عالمية، قادرة على تجسيد حيوية الدول العربية الاقتصادية ومساندتها في مواجهة المصارف الغربية الكبرى تستند إلى ركيزتين: الملاك الباكستاني، والدعم المالي الإماراتي. وبغية تأمين استقلال مصرف (BCCI)، قرر عابدي إنشاء شركتين قابضتين تجمعان كافة الفروع، فسُجلت شركة (BCCI Holdings SA) في اللوكسمبورغ في العام ١٩٧٢، في حين سُجّلت شركة (BCCI SA) في جزر كايمان في العام ١٩٧٥، كما تمّ، بشكل موازٍ، إنشاء شركة مساهمة في جزر كايمان، حملت اسم (International Credit and Investment Company Holding) وحظي المؤسسون بدعم مصرف (Bank of America) لتوسيع قاعدة مصرف (BCCI) الدولية. ورغبة منه في بسط وجوده في دول الخليج، شارك مصرف (Bank of America) في رأسمال (BCCI) بمعدل ٢٠% أي ما يعادل ٢,٥ مليون دولار. وأصبح بالتالي شريكاً إلى جانب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وكمال أدهم، القائد السابق لأجهزة الاستخبارات السعودية، وفيصل الفليج، مدير عام شركة طيران الكويت، وحكّام الإمارات المختلفة التي تشكّل دولة الإمارات العربية المتحدة.

وجاء نمو المصرف سريعاً، وساعده على ذلك الأزمة النفطية التي شكّلت ركيزة توسّع بارزة. وفي العام ١٩٨٨، بلغ عدد فروع (BCCI) ٤٠٠ فرعاً توزّعت على ٧٣ دولة. لكن هذا المصرف اعتمد، منذ إنشائه طرق تمويل غير طبيعية وغير تقليدية، كمنح قروض كبيرة من دون ضمانات فعلية لقاء مبالغ تقتطع من رأس المال. وبالتالي، فإن المستفيدين الأساسيين من القروض هم المساهمون أنفسهم، كمال أدهم (٣٠٠ مليون دولار) وعائلة غوكال (Gokal) (٨٠ مليون دولار).

وصمّم مصرف (BCCI) على الدخول إلى الولايات المتحدة، قلب عالم المال الغربي. فحاول، في العام ١٩٧٦، شراء مصرف (National Bank of Georgia)، بالاتفاق مع مديره العام، توماس برترام لانس، المقرّب من جيمي كارتر والذي أصبح مدير ميزانية الرئيس الأميركي. لكن الاتفاقات المعقودة مع (Bank of America) تتعارض مع أيّ مساهمة على الأراضي الأميركية. وبقيت المفاوضات في تلك الأثناء جارية على قدم وساق، ويجريها محاميان أميركيان هما (Clark M. Clifford) كلارك م.كليفورد وروبرت التمان (Robert Altman)، المقربان من لانس.

في العام ١٩٧٧، اشترى كل من مصرف (BCCI) وغيث فرعون حصة (Bank of America) لقاء ٣٤ مليون دولار. وفي السنة نفسها، حاول مصرف (BCCI) شراء المصرف الأميركي (Chelsea National Bank)، وقد تقدمت بالعرض عائلة غوكال، في حين لعب المصرف دور المستشار المالي. لكن هذه العلاقة بالمصرف دفعت بالسلطات الأميركية المعنية بتنظيم هذا القطاع إلى رفض العرض، فمراقبة كل مصرف أجنبي يستثمر في الولايات المتحدة بشرط ملزم، وهذا الشرط لا يمكن تطبيقه في هذه الحالة لأن مصرف (BCCI) مسجّل في دول لا تفرض شروط رقابة وافية.

وهنا، تدخّل غيث فرعون، الذي يملك مصالحاً في مصارف عدة في ديترويت وهيوستن، اكتسبها بدعم من حاكم تكساس السابق جون كونالي أو بالشراكة معه، واتصل مباشرة بلانس، ويملك فرعـــون وشريكه كمال أدهم استثمارات في فنادق في السعودية، وقد وعده عابدي (Abedi)، بالسيطرة على (Attock Oil) في باكستان بدعم من السلطات ومديرها العام T.A.T (Ladhi)، ونقل إدارتها إلى شركة (Kifco) (Kuwait International Finance) التي يديرها غيث فرعون وكمال أدهم وفيصل الفليج وعبد اللّه درويش.

واشترى غيث فرعون مصرف (National Bank of Georgia) في العام ١٩٧٧، وعيّن روي كارلسون (Roy Carlson)، مدير (Bank of America) سابقاً، مديراً له. وتبيّن لاحقاً أن مصرف (BCCI) منح غيث فرعون قرضاً لهذا الاستثمار، وأن هذا الأخير يعمل كواجهة للمصرف.

في نهاية العام ١٩٧٧، بدأ جاك ستيفنز، المقرّب من لانس وجيمي كارتر، وايجين متزغر، البحث عن مشترٍ لمؤسسة (Financial General Bankshares). وقرّر مصرف (BCCI) شراءها ممثلاً بمجموعة من المستثمرين هم كمال أدهم، فيصل الفليج، الشيخ سلطان بن زايد سلطان آل نهيان وعبد اللّه درويش. بدأت المجموعة بشراء الأسهم منتهكة بذلك قانون الإعلان. وهنا، تدخلت السلطات الفدرالية، وفرضت عليها التنازل عن الأسهم المكتسبة. لكن، ولتفادي هذه الصعوبة، أسس المعنيون، في العام ١٩٧٨، شركة (CCAH) (Credit and Commerce American Holdings) ومقرّها في جزر الأنتيل الهولندية. وسُلّمت إدارة هذه الشركة إلى كل من كلارك كليفورد، روبرت التمان، جاك بيدو وفنسنت سكوفون (A. Vincent Scoffone). وفي العام ١٩٨٠، أعلنت الشركة شراء مؤسسة (Financial General Bankshares)، وقد وافقت السلطات الفدرالية على هذه العملية في العام ١٩٨٢، بعد أن تلقت تأكيدات على أن مصرف (BCCI) لا علاقة له برأس

مال الشركة. وتولّى إدارة المؤسسة المصرفية، التي أصبحت تحمل اسم (First American Bank)، كل من كلارك كليفورد، روبرت التمان واجاز افريدي (Aijaz Afridi). ولم تكتشف السلطات الفدرالية وجود القرض الذي منحته لشركة (CCAH)، مؤسسة (Banque Arabe et Internationale d'investissement)، وهي مؤسسة فرنسية يديرها إيف لامارش، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصرف (BCCI)، إلاً في العام ١٩٩١. وقد أمّن القرض الذي تبلغ قيمته ٥٠ مليون دولار أحد فروع مصرف (BCCI) في جزر الكايمان. فضلاً عن ذلك، فإن أحد المساهمين في شركة (CCAH) هو (Mashriq Corp)، فرع مستقل من فروع (BCCI). أخيراً، نشير إلى أن مصرف (BCCI) منح شركة (CCAH) قروضاً بقيمة ٨٥٦ مليون دولار، من العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٨٩.

في العام ١٩٨٥، أقدم غيث فرعون على شراء المؤسسة الأميركية (Independence Bank)، بفضل قرض حصل عليه بموجب كتاب اعتماد صادر عن مؤسسة (La Banque Arabe et Internationale d'investissement). وفي العام ١٩٨٦، تنازل عن قسم من أسهمه في مصرف (BCCI) لخالد بن محفوظ وأشقائه الذين أصبحوا مساهمين بنسبة ٢٠% من رأس المال. لكن هذا لم يمنع مكتب التحقيقات الفدرالي وجهاز العائدات الضريبية الداخلي (Internal Revenue Service) الأميركي من إصدار مذكرتي توقيف بحقه في العام ١٩٩١ بتهمة الاحتيال الضريبي في إطار قضية مصرف (BCCI) وبتهمة الابتزاز في الولايات المتحدة[1].

وفضلاً عن شراء الحصص والأسهم، فتح مصرف (BCCI) مكاتب تمثيل عدة في الولايات المتحدة، بإدارة أمجد عوان (Awan). وكان للمصرف فرعاً في سويسرا، يحمل اسم (La Banque de Commerce et de Placements)، ويديره فرانز مايسن وعزيز اللّه شدري (Azizullah Chaudhry).

واعتباراً من أواسط الثمانينات، اتهم المصرف بنشاطات احتيالية أخرى. وهكذا، أدانت السلطات الأميركية المصرف في العام ١٩٨٥، وألزمته بدفع غرامة تبلغ قيمتها ٧،٤ مليون دولار بعد أن اتهمته بالاحتيال وبعدم التصريح عن عملية تحويل ١٢ مليار دولار.

وأعادت السلطات الفدرالية الأميركية فتح ملف قضية تهرّب من الضرائب وتبييض أموال ضخمة تورّط فيها مصرف (BCCI)، بعد تحريات سريّة قام بها جهاز الجمارك وأدّت إلى توقيف

1- المصدر: "The BCCI Affair"، تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، السناتور جون كيري والسناتور هانك براون، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، جريدة مجلس الشيوخ ١٠٤-١٠٢.

خالد أمجد عوان ونظير شينوي (Nazir Chinoy) وإدانتهما. كما تمّ توقيف مهرّبي مخدرات كولومبيين، هما (Rudolf Armbercht) و(Conzalo Mora)، في إطار القضية نفسها وقد أدينا في العام ١٩٩٠. وكان المصرف يعمل على أساس نقل الودائع إلى فروع في باناما على حساب الشركات أو تأمين قروض يوافق عليها (La Banque de Commerce et de Placements)(BCP) في سويسرا لقاء دفعات نقدية تدفع في ميامي في الولايات المتحدة. وكانت العمليات تتم بالرغم من أن المصرف يدرك أن مصدر الأموال غير شرعي وغير قانوني.

وفي العام ١٩٨٨، اتُهم أحد فروع (BCCI) في كولومبيا، في قرية المهرّب بابلو اسكوبار، بأنه منح قرضاً لهذا الأخير ليموّل عملية اغتيال قاضي كولومبي.

وبعد توقيف مانويل نوريغا في العام ١٩٨٩، أعلنت السلطات القضائية الأميركية أنّ مصرف (BCCI)، وأمجد عوان تحديداً، مسؤول عن إدارة حسابات الديكتاتور السابق الشخصية، فضلاً عن حسابات العديد من مهرّبي المخدرات في باناما. وقد شارك المصرف في محاولة تهريب ٢٣ مليون دولار من حسابات مانويل نوريغا. كما ظهرت علاقة المصرف بعدد من مهرّبي الأسلحة وبأبي نضال الذي يتهم فرع لندن بإدارة حساباته السرّية. ويؤمّن مصرف (BCCI) خاصة العمليات المالية لتاجر الأسلحة العراقي سمير نجم الدين، فضلاً عن عمليات عدنان خاشقجي، المقرّب من كمال أدهم، في إطار عمليات بيع الأسلحة لإيران عبر الوسيط الإيراني (Manusher Ghorbanifar).

في العام ١٩٨٧، موّل مصرف (BCCI) عملية شراء الفولاذ الصلب لحساب الجنرال إيمان الحق، المسؤول عن برنامج التسلّح النووي الباكستاني. كما موّل إنشاء مركز أبحاث متطوّر يديره (A.Qadir Khan)، المسؤول عن الأبحاث النووية الباكستانية.

وفي البيرو، كشفت السلطات عن أنّ مصرف (BCCI) دفع عمولات بقيمة ٣ ملايين دولار ما بين ١٩٨٦ و١٩٨٧ للحكومة في حينه، لقاء إيداع ٢٥٠ مليون دولار في حساب في باناما بغية خداع المنظمات الدولية في ما يتعلّق بوضع البلد المالي.

وساهم غياب الرقابة المالية على عمليات (BCCI)، بسبب تسجيله في دول متغاضية، في إفلات المصرف من العقاب حتى العام ١٩٩٠. واستناداً إلى تدقيق في الحسابات أجرته شركة (Price Waterhouse) في العام ١٩٩٠، بلغت قيمة القروض الممنوحة للمساهمين مليارَي دولار في العام ١٩٨٩. أما المستفيدون الرئيسيون فهم: عائلة غوكال، ٧٠٥ مليون دولار مقابل ضمانات بقيمة ٦٥

مليون دولار؛ غيث فرعون، ٢٨٨ مليون دولار مقابل ١١% من رأس المال الذي يملكه أخوه وائل؛ وخالد بن محفوظ، 152.5 مليون دولار لقاء دفع ١٥٠ مليون دولار في رأسمال المصرف في العام ١٩٨٦. وقدمت (Price Waterhouse) تقريراً متشائماً في العام ١٩٩١، يشير إلى خسارة تبلغ قيمتها من ٥ إلى ١٠ مليار دولار.

ولم تفلح تدخلات حاكم "أبو ظبي" الدورية في إصلاح الوضع، علماً أن مساعداته المالية للمصرف بلغت قيمة ١ مليار دولار، وأنه أصبح المساهم الرئيسي فيه.

وفي ٢ تموز/يوليو ١٩٩١، قررت سلطات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا والسلطات الإدارية في سويسرا واللكسمبورغ تصفية المصرف، وقد تمّ ذلك في ٥ تموز/يوليو. ووجّه مدّعي عام نيويورك تهمة الاحتيال إلى المسؤولين الأساسيين في المصرف في ٢٩ تموز/يوليو، وصدر حكماً يلزم المصرف بدفع غرامة قيمتها ٥٥٠ مليون دولار.

لقد جمع "المصرفي الأكثر نفوذاً في الشرق الأوسط" كما وصفت لجنة مجلس الشيوخ الأميركي خالد بن محفوظ في العام ١٩٩٢، بين عالم الأعمال وعالم الإسلاميين الناشطين. وهو يجسّد وحده أوجه المملكة المتعارضة في ما يتعلق بالأصولية الإسلامية.

بدأت متاعب خالد بن محفوظ في العام ١٩٩٢، مع فضيحة الـــ(BCCI) إذ اتهم بالمشاركة في إفلاس المصرف. وفي الوقت نفسه، أظهر تقرير مجلس الشيوخ الأميركي وثائق تلقي الضوء على الدور الذي لعبه مصرف (National Commercial Bank)، في الثمانينات، في عمليات تسليم الأسلحة ما بين إسرائيل وإيران، التي موّلها السعوديون في إظهار اتفاق لتحرير الرهائن الأميركيين في بيروت.

وفي مواجهة هذه الاتهامات، اضطر خالد بن محفوظ إلى تقديم استقالته، متخلياً في العام ١٩٩٢ عن منصبه كمدير عام لمصرف (NCB). واستلم أخوه محمد إدارة المصرف بالوكالة لمدة أربع سنوات حتى عودته في العام ١٩٩٦، بعد أن رضي بصيغة توافقية للتعويض على زبائن (BCCI).

ثم تسارعت عملية سقوطه في العام ١٩٩٩، مع تقدّم وتطور التحقيقات الأميركية حول الاعتداءات على السفارتين الأميركيتين في إفريقيا قبل عام. فقد اكتشفت الأجهزة الأميركية تحويلات مصرفية مريبة، اعتباراً من شهر نيسان/ابريل ١٩٩٩، مصدرها (National Commercial Bank)، وموجّهة إلى جمعيات خيرية مقرّبة من أسامة بن لادن، ويدير بعضاً منها أفراد من أسرة

خالد بن محفوظ. أما الأرقام المطروحة في هذه التحويلات فضخمة للغاية، إذ تحدّث البعض عن ملياري دولار[1].

ووجدت المملكة العربية السعودية نفسها في مشكلة معنوية، ازدادت تعقيداً بسبب تعرّض مصالحها الخاصة للخطر، بما أنّ المصرف "مصرفها".

وبالرغم من أنها لا تتعاون مع الأجهزة الأميركية عن طيب خاطر، إلاّ أن المملكة أمرت بإجراء تفتيش مالي حول إدارة (NCB) للتأكد من صحة هذه الادعاءات وقد تبيّن في هذا التحقيق، الذي أجري في السنة نفسها، وجود عمليات تحويل ضخمة ومتكررة إلى جميعات خيرية على علاقة بأسامة بن لادن، ويدير بعضاً منها أفراد من أسرة ابن محفوظ. وبعد فترة وجيزة، قرّرت السلطات السعودية وضع خالد بن محفوظ قيد الإقامة الجبرية في مستشفى في الطائف، وهو لا يزال فيه حتى اليوم بحسب معلوماتنا.

وبما أن مصالح المملكة معنية بهذه المسألة، لا بدّ من إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ومحاولة ضبط إدارة المصرف. واعتباراً من شهر تموز/يوليو ١٩٩٩، قررت المملكة العربية السعودية تقليص حصص أسرة ابن محفوظ في المصرف عبر شراء كمية كبيرة من الأسهم تعطيها الأغلبية، لتضعها بين أيدي صندوق الاستثمار العام بمعدل ٤٠% (Public Investment Fund) والمنظمة العامة للضمان الاجتماعي (General Organization for Social Insurance)، بمعدل ١٠%. كما تمّ، في الوقت نفسه، تعيين رئيس جديد للمصرف هو عبد الله سليم بمدان (Bahamdan)، الذي شغل طويلاً منصب المدير العام.

ولمنع تفاقم الأزمة، كان على السلطة مداراة أسرة ابن محفوظ المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسامة بن لادن. وقد أشار المدير السابق للسي آي إي (وكالة الاستخبارات المركزية)، جايمس ولساي (James Woolsey)، إلى أنّ دعم بني محفوظ لأسامة بن لادن لا يقتصر على الدعم المادي، إذ تربطهم به روابط عائلية. فشقيقة خالد بن محفوظ هي، في الواقع زوجة أسامة بن لادن[2].

لهذا، لم تنزل المملكة عقوبات مبالغاً فيها بأسرة بني محفوظ. فإذا ما كانت الأضواء المسلّطة على خالد تمنع السلطات من التغاضي عن أخطائه، إلاّ أن الأمر نفسه لا ينطبق على عائلته وعائلة زوجته.

---

1 – USA Today، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

2 – إفادة James Woolsey، الاستراتيجية الأميركية لمكافحة الإرهاب، لجنة مجلس الشيوخ القضائية، ٣ أيلول ١٩٩٨.

فسُمح لأبناء الأسرة بالاحتفاظ بنسبة ١٦% من رأسمال المصرف؛ فيما احتفظت زوجته نايلة كعكي بنسبة ١٠% من رأس المال. والملفت أن خالد نفسه احتفظ بنسبة ١٠% من رأسمال المصرف، وبذلك بقيت أسرة بني محفوظ من المساهمين البارزين في المصرف.

فضلاً عن ذلك، بقي ربع مجلس إدارة (NCB)، المؤلف من تسعة أعضاء، تحت سيطرة أسرة بني محفوظ، الممثلة بولديه عبد الرحمن وسلطان وشقيق زوجته صالح حسين كعكي[1].

إن الشبكة المالية والخيرية لبني محفوظ هي الأنشط لصالح أسامة بن لادن، وقد تمّ الكشف مؤخراً عن التشعبات المختلفة لهذه الامبراطورية واتصالها بمنظمة القاعدة.

إن نقاط الاتصال بين المحيطين متعددة في الواقع، وذلك منذ سنوات عدة. فبالإضافة إلى الدعم المالي الذي يصعب أحياناً إثباته نظراً للغموض الذي يحيط ببعض الأعمال المصرفية والمالية، نلاحظ تداخلاً جلياً بين هيكليات اقتصادية وكيانات إسلامية، تداخل يسمح بخلق تواطؤ بينها.

وتقدّم أسرة بني محفوظ مثالاً على العلاقات بين هاتين الهيكليتين.

وهكذا، نجد أن كيانات عدة على اتصال مباشر أو غير مباشر بأسامة بن لادن. وهي شركات مثل الخليجية للدعاية والتصدير والتسويق (Al Khleejia for Export,Promotion and Marketing Co) أو مصرف (Saudi Sudanese Bank) (المصرف السعودي السوداني) أو (SEDCO) كما قد تكون منظمات غير حكومية ذات أهداف خيرية كمؤسسة التنمية الدولية (International Development Foundation) في بريطانيا، أو (Blessed Relief) في السودان أو مؤسسة موفّق (Muwafaq Foundation) في السعودية.

إنّ وكالة الاتصالات (Al Khaleejia for Export Promotion and Marketing)[2] (الخليجية للتصدير والدعاية والتسويق)، التي أنشأت في العام ١٩٧٧ ويديرها وليد بن محفوظ، شقيق خالد، متهمة من قبل الولايات المتحدة بتقديم هبات لمنظمات خيرية مقرّبة من أسامة بن لادن. ومن بين المساهمين في رأسمال الشركة، يرد اسم صالح عبد اللّه كامل، وهو عنصر مالي فاعل في هذه الشبكات عبر المصارف السودانية. وقد أعلن صالح في العام ١٩٩٢، ,بعيد استقالة خالد بن محفوظ

1- Middle East Economic Digest, 11/6/1999 Africa, Middle East Forbes, 5/7/1999

2- IAC Company Intelligence ، ١٩٩٧

على أثر فضيحة (BCCI): "خالد معروف بنزاهته وأمانته... والتهم الموجّهة إليه لا أساس لها من الصحة"[1]. لكن الرجل دفع غرامة قيمتها 245 مليون دولار ثمناً لهذه "النزاهة".

كما أشرنا سابقاً، أسس كل من محمد سليم بن محفوظ، شقيق خالد بن محفوظ، ومحمد صالح عفارة (Affara)، المولود في العام ١٩٣٤، والبريطاني الجنسية، مؤسسة (International Development Foundation)، (IDF)[2]، التي بقي مقرّها وحتى تاريخ قريب، في أكسفورد في بريطانيا. ولعب محمد صالح عفارة، وهو يمني الأصل، دور الوسيط في عمليات بيع الأسلحة، وقد تورّط في قضية عقد التسلّح صواري-٢ (Sawari-2) مع المملكة العربية السعودية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤسسة (IDF)، تقع على العنوان نفسه كمنظمة (International Islamic Relief Organization - (IIRO)، إحدى الهيكليات الأساسية للتجنيد لحساب أسامة بن لادن.

ونجد على العنوان البريطاني نفسه، جمعية تعاون تحمل اسم (Oxford Trust for Islamic Studies)[3]. وقد اعترف أحد أشقاء أسامة بن لادن مؤخراً بأن عائلته تدفع سنوياً هبات ضخمة لجمعية التعاون هذه[4].

زد على ذلك أنّ لشركة ابن محفوظ العائلية (SEDCO)، فرعاً مستقلاً في بريطانيا يحمل اسم (Sedco Services limited)[5]، تمّ تسجيله في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في لندن. إلاّ أنّ عنوان هذا الفرع يتطابق مع العنوان الجديد لمؤسسة (International Development Foundation)، والذي انتقلت إليه اعتباراً من ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

ولفرع (SEDCO) البريطاني مديران: الأول هو عدنان صوفي (Adnan Soufi)، المولود في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، والسعودي الجنسية، ويقيم في جدة أما الثاني فهو الدكتور أحمد نشار (Dr Ahmed Nashar) ويقيم أيضاً في جدّة. ويدير عدنان صوفي، في الوقت نفسه (Bidenden Golf

---

1- Moneyclips، ٨ تموز/يوليو ١٩٩٢.

2- ICC Directors ١٩٩٨، ICC Directory of UK ١٩٩٨

3- ICC Directors ،١٩٩٨

4- مقابلة على الـ CNN، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١.

5- ICC Directors ،٢٠٠١

(Club[1]، ومقرّه في (Weeks Lare) في (Bidenden) في بريطانيا، بالتعاون مع كميل عباس شبير (Camille Abbas Chebeir)، وهو أميركي الجنسية يقيم في نيويورك في الولايات المتحدة.

وكان كميل شبير مدير عام ونائب رئيس (National Commercial Bank)، الذي يديره خالد ابن محفوظ. وقد عيّن، في ١٩٩٩/١٢/٢١ عضواً في مجلس إدارة شركة (Hybridon Inc) بصفته ممثلاً لشركة (Sedco)، المساهمة في هذه المجموعة الأميركية التي تعنى بالأدوية[2].

أما أحمد نشار، فهو المدير السابق لفرع (BCCI) في باكستان.

وقد أسس محمد سليـــم بن محفوظ أيضاً، المصرف السعودي السوداني (Saudi Sudanese Bank)[3] في الخرطوم في السودان.

وعبد الرحمن بن محفوظ، أحد أبناء خالد بن محفوظ، عضو في إدارة المنظمة الخيرية السودانية (Blessed Relief)، المشتبه بتورطها في تنظيم محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أثيوبيا في العام ١٩٩٥.

وهذه المنظمة المشتبه بارتباطها بأسامة بن لادن، متهمة أيضاً من قبل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بتلقي الأموال عبر المصرف السعودي (NBC)، حين كان خالد بن محفوظ يديره.

وتثير منظمة خيرية أخرى اهتمام المحققين، وهي مؤسسة موفق (Muwafaq Foundation)، التي يديرها صناعي سعودي ثري، يدعى ياسين القاضي (Yassin Al Qadi) ، وقد ورد اسم القاضي في اللائحة التي وضعتها السلطات الأميركية للمنظمات أو الأفراد المشتبه بتواطئهم مع منظمة القاعدة الإرهابية.

وموفق (Muwafaq) مؤسسة سعودية، توالت على إدارتها عائلات سعودية عريقة عدة. لكن الولايات المتحدة اليوم تعتبر أن "المؤسسة واجهة لمنظمة القاعدة التي تتلقى تمويلها من رجال أعمال سعوديين أثرياء". وتضيف وزارة المالية الأميركية أنّ المؤسسة سمحت "بتمويل ملايين الدولارات لحساب أسامة بن لادن"[4].

1- ICC Directors ، ١٩٩٩

2- Hybridon Inc Press Release، ٢١ كانونل الأول/ديسمبر ١٩٩٩ .

3- The Bankers Almanach ،١٩٩٩

4- "More Assets on Hold in Anti-Terror Effort; 39 parties Added Qaeda Supporters Washington Post to list of Al"، ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠١.

وأشار تقرير الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في السودان[1]، الذي صدر في العام ١٩٩٧، إلى أنّ العديد من أعضاء المؤسسة قتل في مالاكال في السودان في العام ١٩٩٦. وذكر التقرير أنّ المؤسسة وضعت برامج تغذية وتعليم في مناطق عدّة من السودان، كما عملت في القطاعين الزراعي والاجتماعي.

وتملك مؤسسة موفّق شركة قابضة اوف شور، تمّ تحديد هويّة ممثليها في إطار قضية جرت في بريطانيا. وأظهرت الوثائق المنشورة أنّ الشركة تعود لياسين القاضي، وعضوين في أسرة بني محفوظ، أحدهما عبد الرحمن خالد بن محفوظ مدير المنظمة غير الحكومية (Blessed Relief) في السودان وعضو مجلس إدارة (National Commercial Bank).

ويعتبر ياسين القاضي شخصية هامّة في كوكبة بني محفوظ، فهو أحد المساهمين في الشركة الكاليفورنية (Global Diamond Resources)، المتخصصة في التنقيب عن الماس، وعضو في مجلس إدارتها. وهو حاضر أيضاً في قطاع العقارات والكيمياء والقطاع المصرفي في السعودية وتركيا وكازاخستان فضلاً عن باكستان وماليزيا.

وصرّح مدير عام شركة (Global Diamond Resources) أنّ استثمار القاضي في الشركة تقرّر في لندن في العام ١٩٩٨، بحضور مستثمرين عرب وممثل عن أسرة... ابن لادن. وأضاف أنه وافق في حينها على مشاركته في رأس المال بمبلغ ٣ ملايين دولار[2] استناداً إلى الضمانات التي قدّمتها أسرة ابن لادن.

ووفقاً لمصادر أخرى، أوردت الولايات المتحدة اسم ياسين القاضي في العام ١٩٩٨، كأحد أكبر مساندي حركة حماس الإرهابية من الناحية المادية. وقررت وزارة العدل الأميركية، في تلك الفترة، تجميد موجوداته في مؤسسة مقرّها في شيكاغو وتحمل اسم (Quranic Literacy Institue). كما يشتبه بتورّط أحد العاملين في هذه المؤسسة، ويدعى محمد صلاح، في شبكة لتمويل حماس.

وهكذا، استطاع العملاء الفدراليون الأميركيون أن يثبّتوا أنّ ياسين القاضي حاول في العام ١٩٩١، إخفاء عملية إيداع مبلغ وقدره ٨٢٠ ألف دولار أميركي من أحد حساباته المصرفية في سويسرا، استخدمه محمد صلاح لاحقاً لشراء أسلحة لحماس.

---

1 – منظمة الأمم المتحدة، الوثيقة A\51\490، في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧.

2 – New york Times، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

واستناداً إلى معلوماتنا، يتولّى ياسين القاضي أيضاً إدارة الشركة الباكستانية (Shifa International Hospitals ltd)[1]، ومقرّها في إسلام أباد، ويشارك في مجلس إدارتها أحد أبناء أسرة بني محفوظ (فروع). ويمثّل ياسين على غرار الكثيرين غيره، انزلاق الشبكات المالية السعودية إلى الإرهاب، والصلات الوثيقة التي تربط أسرة ابن لادن بأسرة بني محفوظ في صميم هذه الشبكات.

وتظهر شركات أخرى علاقات بكمال أدهم، مسؤول الاستخبارات السعودية السابق والعنصر الفاعل في فضيحة (BCCI). ومن هذه الشركات:

(Arabian Shield Development Co) و(Delta International Ban SAE) اللتين يملك كمال أدهم أسهماً فيهما.

أما الدور الذي لعبه المقرّبون من خالد بن محفوظ في إدارة مصنع الشفاء للأدوية فيعكس وجود رجال أعمال سعوديين، من أصحاب النفوذ، في محيط أسامة بن لادن.

وكان رجل الأعمال السعودي صالح إدريس، وهو سوداني الأصل، قد اشترى مصنع الشفاء منذ شهر نيسان/ابريل ١٩٩٨، قبل أن تضربه الطائرات الأميركية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، بعد أن اعتبرت الولايات المتحدة أنّ المصنع يمكن أن ينتج مركّبات أسلحة كيميائية. وتقدّر وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أنّ أسامة بن لادن كان من أبرز المساهمين في المصنع، قبل هذا التاريخ، وكان يتدخل عبر شركات وهمية تشكّل واجهة له[2].

لكن دراسة أجراها مكتب التحريات الأميركي (Kroll Associates) شكك في إمكانية تطوير أسلحة كيميائية في المصنع. ومن دون أن نشكك في موضوعية نتائج الدراسة، نشير إلى أن مكتب محامين أميركي، (Akin, Gump, Strauss, Hauer) و(Feld)، طلب إجراء هذه الدراسة. وهذا المكتب يتولى الدفاع عن صالح إدريس، وهو الذي دافع في الماضي عن مصالح خالد بن محفوظ ومحمد العامودي.

في الواقع، هناك استثمارات عدة تربط صالح إدريس بخالد بن محفوظ ومحمد العمودي، وتسمح بتسليط الضوء على المصالح المرتبطة بمصنع الشفاء.

1- The Major Companies Database، ٢٠٠٠.

2- Policy Papers 2000، "Middle Eastern and Group State Sponsors"، ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

ويظهر دور صالح إدريس خاصة في شركة المجد للخدمات العامة (Al-Majd Genral Services ltd)[1]، ومقرّها يتطابق مع مقرّ شركة (Abu Fath Al-Tigani Investment Intena) في الخرطوم، وهي فرع مستقل لمصرف التضامن الإسلامي (Tadamon Islamic Bank)، المساهم في مصرف الشمال الإسلامي (Al Shamal Islamic Bank) أحد أبرز القنوات المالية لأسامة بن لادن في السودان.

كما يدير صالح إدريس أيضاً المؤسسة المالية التي تحمل اسم (Saudi Sudanese Bank)[2]، والتي يترأسها خالد بن محفوظ نفسه. وفي الثمانينات، كان صالح إدريس عضواً في مجلس إدارة المصرف السعودي (National Commercial Bank). وقد ظهر أنّ صالح إدريس شريك محمد العمودي (Al Amoudi) في الشركة البريطانية (M.S. Management ltd)، فضلاً عن نصر اللّه خان (قريب Nabella Khan)، مدير شركة (Casareen Retail International ltd) أحد فروع المجموعة السعودية ابن لادن).

وخالد بن محفوظ أحد أبرز المساهمين (٢٥%) في (International Bank of Yemen) إلى جانب (Bank of America) (٢٠%). ويترأس هذا المصرف اليمني أحمد كايد بركات (Ahmed Kaik Barakat) وعلي لطف الثور (Ali Lutf Al Thor). كما تملك أسرة بني محفوظ شركة نقل أثاث في المملكة العربية السعودية، تحمل اسم (Marei Ben Mahfouz and Ahmad Al Amoudi Co)[3] ومقرّها في جدّة، ويتواجد فيها محمد حسين العمودي. وأخيراً، مجموعة التأمين (Red Sea Insurance)[4]، في جدّة، نجد في الوقت نفسه أفراد أسرة ابن محفوظ وأحد أفراد أسرة بركات أحمد كايد بركات، رئيس (International Bank of Yemen).

أما محمد حسين العمودي فرئيس شركة (Al Amoudi Group) في المملكة العربية السعودية، وهي أحد أهم التكتلات في المملكة. ويتولى رئاسة الإدارة في هذه المجموعة علي بن مسلم (Ali Bin Mussallam)، المتورّط في قضية عقد التسلّح صواري-٢، والمقرّب من مؤسس (International Development Foundation) في لندن.

1- ICC Directors، ١٩٩٨

2- The Bankers Almanach، ١٩٩٩

3- IAC Company Intelligence، ١٩٩٧

4- IAC Company Intelligence، ١٩٩٧

زدّ على ذلك أنّ محمد حسين العمودي وخالد بن محفوظ مساهمان في (World Space)، وهو إتحاد للاتصالات الهاتفية، يهدف إلى تأمين الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية[1].

ولا تتألف كوكبة بني محفوظ من استثمارات مربية وحسب، لكن شخصية مؤسسها أعطت بعداً آخر لعلاقات العمل التي عقدها في السابق لا سيّما مع الولايات المتحدة.

ويقدّم أحد المصارف الباكستانية التي يعتبر هو المساهم الرئيسي فيه، مثالاً واضحاً على ذلك. وهذا المصرف هو (Prime Commercial Bank)، ومقرّه في لاهور في باكستان، ويديره المواطن السعودي (Sami Mubarak Baarma)، المولود في العام ١٩٥٥، بالتعاون مع (Saeed Chaudhry) وعبد الرحمن بن خالد بن محفوظ.

و (Sami Mubarak Baarma) أحد مدراء (SNCB Securities Limited) في لندن، وهي فرع مالي آخر لبني محفوظ. كما يدير، لحساب (NCB)، الشبكة المالية (Middle East Capital Group)، (MECQ) ومقرّها في لبنان، وأحد مدرائها هو هنري سركيسيان، مدير شركات عدة من مجموعة ابن لادن. كما يتولى مسؤولية الفرع الدولي لمصرف (National Commercial bank) السعودي، وأصبح، بفضل نفوذه في باكستان، عضواً في اللجنة الاستشارية لمجموعة (Carlyle Group) الأميركية.

ويترأس صندوق الاستثمار (Carlyle Group) شخصيات عدّة مقرّبة من الرئيس الأميركي السابق جورج بوش أو ابنه، رئيس الولايات المتحدة الحالي[2].

ويشمل مجلس إدارته خاصة كبار مسؤولي فريق بوش: جايمس بايكر III، وزير الخارجية السابق للرئيس بوش، فرانك كارلوتشي (Frank C.Carlucci)، وزير دفاع سابق في عهد الرئيس رونالد ريغن، ريشارد دارمن (Richard G.Darman)، مدير سابق لمكتب الإدارة والميزانية في عهد الرئيس بوش بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، وجون سنونو (John Sununu)، امين سرّ البيت الأبيض في عهد جورج بوش الأب.

كما يساهم في هذا الصندوق، وبمبلغ غير محدد، الأمير السعودي الوليد بن طلال، ابن أخ الملك فهد. حتى أنّ الرئيس الأميركي جورج بوش الأب، كان عضواً في مجلس إدارة أحد فروع (Carlyle Group) المستقلة، وهو شركة (Caterair)، وذلك ما بين العام ١٩٩٠ و١٩٩٤.

1- Space Business News، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ ، "Worldspace Reveals Identity of Investors"

2- Hoover's Company Profile ،٢٠٠١

ويملك خالد بن محفوظ، كما أوردنا سابقاً، مقرّاً ثانوياً في حيّ (River Oaks) في هيوستن، يمضي فيه أوقات فراغه.

في العام ١٩٨٧، شارك مموّل سعودي غامض، يدعىعبد اللّه طه بخش (Abdullah Taha Bakhsh)، في رأسمال شركة نفط، أسسها في تكساس شخص يحمل اسم جورج بوش، وتولى إدارتها ابنه جورج بوش في العام ١٩٨٦ ولغاية العام ١٩٩٣[1].

وهدفت هذه العملية إلى إعادة رسملة الشركة التي تمرّ بأزمة. وتدخّل هذا المستثمر السعودي، الذي لم يكن سوى شريك خالد بن محفوظ وغيث فرعون، ليصبح مساهماً بنسبة ١١,٥%[2] في (Harken Energy Corp).

أما ممثله لدى (Harken Energy) فليس بالشخص المجهول. إنه طلعة عثمان (Talat Othman) المولود في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٣٦ في بيتونيا في فلسطين، وهو عضو إلى جانب فرانك كارلوتشي[3]، في المجلس الأميركي لسياسة الشرق الأوسط (Middle East Policy Council)، أعرق مجلس أبحاث أميركي.

وهؤلاء المستثمرون يعرفون بعضهم بعضاً، ويرتادون مجالس الإدارة نفسها منذ أكثر من عشر سنوات، مع شخص يدعى سالم بن لادن، شقيق أسامة بن لادن الذي توفي، كما ذكرنا سابقاً في حادث طائرة في تكساس في العام ١٩٨٨.

لهذا، لن نتفاجأ حين نجد بين المساهمين في رأسمال شركتين أخريين محدودتي المسؤولية، يملكها جورج بوش الابن (Arbusto 80 ltd, Arbusto 79)، اسم جايمس باث (James R.Bath). وهو مموّل تكساسي معروف، استثمر في أواخر السبعينات ٥٠ ألف دولار لدفع هاتين الهيكليتين. ويمثّل باث مصالح سالم بن لادن في الولايات المتحدة بموجب اتفاق إدارة موقّع في العام ١٩٧٦. وسيتبيّن لاحقاً، في العام ١٩٩٣، وفي وثيقة رسمية اميركية، أنه الممثل القانوني لمصالح خالد بن محفوظ أيضاً.

1- ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، Directory of Corporate Affiliations, National Register, 1999 S&P Daily News، Reuters، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

2- Amendment no 1 –Sec Document 13d ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ Mergers and Acquisition Database

3- ١٩٩٩، MEPC

واندمجت الشركتان اللتان أسسهما جورج بوش الابن مع Harken Energy فاختفى أثر هذه الصفقات مع مرور الوقت. وكان خالد بن محفوظ ناشطاً للغاية في تلك الفترة في تكساس. وفي إفادته امام السلطات وتحديداً شبكة مكافحة الجرائم المالية (Financial Crimes Enforcement Network) (FINCEN)، ادّعى جايمس باث انه يملك شركة (Skyway Aircraft Leasing ltd)، التي تبيّن أنها تعود لخالد بن محفوظ[1].

في العام ١٩٩٠، أمّن هذا الأخير لجايمس باث قرضاً بقيمة ٤،١ مليون دولار، مما سمح له بشراء جزء من مطار هوستن في تكساس. لكن بعد وفاة سالم بن لادن في العام ١٩٨٨، استعاد خالد بن محفوظ هذه الحصة[٢].

لكن امبراطورة ابن محفوظ تشاطر الولايات المتحدة اهتماماتها النفطية في آسيا الوسطى، حول بحر قزوين، محط أنظار الشركات النفطية الأميركية.

وقد وقّعت شركة (Nimir Petroleum)، التي يديرها خالد بن محفوظ، في السنوات الأخيرة، عقود تنقيب واستثمار في دول الخليج وآسيا الوسطى الرئيسية، بدءاً من عُمان وصولاً إلى كازاخستان وحتى إلى فنزويلا.

وفي العام ١٩٩٤،وافقت (Nimir Petroleum) على التعاون والاتحاد مع الشركة السعودية (Delta Oil Company)، التي تحاول منذ سنوات الحصول على عقد إنشاء خط أنابيب غاز ونفط بين تركمانستان وباكستان عبر... أفغانستان. أما الشريك الرئيسي لهذا الاتحاد الذي شُكّل لإتمام المشروع البالغة كلفته ٥ مليارات من الدولارات، فهو العملاق الأميركي (Unocal Corp)[٣]. وقد وصلت المفاوضات الجارية مع طالبان إلى حائط مسدود، فاعتمد اتحاد (Delta Oil-Urocal) على دعم خالد بن محفوظ في هذه المسألة.

لكن خالد بن محفوظ لم يكن المستثمر السعودي الوحيد المتهم بنفط آسيا الوسطى في تلك الفترة. فقد عملت مجموعة (Dallah Albaraka)، التي يملكها صالح عبد اللّه كامل، على استثمار بعض المواقع في كازاخستان في أوزبكستان وذلك منذ العام ١٩٩١.

1- United Financial Group, SEC 1993

2- The Houston Chronicle، ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢، "Feds Investigate Entrepreneur Allegedly Tied to Saudis"

3- ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، Arab Press Service Organisation

حلقة أخرى غير معروفة من كوكبة مصرف (BCCI)، هي دخول الأبطال الرئيسيين في هذه القضية إلى عالم صناعة الكماليات، عبر مجموعة مالية في الخليج يديرها رجال خالد بن محفوظ.

في العام ١٩٨٢، أنشأت مجموعة من المستثمرين من الشرق الأوسط مؤسسة مالية تهدف إلى تشكيل محفظة سندات من الأصول المتنوّعة، تقدّر قيمتها اليوم بأكثر من ٥ مليار دولار، وتركّز على شراء الأسهم والحصص في شركات وفي مؤسسات معروفة ومستقرة وثابتة مالياً في قطاعات النشر والتوزيع والساعات والكماليات.

وهكذا، أسست صفوة عالم المال والبترول في المنطقة أيّ نمير كيردار (Nemir Kirdar)، رجل أعمال عراقي، مدير سابق لمصرف (Chase Manhattan) في الخليج الفارسي؛ أحمد علي كنعو (Kanoo)، الذي توفي في العام ١٩٩٧؛ أحمد زكي يماني وزير نفط سابق في المملكة العربية السعودية؛ وعبد الرحمن سليم العتقي (Al Ateeqi)[1]، وزير النفط السابق في الكويت، شركة (Investcorp) وجعلت مقرّها في المنامة، عاصمة البحرين.

وسُجّلت شركة (Investcorp) القابضة في الجزر الكايمان باسم (Investcorp Holding)، أما فرعها الرئيسي المستقل الذي يراقب كافة النشاطات الدولية فسجّل في اللوكسمبورغ باسم (Investcorp SA).

وقد أُنشئت (Investcorp) على الأسس نفسها التي اعتمدت لإنشاء مصرف (BCCI) في العام ١٩٧٢، بعد أن استوحى المؤسسون من حركات الاستقلال والتحرر المالية للخليج الفارسي بعد أزمة النفط الأولى، لا سيما في مواجهة المؤسسات المالية الغربية الكبرى.

أُسس الكيانان، وإن لم تكن أهدافهما واحدة، فالـ (BCCI) مؤسسة مصرفية في حين أن (Investcorp) مؤسسة استثمار، بدعم من سلطات الإمارات ومن مستثمرين سعوديين ومن مصارف غربية (Bank of America) بالنسبة لمصرف (BCCI) و(Chase Manhattan) بالنسبة إلى (Investcorp). وبالإضافة إلى ذلك، سُجّلت الشركات القابضة في كلتي الحالتين في المراكز نفسها (جزر الكايمان واللوكسمبورغ).

ويصل التشابه بين الكيانين إلى الأوجه الرأسمالية. ففضلاً عن المديرين الرئيسيين (عبد الرحمن سليم العاتقي، رئيس مجلس إدارة، ونمير كيردار، مدير عام) وممثلي حكومة الإمارات، تضم

1- Hoover's Company Profile ،٢٠٠٢.

(Investcorp) هيئة إدارة من ١٨ عضواً يمثلون المساهمين الأساسيين في المجموعة ومعظمهم من المساهمين في (BCCI).

ومن بين هؤلاء الأشخاص، نجد على الأقل أربعة يمثلون مصالح رجال أعمال سعوديين لعبوا دوراً بارزاً في مصير مصرف (BCCI)، أو لديهم صلة وثيقة بهم. ونعني بكلامنا هذا عبد الله طه بخش، ومحمد عبد الله الزميل، وبكر محمد بن لادن وعمر العقاد (Omar Al Aggad).

وقد مثّل عبد الله طه بخش، الذي ذكرناه سابقاً، مصالح أسرة ابن لادن في الولايات المتحدة، ما بين العام ١٩٧٦ والعام ١٩٨٢. وهو شريك خالد بن محفوظ وممثل مصالحه المالية في الشرق الأوسط. وقد ذكرت مصادر عدة أنه يمثّل مصالح خالد سليم بن محفوظ، في مجلس إدارة (Investcorp)، وأنّ هذا الأخير يملك أكثر من ٢٥% من رأسمال المؤسسة المالية بواسطته.

محمد عبد الله الزميل، المولود في العام ١٩٣٦، هو أحد مدراء بنك البحرين الإسلامي (Bahrain Islamic Bank BSC)، البارزين. وتملك المؤسسة المالية حصصاً وأسهماً في حوالي ٢٠ مصرفاً في العالم، ومنها (Tadamon Islamic bank)، المساهم الأبرز في مصرف (Al Shamal Islamic bank)، المشار إليه آنفاً عند الحديث عن استثمارات أسامة بن لادن الشخصية.

فضلاً عن ذلك، يدير محمد عبد الله الزميل، المجموعة العائلية (Al Zamil Company) (السعودية)، التي يعتبر خالد بن محفوظ المساهم الأبرز فيها.

أخيراً، نشير إلى أن ابنه حمد الزميل هو شريك خالد بن محفوظ في المجموعة الإعلانية تمامى للدعاية والعلاقات العامة والتسويق (Tihama for Advertising, public Relations and Marketing)، ومقرّها في جدّة في السعودية. ويترأس هذه الشركة صالح عبد الله كامل، الرئيس السابق لمصرف البركة – السودان (Al baraka Bank)، والمساهم في (Tadamon Islamic Bank) المرتبط بمصرف الشمال، المرتبط بدوره بأسامة بن لادن.

أما بكر محمد بن لادن، المولود في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٧، والسعودي الجنسية، فشقيق أسامة ابن لادن، وهو يدير المجموعة العائلية (Binladen Group) منذ العام ١٩٨٨. وتضم هذه المجموعة مؤسسات عدة مشتركة مع خالد بن محفوظ، لا سيما عبر الشركة المالية (Saudi Investment Company)، (SICO)، التي أسست في العام ١٩٨٠. وقد أسست الشركة التي يديرها يسلم بن لادن (Yeslam)، شقيق أسامة بن لادن، في الثمانينات، مجموعة من الشركات الواجهة، التي

سجلت في جزر الكايمان والبهاماس وايرلندا. وتدير هذه الشركات، بشكل عام، شركة (SICO) فضلاً عن شركاء من محيط (BCCI).

عمر العقاد، المولود في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٢٧ في يافا في فلسطين، وهو سعودي الجنسية، مستثمر من أصحاب الأصول في المملكة العربية السعودية.

وهو مساهم أيضاً في الجمعية الخيرية السويسرية (Welfare Association) التي تهدف إلى تشجيع تطلعات الشعب الفلسطيني. والملفت في الأمر أن مدير هذه الجمعية هو عبد المجيد شومان، الرئيس السابق لشركة (Saudfir)، وهي شركة مالية سويسرية تابعة لتاجر الأسلحة الباكستاني عباس غوكال (Abbas Gokal)، مؤسس مصرف (BCCI) وأحد أبرز المساهمين فيه. وقد حكم على هذا التاجر بالسجن لمدة ١٤ سنة، في العام ١٩٩٧، في إطار تصفية المصرف في بريطانيا، بعد أن اتهم باختلاس الأموال وبالتواطؤ الاحتيالي. وأكّدت محكمة الاستئناف في لندن هذا الحكم في آذار من العام ١٩٩٩.

لم تكن استثمارات (Investcorp) حكيمة دائماً، وتؤكّد هذه الاتهامات التي توجّه إليها في قضايا عدة، لا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حيث اتهمت بالاحتيال وبعدم احترام قواعد المحاسبة.

وشركة (Investcorp) ليست بغريبة، كما رأينا، عن إطار مصرف (BCCI) في بداية الثمانينات، ولا سيما كشف عدد من الصفقات الاحتيالية في تلك المرحلة. ولودّ المساهمون فيها تنويع موجوداتهم عبر تشكيل مجموعة صحيحة وقانونية مالياً وسياسياً.

إن العلاقات المتشابكة بين أسرة بني محفوظ والعناصر الفاعلة في فضيحة (BCCI) من جهة وشبكات أسامة بن لادن من جهة أخرى، تعكس وجود ثغرات في الوسط المالي السعودي.

أن يسمح هذا المصرفي أو ذاك، بنقل أموال إلى هذه المنظمات، بسبب عدم تنبّهه وعدم حذره، أمر يمكن فهمه. لكن حالة بني محفوظ تتعدّى هذه التطوّرات أو المخططات الكلاسيكية، التي أنقذت إلى حدّ ما عدداً من موظفي المصرف الكبار الذين وجدوا أنفسهم أحياناً متورطين رغماً عنهم في صفقات مشبوهة.

يعكس خالد بن محفوظ الحيوية والقوة المصرفية للسعودية، وهو يستمد نفوذه مباشرة من ملكه الذي يعتبره أفضل زبائنه أيضاً. في هذه المملكة المتعددة الأوجه، اختار خالد وجه التستّر في حين اختارت المملكة، خلال سنوات، وجه المراعاة لا بل التواطؤ.

وجسّد خالد بن محفوظ مؤقتا، الإدارة غير الرسمية لتناقضات المملكة في علاقتها بابن لادن الذي أضحى إرهابياً والذي كان عليها أن تنكره وتنبذه.



الخاتمة

أنهى أسامة بن لادن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تاريخاً طويلاً من الخدمات والتحالفات المخالفة للطبيعة التي حدّدت ودعمت أحياناً، لكن لطالما قوّت المدافعين عن إسلام أصوَلي.

مموّلون من بين الأبرز في العالم، عائلة من مؤسسي المملكة العربية السعودية، صداقات أفغانية أقرب إلى الانتهازية منها إلى الاستراتيجية الذكية، أعمال سيئة في ليبيا بالتعاون مع أصدقاء بريطانيين، رجل يلاحقه مكتب التحقيقات الفدرالي إنما لا تتعرض له وزارة الخارجية، أوقفه المسؤولون السياسيون الغربيون لكن العقيد القذافي يلاحقه دون هوادة، أصدقاء من الطالبان، لا تنفك الدبلوماسية الأميركية تصالحهم قبل أن تقصفهم.

إن أسامة بن لادن خليط من كل هذا.

لكن، وخلافاً لما يدّعيه البعض، لمراعاة هذه الأنظمة الملكية النفطية الكريمة مع المعترفين بفضلها، أسامة بن لادن لا يمثل القائد الإرهابي المتطرّف، الذي أعماه تعصّب تملّكه خلال الحرب ضد السوفيات.

ما ينبغي أن يستوقفنا في سيرة حياته، إذا ما عدنا بالزمن إلى الوراء، هو التساؤل عمّا إذا كانت هذه الاعتداءات عمل شخص مختل، فهذا الابن المتحدّر من عائلة عريقة، اكتفى باتباع مصير

بلاده، وبالقتال بالأسلحة التي سلمناه إياها، أيّ العمل المدمّر والمخرب وحرب العصابات والدعاية التي أصبحت طرق التصرف ولا سيما طرق التفكير للدفاع عن القيم الأغلى والأثمن.

ما من احد في البلدان الغنية يمكنه أن يتهرب من قراءة ناقدة لسنوات السياسة الخارجية الخمسين الماضية، لا سيما السياسة النفطية. فمعها يرتكز نمونا الاقتصادي على تحالفات مع ديكتاتوريات نفطية ويشجع هذه الأخيرة على تعزيز المعتقدات الأكثر تخلفاً.

عاجلاً أم آجلاً، سيفتح ملف الإرهابيين، وشركائهم وربما الدول التي تستقبلهم وتدعمهم موضوعياً. لكن يبقى ملف أولئك الذين يلهمونهم ويموّلونهم، فعلاً أو سهواً أو مصلحةً.

ملحق رقم I

١٩٥٧ ولادة أسامة بن لادن في الرياض، وهو الطفل السابع عشر لأسرة تتألف من ٥٢ فرداً، ولأب ولد في اليمن، ويدعى محمد بن لادن.

١٩٧٩ حاز أسامة بن لادن على دبلوم في الهندسة المدنية من جامعة الملك عبد العزيز في جدّة.

١٩٧٩ في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر، احتاح الجيش الروسي أفغانستان. غادر أسامة بن لادن السعودية ليلتحق بالمقاومة الأفغانية.

١٩٨٠ – ٨٦ شارك أسامة بن لادن في تنظيم مقاومة المسلمين في أفغانستان.

١٩٨٨ أسس أسامة بن لادن تنظيم القاعدة، وهدفه تجنيد المقاومين الأفغان وتمويل المقاومة.

١٩٨٩ في ٣٠ حزيران / يونيو، استلمت الجبهة الإسلامية الوطنية السلطة في السودان.

١٩٨٩ بعد انسحاب السوفيات من افغانستان، عاد أسامة بن لادن إلى السعودية حيث قدّم الدعم لحركات المعارضة وبدأ العمل في المجموعة العائلية ابن لادن.

١٩٩٠ في ٢ آب / أغسطس، العراق يجتاح الكويت.

١٩٩١ في شهر نيسان / ابريل، غادر أسامة بن لادن السعودية بعد معارضته للتحالف بين المملكة والولايات المتحدة. توجّه إلى أفغانستان، ثم انتقل منها إلى الخرطوم في السودان التي تستقبل المسلمين من دون تأشيرات دخول.

١٩٩١ أنشأت الولايات المتحدة قواعد عسكرية لها في السعودية.

١٩٩٢ حدّد أسامة بن لادن أسس تنظيم القاعدة: مواجهة المجموعات الإرهابية الشيعية، رفض الوجود الأميركي على أرض السعودية، مواجهة القوت الأميركية المتمركزة في افريقيا، لا سيما في الصومال.

وفي الوقت نفسه، أسس شركات عدة في الخرطوم لتمويل نشاطاته السياسية. لحق به ٤٨٠ مقاتل أفغاني.

١٩٩٢ في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر، انفجار قنبلة في فندق في عدن، تنزل فيه القوات الأميركية في إطار العملية الإنسانية في الصومال. سائحان نمساويان لقيا حتفهما في هذا الهجوم. الأميركيون يؤكّدون ضلوع منظمة أسامة بن لادن في القضية.

١٩٩٣ اعتبرت السودان دولة تدعم الإرهاب. مقاتلو أسامة بن لادن يحاولون الحصول على مركّبات أسلحة نووية.

١٩٩٣ في ٢٦ شباط / فبراير، اعتداء على مركز التجارة العالمي في نيويورك.

١٩٩٣ في ٣ و٤ تشرين الأول/ اكتوبر، مقتل ١٨ عسكرياً أميركياً في موغاديشو في الصومال. يتردّد الأميركيون في اتهام أسامة بن لادن، ممّا يثير جدلاً في وسط أجهزة الاستخبارات.

١٩٩٤ في شهر كانون الثاني/ يناير، تتردد معلومات حول تمويل أسامة بن لادن لحوالي ٣ مخيمات تدريب في شمال السودان، حيث يتلقّى مقاتلون من دول عدّة تدريبات عسكرية.

١٩٩٤ في ١٠ آذار / مارس، اغتال أسامة بن لادن و٣ شركاء له مواطنين المانيين في سرت في ليبيا، أحدهما عضو في أجهزة مكافحة التجسس.

١٩٩٤ في ٩ نيسان / إبريل، قرّرت الحكومة السعودية تجريد أسامة بن لادن من جنسيته وتجميد أمواله بسبب دعمه للحركات المتطرفة.

١٩٩٥ أسامة بن لادن ينشئ مخيمات تدريب عدّة في شمال اليمن، على الحدود مع السعودية.

١٩٩٥ في شهر شباط / فبراير، توقيف رمزي يوسف، المحرّض على الاعتداء على مركز التجارة العالمي، في باكستان وتسليمه إلى الولايات المتحدة. عناصر التحقيق تشير إلى علاقة أسامة بن لادن بالأمر.

١٩٩٥ في شهر حزيران / يونيو، محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا. أسامة بن لادن موّل العملية على الأرجح.

١٩٩٥ في شهر آب / أغسطس، دعا أسامة بن لادن إلى شنّ حرب عصابات على القوات الأميركية في السعودية، وذلك في رسالة مفتوحة وجّهها إلى الملك فهد.

١٩٩٥ في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر، مقتل خمسة أميركيين وهنديين في اعتداء على مبنى الحرس الوطني السعودي في الرياض. أسامة بن لادن ينكر تحريضه على هذه العملية إنما يهنئ نفسه بها.

١٩٩٦ في شهر أيار / مايو، طردت السودان أسامة بن لادن الذي عاد إلى أفغانستان.

١٩٩٦ في ٣١ أيار / مايو، إعدام أربعة سعوديين متّهمين بالاعتداء على المنشآت في الرياض.

١٩٩٦ وقّع الرئيس كلينتون، في ربيع ذاك العام، على أمر سرّي للغاية يجيز للسي أي إي استخدام كافة الوسائل اللازمة للقضاء على شبكة القاعدة.

١٩٩٦ في ٢٥ حزيران / يونيو، دمّرت شاحنة محمّلة بالمتفجّرات منشأة عسكرية أميركية في الظهران، ممّا أدّى إلى مقتل ١٩ عسكرياً أميركياً. أشار المحققون الأميركيون إلى تورّط أسامة بن لادن.

١٩٩٦ في ٢٣ آب / أغسطس، اسامة بن لادن يعلن الحرب على الولايات المتحدة، ويطالب بانسحاب قواتها من شبه الجزيرة العربية، ويدعو إلى تحرير الأراضي المقدسة وإلى الإطاحة بالنظام السعودي. كما دعا الحركات الأصولية إلى الانضمام إليه في قتاله.

١٩٩٨ في شهر شباط / فبراير، دعا أسامة بن لادن ومجموعات إسلامية أخرى إلى قتل الأميركيين، حتى المدنيين منهم، في كافة أنحاء العالم.

١٩٩٨ في ١٦ آذار / مارس، أصدرت ليبيا أول مذكرة توقيف دولية بحق أسامة بن لادن و٣ من شركائه بتهمة القتل.

١٩٩٨ في ٨ حزيران / يونيو، أدانت المحكمة العليا في نيويورك أسامة بن لادن بتهمة "التواطؤ على مهاجمة المنشآت العسكرية الأميركية".

١٩٩٨ في ٦ آب / أغسطس، وجّهت حركة الجهاد في مصر تحذيراً إلى الولايات المتحدة، معلنة أن أمريكا ستتلقى "رسالة واضحة وصريحة".

١٩٩٨ في٧ آب / أغسطس، انفجاران متزامنان في السفارتين الأميركيتين في نيروبي في كينيا، يوقع ٢١٣ ضحية، وفي دار السلام في تنزانيا، يوقع ١١ ضحية.

١٩٩٨ في ٢٠ آب / أغسطس، الجيش الأميركي يرد بتدمير مخيمات تدريب في أفغانستان ومصنع أدوية "الشفا" في السودان، المشتبه بتورطه في تصنيع أسلحة حربية، الحكومة السودانية تنفي هذه الادعاءات. إدراج اسم أسامة بن لادن على لائحة الأشخاص المشتبه بتورطهم في عمليات الإرهاب والذين يمكن مصادرة أموالهم.

١٩٩٨ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر، أسامة بن لادن متّهم للمرة الثانية في الولايات المتحدة، في قضية الاعتداء على السفارتين الأميركيتين في إفريقيا.

١٩٩٩ في ١٦ كانون الثاني / يناير، وزارة العدل الأميركية تتهم مجدداً أسامة بن لادن و١١ شخصاً آخرين بالاعتداء على السفارتين الأميركيتين.

٢٠٠١ في ٢٩ أيار / مايو، إدانة ٤ اعضاء من شبكات أسامة بن لادن في قضية الاعتداء على السفارتين الأميركيتين. صدر بحق المشتبه بهم حكماً بالسجن المؤبّد.

٢٠٠١ ١١ أيلول / سبتمبر، ضربت طائرتان مدنيتان مخطوفتان، البرجين التوأم لمركز التجارة العالمي، في حين تحطمت الطائرة الثالثة على البنتاغون، وسقطت الرابعة في بنسلفانيا. وشكّل هذا الاعتداء الأعنف في تاريخ الإرهاب إذ أدّى إلى سقوط ٤٠٠٠ قتيل.

الملحق رقم II

الوثيقة التالية مستند فريد، لم ينشر يوماً. وهي مذكرة التوقيف الدولية الأولى التي صدرت بحق أسامة بن لادن. أصدرت مذكرة التوقيف هذه في ١٦ آذار / مارس ١٩٩٨، بناءً على طلب ليبيا، وبتهمة القتل وحيازة أسلحة نارية بصورة غير مشروعة. وقد اعتبر أسامة بن لادن منفذاً لجريمة القتل التي ارتكبت في ١٠ آذار / مارس ١٩٩٤ في ليبيا. عمّم الانتربول مذكرة التوقيف هذه اعتباراً من ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٨.

الملحق رقم III

الوثيقة المرفقة هي النشرة الحمراء التي يصدرها الانتربول، أي المعطيات المتعلقة بأسامة بن لادن كما وردت في ملفات المنظمة الدولية للشرطة. تُحدّث هذه الوثيقة بانتظام، ممّا يسمح لأجهزة الشرطة في العالم بأن تحصل على المعلومات الأساسية المتعلقة بهوية أسامة بن لادن والجرائم المنسوبة إليه.

الأولوية: عادي

التاريخ: ٦ آذار/مارس ٢٠٠٠

من: انتربول واشنطن

مرجعنا: 19980909401\SPC

الموضوع: أسامة بن لادن، مواليد ١٩٥٧

شخص مطلوب للمحاكمة

١- بيانات حول هويته

تحذير: هذا الشخص مسلّح وخطير

١,١- الشهرة الحالية: ابن لادن

١,٢- الشهرة عند الولادة/ الشهرة السابقة: ابن لادن

١,٣- الاسم: أسامة

١,٤- الجنس: ذكر

١,٥- تايخ ومكان الولادة: ١٩٥٧ (التاريخ المحدّد مجهول) جدّة، المملكة العربية السعودية

١,٦- اسم الأب وشهرته: عبد الرحمن عوض بن لادن

١,٧- اسم الأم وشهرتها: مجهولان

١,٨- نتيجة التحقق من هويته: هويته مؤكدة

١,٩- الجنسية: سعودي (مؤكدة)

غير متوفرة: وثائق الهوية: رقم جواز السفر: مجهول. معلومات أخرى حول هويته: غير متوفرة

١,١٠- وثائق الهوية: رقم جواز السفر: مجهول. معلومات أخرى حول هويته: غير متوفرة

١,١١- يعرف باسم: أسامة بن محمد بن لادن؛ شيخ أسامة بن لادن؛ أبو عبدالله، مجاهد، شيخ؛ حج؛ القاقا؛ المدير

١,١٢- أوصافه: الطول 195.6 سم

الوزن 67.5 كلغ

لون الشعر أسود

لون العينين بني

السحنة حنطية

1.13- علامات فارقة: له لحية وشاربان، قد يستعين بعصا عند المشي

1.14- المهنة: رجل دين، تاجر أسلحة

1.15- يتكلم العربية

1.16- الدول/ المناطق التي قد يزورها: الشرق الأوسط، جنوب غرب آسيا

1.17- معلومات إضافية: إن المعني موضوع نشرة حمراء، رقم المراقبة A-268\5-1998، رقم الملف 20232\1998، صادرة بناءً على طلب انتربول ليبيا بتهمة قتل مواطنين ألمانيين في العام ١٩٩٤.

٢- معلومات قضائية

2.1- ملخص وقائع القضية: إن ابن لادن مطلوب لتورطه في عملية تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وفي تنزانيا، في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨. وابن لادن زعيم "القاعدة"، وهي مجموعة تواطأت على ارتكاب أعمال عنف ضد الولايات المتحدة، ولا سيما في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، حين أصدر ابن لادن دعوة إلى الجهاد ضد الأميركيين في شبه الجزيرة العربية، سمح بموجبها لأتباعه بارتكاب أعمال عنف ضد الولايات المتحدة. وفي شباط/فبراير من العام ١٩٩٨، وقّع ابن لادن فتوى تسمح بقتل المدنيين الأميركيين في أيّ مكان في العالم. وقد كرّر ابن لادن دعوته هذه خلال مؤتمر صحفي عقده في أيار / مايو ١٩٩٨. خلال شهريّ تموز / يوليو وآب / أغسطس من العام ١٩٩٨، حضّر أعضاء القاعدة لتفجيرات قرب سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، وفُجّرت السفارتان في الواقع، في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، فسقط حوالي ٢١٦ قتيلاً في كينيا وحوالي العشرة قتلى في تنزانيا.

2.2- شركاؤه: محمد عاطف؛ وديع الحاج؛ محمد صادق عودة؛ محمد راشد داوود الأوحلي؛ مصطفى محمد فضيل؛ خلفان خميس محمد؛ أحمد خلفان غيلاني؛شيخ أحمد سليم سويدان؛ فهد محمد علي مسلم.

2.3- التهمة: القتل؛ التواطؤ على القتل؛ مهاجمة منشأة أميركية.

2.4- القانون الذي يُعنى بهذه الجرائم: الباب ١٨ من قانون الولايات المتحدة، الأقسام 844(f),2332(b)، و930(a)

2.5- العقوبة القصوى المحتملة: السجن المؤبد.

2.6- تاريخ التقادم: ——————

2.7- مذكرة التوقيف: رقم S(2)98CR.1023، صادرة في ١٩٩٨/١٢/١٦ عن السلطات القضائية في نيويورك (الولايات المتحدة).

اسم القاضي: ثيودور كاتز، قاضي تحقيق في الولايات المتحدة.

2.8- سجل إدانة/حكم متوفر لدى الأمانة العامة بلغة الدولة الطالبة: لا

٣- الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حال العثور عليه: توقيفه احترازياً

- في حال العثور عليه، يجب على المكتب الوطني المركزي المعني إبلاغ المكتب الوطني المركزي الطالب (مع ذكر المرجع والتاريخ) والأمانة العامة بذلك.
- إذا ما اعتبر البلد المعني النشرة الحمراء طلب توقيف احترازي صالح، ينبغي عليه توقيف الفار احترازياً عند العثور عليه.

استرداده

- يرجى الإشارة إلى نوعية الطلب (قبل طلب تعميم نشره حمراء، يجب على المكتب الوطني المركزي أن يتأكد من أنّ السلطات القضائية في بلاده ستطلب الاسترداد):
- سيُطلب الاسترداد من أيّ بلد تربطه بالبلد الطالب معاهدة استرداد ثنائية، أو اتفاقية استرداد أو أيّ نوع من الاتفاقيات أو المعاهدات التي تضم بنوداً عن الاسترداد تشمل الجرائم المشار إليها.

أو

٢- سيطلب الاسترداد من أيّ بلد تربطه بالبلد الطالب معاهدة استرداد ثنائية أو اتفاقية استرداد أو أيّ نوع من الاتفاقات أو المعاهدات التي تضم بنوداً عن الاسترداد تشمل الجرائم المشار إليها، باستثناء الدول التالية.

أو

٣- سيطلب الاسترداد من أي بلد تربطه بالبلد الطالب معاهدة استرداد ثنائية أو اتفاقية استرداد أو أيّ نوع من الاتفاقات أو المعاهدات التي تضم بنوداً عن الاسترداد تشمل الجرائم المشار إليها، كما سيطلب من الدول التالية: أيّ دولة يمكنها تسليم المعني للتهم المشار إليها وذلك استناداً إلى قوانينها.

أو

٤-سيطلب الاسترداد من أيّ بلد تربطه بالبلد الطالب معاهدة استرداد ثنائية أو اتفاقية استرداد أو أي نوع من الاتفاقيات أو المعاهدات التي تضم بنوداً عن الاسترداد تشمل الجرائم المشار إليها؛ كما سيطلب الاسترداد من أيّ دولة يمكنها تسليم الفار للتهم المشار إليها وذلك استناداً إلى قوانينها، باستثناء الدول التالية.

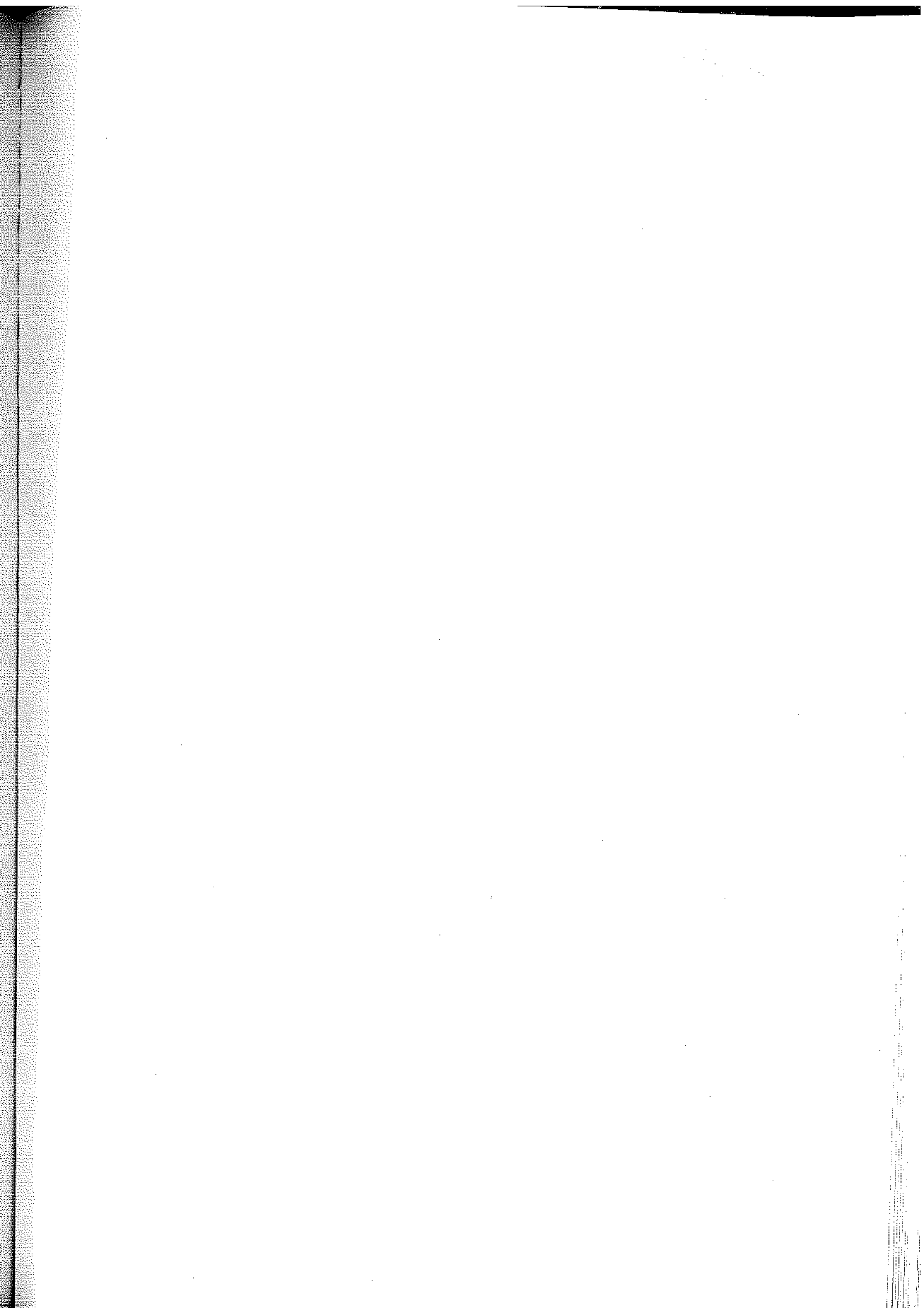
المكتب الوطني المركزي الطالب:

انتربول واشنطن

وزارة العدل الأميركية

واشنطن DC 20530

رقم الهاتف: ٢٠٢-٦١٦-٩٠٠٠



ملحقات وتعديلات للنشرات الدولية التي صدرت

ملحق

التاريخ ٤/٤/٢٠٠٠

الشهرة: ابن لادن

الاسم: أسامة

تاريخ الولادة: ١٩٥٧/٣/١٠

رقم الملف: 1998\20232

رقم المراقبة: A-268\5-1998

من انتربول واشنطن:

يشكّل أسامة بن لادن الآن موضوع النشرة الحمراء ذات رقم الملف 1998\20232، ورقم المراقبة A-326\4-2000، الصادرة بناءً على طلب انتربول واشنطن، بتهمة التواطؤ على قتل مواطنين أميركيين عبر تفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا (دار السلام) وفي كينيا (نيروبي) في ٧آب ١٩٨٨.

شركاؤه:

-أحمد خلفان غيلاني، مواليد ١٤ آذار/مارس ١٩٧٤، موضوع النشرة الحمراء ذات رقم الملف 1999\4424، ورقم المراقبة A-329\4-2000.

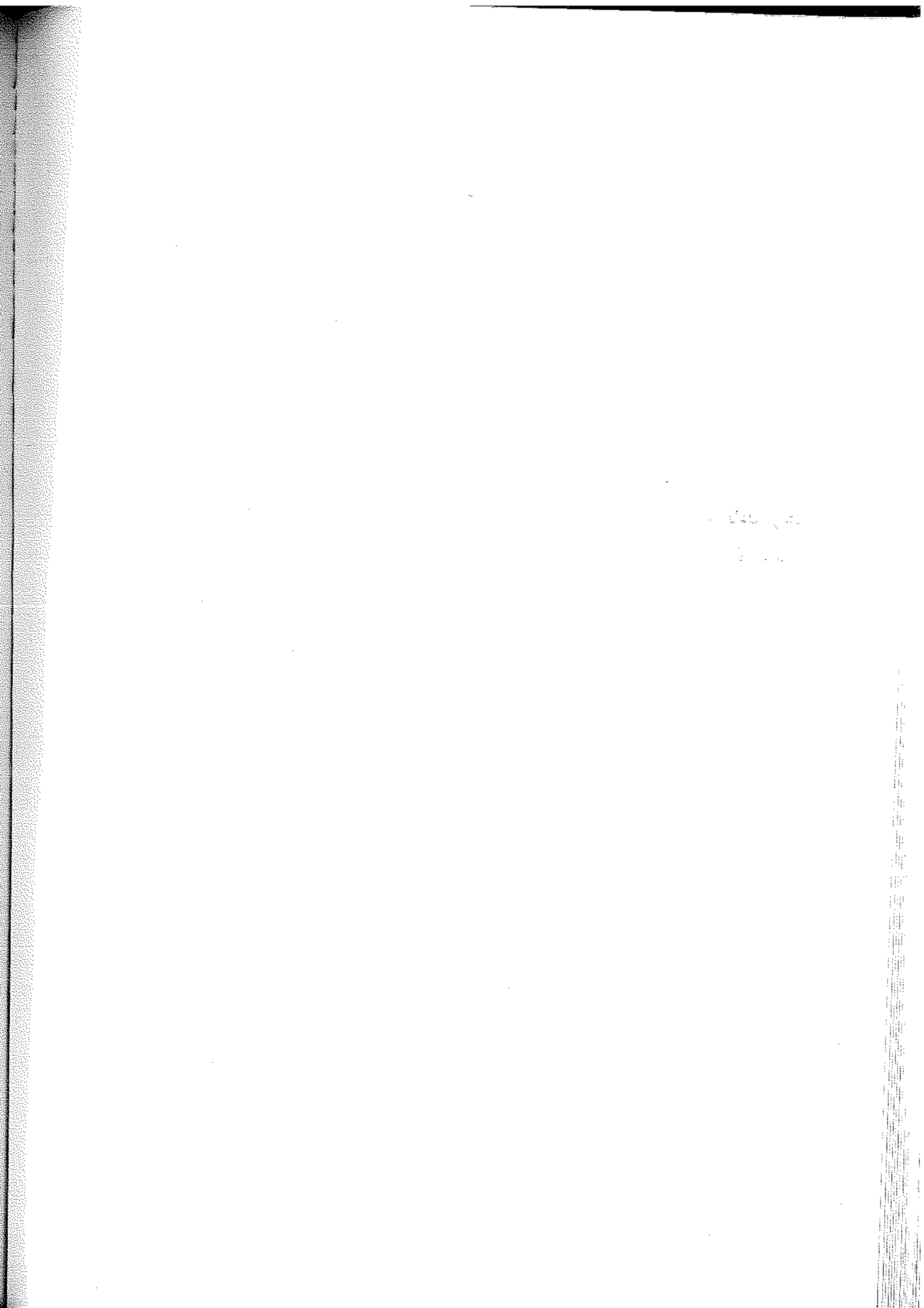
- شيخ احمد سليم سويدان، مواليد ٩ نيسان/ابريل ١٩٦٩، موضوع النشرة الحمراء، رقم ملفها 1999\4408، رقم المراقبة A-327\4-2000.

- فهد محمد علي مسلم، مواليد ١٩ شباط/فبراير ١٩٧٦، موضوع النشرة الحمراء، رقم ملفها 1999\4393، رقم المراقبة A-330\4-2000.

- مصطفى محمد فاضل، مواليد ١٩٧٦/١/١، موضوع النشرة الحمراء، رقم ملفها 1999\4418، رقم المراقبة A-328\4-2000.

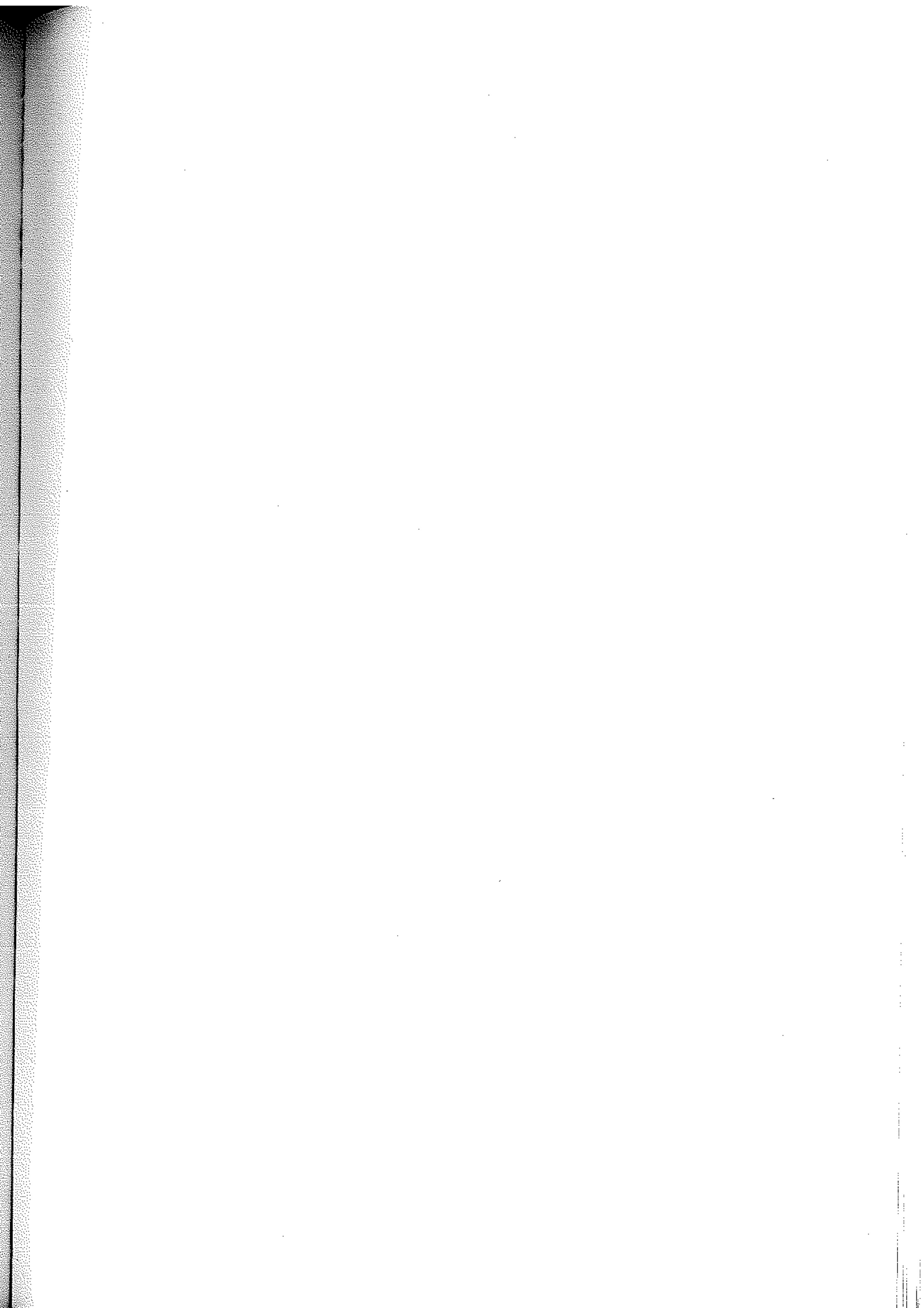
الملحق رقم IV

الوثيقة المرفقة هي مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الأميركية في العام ١٩٩٦، حول أسامة بن لادن. وتشير للمرة الأولى إلى أن المشتبه به الأول في عمليات التفجير، يشارك في استثمارات عديدة في السودان، لا سيما في رأسمال المؤسسة المصرفية "مصرف الشمال الإسلامي" Al Shamal Islamic Bank.



الملحق رقم V

الوثيقة التالية هي مذكرة صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية السي أي إي حول أسامة بن لادن، لكنها غير مؤرخة.



الملحق VI

تقرير حول محيط أسامة بن لادن الاقتصادي

عام ١٩٩٦، أعد جان شارلز بريزار الدراسة المرفقة طياً، بناءً على طلب جهاز الاستخبارات الفرنسي، واستمر بتحديث المعلومات الواردة فيها، لغاية تموز/يوليو ٢٠٠١.

تحديد: يتناول هذا التقرير الهيكليات، ومحيط الهيكليات التي يشتبه بأنها سهّلت الاتصال بالمحيط المالي والاقتصادي أو الإرهابي المباشر وغير المباشر، لأسامة بن لادن، والتواطؤ معه، من خلال أنظمتها المعقّدة وغير الجلية. ولكن، خلافاً لما نشر في الصحف، لا يسعنا أن نربط، بشكل تلقائي وعام، الهيكليات أو الأشخاص المذكورين في هذا التقرير، بالنشاطات الإرهابية، المتهم بها أسامة بن لادن. حاولنا من خلال هذا التقرير أن نميّز بين الهيئات التي تربطها علاقات عادية بعالم الأعمال الذي تنتمي إليه عائلة ابن لادن، وتلك التي لها – أو كان لها – علاقات مباشرة بأسامة بن لادن.

المخطط

١– مجموعة Le Saudi Binladin Group وفروعها.

أ– Saudi Binladin Group

ب– Sico (سويسرا)

ج– SICO (شركات عبر البحار ولندن)

٢– أسامة بن لادن والمؤسسات المالية الإسلامية

أ– استثمارات ابن لادن

ب– مصرف الشمال الإسلامي

ج– Gum Arabic Company LTD

د– موقع الانتاج الكيميائي في "الشفا"

هـــ- مصرف دبي الإسلامي.

٣- أسامة بن لادن والمؤسسة الخيرية والإنسانية الإسلامية

الموجز

تناولت الدراسة للهيكليات ومحيط الهيكليات التي يشتبه بأنها سهّلت من خلال نظامها المعقّد وغير الواضح، الاتصال بالمحيط الاقتصادي، والمالي أو الإرهابي المباشر أو غير المباشر، لأسامة بن لادن، المولود في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٥٧ في جدّة، باستثناء الشبكات الإرهابية، أوالمنظمات السياسية التي لا علاقة لها بهذا الموضوع: بلغ عدد الشركات موضوع الدراسة ٥٠٠، وهي تضم ٤٠٠ شخص متورّط.

التفاصيل

من خلال التحريات، تّم الكشف عن علاقات رأسمالية مختلفة تجمع أسامة بن لادن بمجموعة ابن لادن العائلية، فضلاً عن مقرّبين، أو أفراد من العائلة المالكة.

ظهرت هذه العلاقات خلال التحقق من الشبكات المالية الخاصة بالمجموعة في أوروبا فضلاً عن العمليات الخارجية أو الاستثمارات التي تديرها شبكات مالية أو إنسانية سعودية في الخارج.

يعود هذا التقارب إلى الجهد المبذول من شخصيات تنتمي إلى شبكات مالية احتيالية معروفة خاصة (BCCI).

تنسب نقاط الاتصال، التي تّم التعرّف إليها، إلى حسن معاملة وكياسة أصحابها، ولكن من الصعب التصديق بأن حسن نية المداخلين قد قوبلت في كافة الحالات بالخداع.

تتناول العناصر الأساسية التي تّم جمعها:

مجموعة Le Saudi Binladin Group، (خاصة من خلال فرعها SICO): *ارتباط بعض ممثليها في أوروبا بدار Azzam Publications، وهي شركة مقرّبة من أسامة بن لادن، واتصالهم بعضو في الجهاد الإسلامي الفلسطيني، وعلاقات راسخة مع الشبكات المالية الاحتيالية الفرنسية والدولية.*

(BCCI، قضية عقد بيع أسلحة Sawari-2)، واتصالات غير مباشرة بالمساهمين في مصنع الشفا Al-Shifa، في السودان.

النظام المصرفي الإسلامي: *اتصالات، عبر مصرف فيصل الإسلامي بالجبال المالية العائدة لأسامة بن لادن في السودان من خلال مصرف الشمال، دعم المسلمين في موقع الشفا، والحفاظ على النشاطات التي يمارسها بعض أعضاء شبكات ابن لادن، والارتباط بشبكة BCCI، الاحتيالية.*

المنظمات الخيرية والإنسانية الإسلامية الرسمية: *العلاقات بين شبكة منظمة النجدة الإسلامية الدولية والشبكات المالية السودانية. ودعم أسامة بن لادن من قبل منظمة يديرها صهر الملك فهد أهدافها إنسانية.*

في إطار هذه الدراسة، ظهر عدة متدخلين بشكل عرضي وهم:

- **الهيكلية العائلية لأسامة بن لادن**

- **شبكة BCCI الاحتيالية**، حيث تمّ الكشف عن هوية العاملين الأساسيين فيها، الذين يتمحورون حول غيث فرعون عدة مرات (خالد بن محفوظ، عدنان الفليج، كمال أدهم، روجيه تمرز).

- **شبكات تجّار الأسلحة أو النفط**، خاصة المصريين منهم والسعوديين (غيث فرعون، منير وفخري عبد النور، صفير وجوزيف اسكندر، محمد صالح عفارة).

- **شبكة مالية سعودية**، تركز على مجموعة شركات دار الشمال الإسلامي.

* * *

- من حيث هندسته العامة، تشابه الشبكة المالية الخاصة بابن لادن واستثماراته، الشبكة التي أنشأها BCCI في الثمانينات، لتسهّل عملياتها الاحتيالية، سواء من خلال أشخاص (مدراء سابقون أو موظفون في المصرف وفروعه، تجّار أسلحة، ونفط، مستثمرون سعوديون...) أو هيكليات (BALL, Altock Oil ،NCB).

أثبتت الدراسة بقاء شبكات تمويل BCCI بالرغم من الدعم المقابل الذي يستفيد منه أسامة بن لادن، من قبل حركات سياسية أو إرهابية إسلامية.

لم يشكل تقارب المصالح المالية والإرهابية لا سيما في المملكة المتحدة والسودان، عائقاً، بالنسبة إلى الأهداف المنشودة.

يعتبر اقتران شبكة إرهابية تتكئ على هيكلية استثمار كبيرة، صفة مميزة للعمليات التي يقوم بها أسامة بن لادن.

1- مجموعة Le Saudi Binladin Group (SBG) وفروعها

أ- Saudi Binladin Group أو منظمة ابن لادن

أنشئت مجموعة Le Saudi Binladin Group[1] أو منظمة ابن لادن (ص.ب ٩٥٨ــ جدّة ٢١٤٢١، المملكة العربية السعودية) عام ١٩٣١، على يد والد أسامة بن لادن، محمد عوض بن لادن.

إنها عبارة عن مجموعة ناشطة في ميادين البناء، والهندسة والعقارات، والتوزيع علماً أنها تحقق النسبة الأكبر من الكسب في حقل البناء.

تعتبر مجموعة SBG اول متعهّد خاص في المملكة العربية السعودية؛ وقد أعفيت من نشر ميزانيتها، بموجب نظامها التأسيسي. إلا أن إحدى المجلات المالية، قدّرت مجموع مبيعاتها بحوالي ٣٦[2] مليون دولار عام ١٩٩١. عام ١٩٩٥ بلغ عدد موظفيها ٥٠٠٠ شخص، مع العلم أن المساهمة فيها عائلية.

1- المصدر: ١٩٩٩، Company Intelligence-IAC

2- "الغارات الأميركية" Middle East Economic Digest، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

تتمتع هذه المجموعة، منذ إنشائها، وحتى بعد وفاة مؤسسها عام ١٩٦٨، بدعم السلطات السعودية لها. وعلى مدى عدة سنوات، بقيت المجموعة المتعاقد الرسمي والوحيد للأماكن المقدسة في المملكة[1]. فسعت بالتالي عدة مجموعات دولية على إقامة علاقات الشراكة مع المجموعة بغية ترسيخ أعمالها في الشرق الأوسط.

من الناحية الرسمية، قطعت مجموعة SBG كل علاقة لها بأسامة بن لادن[2]، منذ أن جرّدته المملكة من جنسيته السعودية في نيسان/ابريل ١٩٩٤. فحظي هذا الأخير بإرث يوازي ٣٠٠ مليون دولار.

يديـر هذه المجموعة، حالياً، بكر م. بن لادن، ابن محمد بن لادن؛ ويتألف مجلس إدارتها من صالح غزاز، ومحمد بحارث، وعبد الله بن سعيد، ومحمـد نور رحيمي، وطارق م. بن لادن، وعمر م. بن لادن ويسلم بن لادن.

علاوة عن النشاطات التي تمارس بشكل مباشر من خلال الأقسام، تجدون في ما يلي الشركات القابضة الأساسية (مع ذكر الفروع الأجنبية):

- في البناء Binladin Group International، (مصر، الأردن، لبنان، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة).
- في الهندسة الكهربائية Binladin Bemco.
- البنى التحتية Mohamed Binladen Organisation.
- عقارات Project Management and Development Co Real Eastate LTD.
- الطاقة BEMCO.
- الصناعة Al Salem Group، (لبنان، المملكة المتحدة، اسبانيا).
- الألبسة Casareen Contract Manufacturing، (المملكة المتحدة).
- صناعة البلّور Palwa Beleuchturngs GMBH، (المانيا) وPalwa Iberica، (اسبانيا).
- المطبوعات Hazar Media Group (لبنان، فرنسا، المملكة المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، مصر).
- الصيانة United Saudi Maintenance & Services Co.
- التوزيع GFC, Casareen Retail International، (المملكة المتحدة، ماليزيا، سنغافورة، مصر، لبنان، فرنسا، الإمارات العربية المتحدة).
- الشحن Forship LTD، (المملكة المتحدة، فرنسا، مصر، كندا).
- الاتصالات Bin ladin Telecommunications Co.
- العلاقات العامة Middle East International Group - MEIG AB، (سويسرا)

تقع المكاتب الأوروبية لمجموعة SBG على العنوان التالي:

19, Berkely Street,
Londres-Crande-Bretagne

1 – مذكرة سرية لوكالة الاستخبارات المركزية حول أسامة بن لادن.

2 – "أبعدت عائلة ابن لادن نفسها عن أسامة" APS Diplomat Recordes، ٥ آذار/مارس ١٩٩٤.

ويتولى إدارة البنية Leonard Cowking، المولود في ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٧، بريطاني الجنسية وبكر. م. بن لادن المولود في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٧، سعودي الجنسية[1].

ويتولى Leonard Cowking، أيضاً إدراة شركة Turckey Rock UK LTD[2]، إلى جانب Akberli Mohamed Ali Moawalla، (راجع القسم ١د)

قبل العام ١٩٩١، كانت مجموعة SBG UK تحمل اسم Tyrolese 199 Limited، ومقرّها على العنوان التالي: 60, Goswell Road, Londres, Grande-Bretagne، (راجع القسم ١د).

يدير الشركة الدولية التابعة لمجموعة SBG، Binladin Group International (BGI)، (ص.ب ٤١٠٠٨ جدّة ٢١٥٢١، المملكة العربية السعودية) بكر. م. بن لادن (رئيس مجلس الإدارة)، ويحيى. م. بن لادن (مدير عام) وعمر. م. بن لادن (رئيس) وحسن. م. بن لادن (نائب رئيس).

يشغل أبو بكر. س. الحامد منصب المدير العملي للأشغال العامة والمطارات، ويهتم أحمد. م. بن لادن بتنظيم القسم المتعلق بالبناء ويدير Henry M. Sarkissian، قسم المشاريع الصناعية والمتعلقة بالطاقة ومعتز صواف قسم الهندسة، والهندسة الداخلية، وأبو بكر بن علي الأخضر قسم النفط والمناجم، بينما شفيق. م. بن لادن هو عضو في مجلس الإدارة.

تعمل الشركة التابعة Binladen-BEMCO and Mechanical Industrial and Power Contracting، (ص.ب ٣١٤٣، جدّة ٢١٤٧١) في حقل هندسة الكهرباء ويديرها Henry Cabrera، وبكر بن لادن. ونذكر من بين أعضاء مجلس إدارتها Sauren. M. Sarkissian، وHenry. M.Sarkissian وGreg.M. Sarkissian. أما أهم المساهمين فيها فهي شركة Binladin Bros for Contracting and Industry، (ص. ب ٢٧٣٤، جدّة ٢١٤٦١) ويديرها بكر. م. بن لادن، الذي هو بدوره مساهم في شركتي Saudi Traffic Safety LTD (ص. ب ٤٤٤٥، جدة ٢١٤٩١) وArabian Aesrosurvey Company LTD، (ص.ب ٦٠٧٩، الرياض ١١٤٤٢).

في أوروبا تعمل الشركة التابعة Casareen Retail International LTD، Ground, Londres, Grande-Bretagne)، (20 UPper) في حقل التوزيع، ويديرها كل من Thomas Pogne، مولود في ١ أيار/مايو ١٩٥٧، بريطاني، وNabella Khan، مولودة في ٧٠/٢/٣، بريطانية الجنسية، التي تتولى أيضاً مهاماً تنفيذية في شركة Capex LTD، وتعد من أهم أعضاء مجلس إدارة شركة Hazar Iicensing & Marketing LTD، وشركة Casareen LTD، (12 York Gate, Londres, Grande-Bretagne)، التي يديرها صادق صواف.

أنشئت شركة Casareen France، في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، واتخذت مقرّاً لها في Courbevoie وتولى إدارتها شارلز نخلة المولود في ١٠ آذار/مارس ١٩٥٩ في لبنان، ومن ثم محمد قموريه.

1– أعضاء غرفة التجارة الدولية ١٩٩٨.

2– دليل غرفة التجارة الدولية حول الشركات البريطانية، ١٩٩٧؛ أعضاء غرفة التجارة الدولية ١٩٩٨.

تمثل مجموعة SBG في أوروبا شركة النشر Hazar Publishing LTD[1]، (ومقرها على العنوان التالي 12 York, Gate Londres, Grande-Bretagne)، التي يتولى إدارتها باسم نيقولا زيادة، المولود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، لبناني الجنسية. في فرنسا، تتولى شركة Editions Hazar[2]، في Courbevoie مهمة تمثيل الشركة، تحت إدارة شارلز نخلة.

إن باسم نيقولا زيادة هو عضو في المؤتمر القومي العربي، الذي يضم إسلاميين مصريين، وهو مقرّب من حركة منى الصلح، قريبة هشام الصلح، مؤسس الجمعية اللبنانية البريطانية، التي تدير نشاطات بالتعاون مع عائلة عزام (Azzam Publications)، المناصرة علناً لأسامة بن لادن (الجزء ٣). فضلاً عن ذلك، يقيم المدعو زيادة علاقة وطيدة مع عضو في الحركة المذكورة يدعى ديادين داوود، ويشغل منصب امين عام الحزب الناصري المصري في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، وعندما دعت الحركة إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة، أخذ يتردد على جامع الأزهر في مصر (فدار النشر الذي يديرها تحمل اسمه) أوقف ديادين داوود مرتين مع أعضاء في حركة الأخوان المسلمين (١٩٧٧ و١٩٨١). ان ابن لادن نفسه يتبع المذهب السنّي[3].

يشغل معتز صواف، وهو مواطن لبناني مولود في ١٩٥٠/٦/١٢، ويعمل في BGI، منصب مدير في Dar Al Reisha For Publishing and Distribution LTD، ومقرّها في العنوان نفسه الموجودة عليه دار Hazar Publishing، في لندن، إلى جانب مصطفى كمال قصّاص المولود في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٠.

منذ العام ١٩٨٩، وشركة Forship LTD، (ومقرّها على العنوان التالي ,12 York Gates Londres Grande-Bretagne)، تعمل في حقل الشحن، ويديرها كل من عدنان قرنفل وهو مواطن أميركي مولود في ٣/١/ ٤٧، وعمر يوسف سلهب (الذي يعمل في عدة شركات فرنسية تابعة).

في فرنسا، يمثل شركة Forship (ومقرّها على العنوان التالي 31, rue Chaptal, 75009 Paris). زياد غلام المولود في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ في بيروت/لبنان، الذي يتولى أيضاً إدارة شركة Financial Consulting and Research، مقرّها على العنوان التالي (8 rue Bellini 75016 Paris)، المسجلة العام ١٩٩٠، والتي تضم كمساهمين في رأس مالها كل من موسى خوري المولود في ١٧ آيار/مايو ١٩٦٢ في بيروت/لبنان، ومارون مبارك، وريتا شيخاني (مولودة غصن) وميشال شيخاني.

تملك مجموعة SBG شركة تابعة متخصصة بالعلاقات العامة وتعرف باسم Middle East International[4] Group-MEIG AG، ومقرّها على العنوان التالي Bahnof Strass 52, Zurich-Suisse، أنشئت هذه الشركة التي يمثلها كل من حسن بن لادن و Elisabeth Guggenheim وPierre Guggenheim ، عام ١٩٩٨.

تعمل شركة Mimar Trading IM-UND Export GMBH (Steinshoenauer Str.4, Gross[1] Umstadt, Almagne).

1– التقارير المالية لغرفة التجارة في باريس، ١٩٩٨.

2– ديوان محكمة التجارة في باريس ١٩٩٨.

3– "الوضع في الوطن العربي"، Mideast Mirror، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤.

4– شركات سويسرية لإصلاح التسليف، ١٩٩٩.

في حقل النسيج؛ أنشئت هذه الشركة عام ١٩٩٤ ويتولى إدارتها محمد غازي راغب، أما الشركة الهولندية التابعة لها، المعروفة باسم Mimar Trading[2](W Prinzenstraat 134, BL Helmond) ، فيديرها U.Ozdemir، المولود في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.

أما صناعة البلور فكانت من اختصاص الشركة التابعة Palwa Beleuchtungs gesellis-Chaft Mit BeschraenKter Hoftng، (ومقرها على العنوان التالي Steinsctoenaues, Str 2, Cross-Umstedt,Allmagne). انشئت هذه الشركة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧، وتولى إدارتها محمد غازي راغب (مدير شركة Mimar Gmbh) وأحمد فريد العازم، وساهم في رأس مالها باسم نيقولا زيادة (مدير Hazar Publishing، في لندن وMultimedia Ventures ltd، في لندن، بالتعاون مع نمير ميشال قرطاس، الناشط أيضاً في دار Hazar Publishing).

تولى فريد العظم، مدير Palwa، إدارة شركة Egyptien Finance Co أيضاً، (ومقرّها في الزمالك-القاهرة/مصر). أنشئت هذه الشركة التي تعنى بالاستثمار والتمويل عام ١٩٤٧، وساهم فيها كل من American Express، والمجموعة السعودية "عليان" أما مجلس إدارتها فتألف من فريد وسعد ومنير.ف عبد النور، وجميل و. سعد، وجيلبرت. ن.جرجور، وأكرم عبد الحجازي وإيلي بارودي.

يدير مجموعة "عليان" سليمان صالح عليان المولود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع أكرم عجّة وكمال أدهم وغيث فرعون.

يدير أكرم عبد الحجازي المولود في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، يوناني الجنسية، الشركة البريطانية World-Mass LTD.

إن إيلي بارودي هو عضو في مجلس إدارة مصرف International Corporate Bank Inc، والذي يساهم فيه American Express.

كان منير عبد النور وشقيقه فخري عبد النور يديران شركتي Middle East Petroleum و Interstate، المسجلتين في باناما، ويؤمنان النفط إلى افريقيا الجنوبية، في الثمانينات، خارقين بذلك الحظر الذي فرضته منظمة الأمم المتحدة[3]. في تلك الحقبة، كان فخري عبد النور على علاقة بالوسيط Emmanuel Shaw، وزير الاقتصاد في ليبيريا، الذي ساهم في عمليات تفادي الحظر من خلال شركة Tiger Oil، (وكان شريكه Marc Rich، تاجر أسلحة متورّط في قضية Irangate ومطلوب من مكتب التحقيقات الفيدرالي[4]).

1- شركات المانية لإصلاح التسليف، ١٩٩٩.

2- MASAT، ١٩٩٨.

3-"جنوب إفريقيا المنبوذة تدفع غالياً للحصول على النفط بسبب أزمة الخليج". Platt's Oligram New، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

4-"جنوب أفريقيا: أمر جديد يلي الأساليب القديمة السيئة"، Africa News، ١٢ كانون الأول ١٩٩٧.

يدير Emmanuel Shaw شركة First Libarian Holdings، الذي كان من أهم الشركاء فيها يدعى مازن رشاد فرعون، شقيق غيث فرعون، مولود في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠، في المملكة العربية السعودية، والشخصية الأبرز في قضية BCCI (راجع القسم ١ ج و٢د).

يتمتع مازن رشاد فرعون بعلاقات مميزة مع الرئيس الليبي معمر القذافي، غالباً ما كان يؤمن له الأسلحة[1].

تعود ثروة الأخوين فرعون إلى والدهما رشيد الذي كان مستشاراً للملك عبد العزيز، مؤسس المملكة العربية المتحدة. وما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٤ شغل رشيد فرعون مناصب دبلوماسية مختلفة في أوروبا، مما أتاح لابنه غيث الفرصة بأن يتلقى علومه في باريس ولبنان وسوريا وسويسرا والولايات المتحدة، حيث نال إجازة في هندسة النفط. في أواسط الستينات، استطاع غيث أن يتعرف على رئيس جهاز الاستخبارات السعودي آنذاك، كمال أدهم الذي عرّفه بدوره إلى مؤسس BCCI، الآغا حسن عبيدي، فقام معه بعدة استثمارات، وعاونه في عمليات الاحتيال التي قام بها المصرف ولا سيما إعادة شراء المصرف الوطني في جورجيا ومصرف Financial General Bankshares، قبل إعلان إفلاس BCCI، العام ١٩٩١.

تولى كمال أدهم إدارة إحدى شركات غيث فرعون، وعام ١٩٩٢، تنازل غيث عن جزء من أسهمه في BCCI لخالد سليم بن محفوظ وشقيقه، اللذين أصبحا يساهمان بنسبة ٢٠% من رأس المال (راجع القسم ١ ب).

إن المدعو غيث فرعون مطلوب من مكتب التحقيقات الفيدرالي بتهمة الاحتيال، في اطار عملية BCCI، فضلاً عن ابتزاز الأموال في الولايات المتحدة الأميركية؛ وهو يشكل موضوع عدة مذكرات توقيف صادرة عن محاكم مختلفة في نيويورك وواشنطن وجورجيا وفلوريدا[2].

ب- SICO (Swiss)

في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠، أسست مجموعة SBG شركة استثمار تابعة عرفت أولاً باسم Cygnet SA، لتعود بعدها تحمل اسم (Saudi Investment Company)(SICO)[3]، (ومقرّها في جنيف، ورأس مالها مليون فرنك سويسري).

تولى إدارة الشركة يسلم بن لادن، شقيق أسامة بن لادن، وتألف مجلس إدارتها من كل من Baudoin Dunand، المولود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤ في فرنسا، وKjell Carlsson، المولود في ٧ آذار/مارس ١٩٥١ في السويد، وFranc Warren، وBruno Wyss، وCharles Rochat، وElhanafi Tiliouine، و Beatrice Dufour.

يتولى Bruno Wyss، أيضاً إدارة شركة استيراد وتصدير السيارات Sport-Garage Bruno Wyss، (ومقرها على العنوان التالي Zofingen Swisse ٤٨٠٠ و٣١ Bruehl Strasse .

قبل العام ١٩٩٤، كان مقر شركة SICO (سابقاً Cygnet) يقع على العنوان التالي 13, rue Geard Geneve وعلى العنوان نفسه، سجّلت عام ١٩٩٠، شركة Unimag Trading SA، وهي شركة وساطة في قطاع المواد الأولية يديرها Refael Doteledo، من الجنسية التركية. إن هذه الشركة هي تابعة للمؤسسة المصرفية Bank of

---

1- "Sheik Down"، Time، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٣.

2- "قضية BCCI" تقرير للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، من السيناتور John Kerry وHank Brown، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

3- دليل غرفة التجارة الدولية حول الشركات السويسرية ١٩٩٩.

New York Intermaritime Bank، (ومقرها على العنوان التالي *5 Quai du Mont Blanc, Geneve*)، التي يديرها *Bruce Rapport*. كان المصرف متورطاً في قضايا BCCI، وعمليات بيع الأسلحة الأميركية لإيران (*Irangate*) حيث تبين أنه كان شريك *Oliver North*.

في تلك الحقبة كان يشغل فيها منصب نائب رئيس *Alfred Hartman*، المولود في ١٩٢٣/٢/٢١، سويسري الجنسية، عمل في الماضي مديراً لمصرف *Banque de Commerce et de Placements SA-(BCCI)*، وهو من المؤسسات التابعة لـ BCCI، وعضو في مجلس إدارتها، كما وأنه شارك في عملياتها الاحتيالية.

يملك مصرف *International Bank*، عنده فروع متخصصة. ومنها الشركة البريطانية *Inter Maritime Securities Underwriters LTD*، والتي أصبحت لاحقاً *Inter Maritime Management SA*، (ومقرّها على عنوان المصرف نفسه).

إلّا أن هذه الأخيرة، مرتبطة بالفرع اللبناني لمصرف *National Commercial Bank*[1]، السعودي ومقره في كورنيش المزرعة، فردان بلازا - بيروت.

يتولى إدارة المصرف السعودي خالد سليم بن محفوظ، مدير ومساهم سابق في BCCI، يشتبه بأنه موّل عمليات أسامة بن لادن.

تولى تسجيل شركة SICO مكتب Magnin, Dunand et Associes، للمحاماة، وهو مكتب أسس العام ١٩٧٢، ومقره في جنيف ويضم علاوة عن Bauduin Durand، Jean-Jacques Magnin، المولود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠، في جنيف (سويسرا) Otto-Robert Guth، المولود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، في بودابست (المجر) ومحمد مردم بيه المولود في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢ في دمشق - سوريا.

يدير Kjell Carlsson، الشركة السويدية للتنقيب والردم Atlas Copco ويترأس الشركة القابضة الفرنسية ومقرها على العنوان التالي (326, rue du Gal Leclers, 95130, Franconville, la Garenne.

Gilles Breguet، المولود في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٣، في نيس، بينما يشغل Carl Johan Cronsdet، المولود في ٢٩ تموز / يوليو ١٩٤٧ في Svanshals، (السويد) منصب مدير عام فيها. أما مدراؤها فهم: Marianne Hamilton، المولودة في ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٧ في Norrhopint (السويد) وBengt kvanshals، المولود في ١٠ كانون الأول ١٩٤٥ في Linkoping (السويد) وGiulio Mazzolupi، من جهته، يترأس philippe Derobert المولود في ٣٩/٤/٩ في st. Julien- فرنسا، الشركة التابعة للتنقيب.

تملك شركة Saudi Investment Company (SICO)، أسهم في الشركات التالية:

- بناء CI Group PLC[2].
- Johnsons fry Holdings PLC، (خدمات عامة)
- بناء Stermin PLC مع Talal Y Zahid et Bros، وأحمد عبد الله.
- Water Hall Group PLC مع بناء El Kheiriti Trading and Electoron وGoldenash LTD.

1- قاعدة بيانات جمعية المصارف في لبنان، ١٩٩٩.

2- التقرير السنوي ١٩٩٣، IAC، ١٩٩٩.

علاوة على هذه العمليات، قامت شركة SICO، باستثمارات أخرى عبر شركة Nircis LTD، (ومقرّها في جنيف على عنوان مكتب Magnin Dunand et Ossocies للمحاماة نفسه).

يدير الشركة يحيى بن لادن، نائب رئيس مجموعة ابن لادن السعودية، ومقرها في جدّة.

تملك شركة Nircis ١٨% من أسهم مجموعة Hybridon INC، الأميركية للأدوية، ومقرها في Massachusetts، ويتولى إدارتها كل من Eugene Andrews Grinstead، وSudhir Agrawal، و Robert Andersen. خلال شهر آذار/مارس ١٩٩٨، تمكن يحيى بن لادن من رفع نسبة الأسهم في المجموعة الأميركية بمعدل 7.5%.

علاوة على شركة Nircis LTD، ساهمت في رأس المال كل من الشركات التالية:

- Intercity Holding LTD، ومقرها على العنوان التالي 18 Porliament Street, Hamilton Bermudes (Cusom Milnes House, ١٤%)
- SEDCO، ص.ب ٤٣٨٤ - 21491جدّة (١٤%).
- Pillar SA، ومقرها على العنوان التالي (٢٦%) 28 Avenue de Messine, Paris.
- Faisal Finance Switzerlard SA، ومقرها في(٧%) 84 Av, Louis Casai, Geneve.

عام ١٩٩٧، قامت شركة Hybridon Inc، بإيداع 1.034 مليون دولار في حساب في مصرف Bank Fur Vermogesanlagen Und Handel (Bvh Bank)، (ومقره على العنوان التالي Berlin Allee 43 a) Dusseldorf، في المانيا، قبل بضعة أشهر من إفلاس المصرف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وفتح النيابة العامة Dusseldorf، دعوى قضائية بجرم الإفلاس الاحتيالي (تبييض الأموال)، واحتيال ضد رئيس المصرف Dominique Santini، (وآخرين)، مما استوجب إصدار انابة قضائية دولية.

كان سانتيني عضواً في مجلس إدارة Bail Gestion، (La place Vendome-Paris)، وفي مؤسسة استثمار قيم منقولة، أسست عام ١٩٨٤، وتعتبر تابعة للمصرف العربي والدولي للاستثمارBAII، ومقره على العنوان نفسه. يتمتع مصرف BAII، بعلاقات وثيقة مع مصرف BCCI، إذ أن شركة First Arabian Corp، مساهمة فيه، كما سعت السلطات الفيدرالية الأميركية عام ١٩٩١ على تسليط الضوء على الدور الذي لعبته المؤسسة. عند محاولة BCCI، شراء المصرف الأميركي Financial General Bankshare، عن طريق الاحتيال، وبواسطة مجموعة من المستثمرين مؤلفة من كمال أدهم، فيصل الفليج وعبد الله درويش فضلاً عن ذلك، أفادت السلطات الأميركية أن غيث فرعون اشترى عام ١٩٨٥ مصرف Independance Bank، بفضل القرض الذي حصل عليه مستعملاً كتاب اعتماد صادر عن BAII. من جهته كان رئيس Christian Lamarshe ، "BAII"، يشغل منصب مدير وعضو في مجلس إدارة BCCI.

يتولى إقبال الفالوجي إدارة مؤسسة Faisal Finance Switzerland SA، وعنوانها التالي 84, avenue (Louis-Cosai 1216 Cointrin)؛ وهي عبارة عن فرع من الشركة القابضة للتمويل الإسلامي "دار المال الإسلامي"، (ومقرها على العنوان نفسه) في سويسرا.

يتولى إدارة دار المال الإسلامي الأمير محمد الفيصل السعود (راجع القسم ٢ب).

يتولى إدارة شركة Pillar SA (28, avenue de Messine, Paris)، كل من يوسف الزين المولود في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٨ في لبنان، وفؤاد خوري وناصر منهل، المولود في ١٤ آب/أغسطس ١٩٥٦ في سوريا، وسالم أسامة المولود في ١١ آب/أغسطس ١٩٤٦ في لبنان.

عام ١٩٧٦، أنشئت مجموعة Saudi Economic and Development Company LTD (SEDCO)، ص.ب 4384 - 21491 جدّة، المملكة العربية السعودية، لتوزيع المعدات الكهربائية والألكترونية، وتولى رئاستها محمد سليم بن محفوظ المولود في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٤٤ في المملكة العربية السعودية. يضم مجلس إدارتها الذي يقتصر على أفراد الأسرة، كل من خالد سليم بن محفوظ، صالح سليم بن محفوظ، عبد اللّه سليم بن محفوظ، وأحمد سليم بن محفوظ.

يدير الشركة الأساسية التابعة لها Al Khaleejia for Export Promotion and Marketing Co، أو Maddah Corp، (ص.ب ١٨٩٢، جدّة - المملكة العربية السعودية)، وليد بن محفوظ كانت شركة الإعلانات هذه، والتي أسست عام ١٩٧٧، موضع شبهة من قبل الولايات المتحدة، حيث إنه يعتقد أنها قدمت هبات لصالح أسامة بن لادن.

علاوة عن ذلك، تعتبر شركة SEDCO القابضة من أهم المساهمين في شركة Binladin Telecommunications Company LTD، (ص.ب ٦٠٤٥ - جدّة- المملكة العربية السعودية) والتي يديرها صالح بن محفوظ.

أسس محمد سالم بن محفوظ، بالتعاون مع محمد صالح عفارة المولود في ٢١ تموز ١٩٣٤، من الجنسية البريطانية، شركة International Development Foundation (IDF)، (ومقرها في شارع 3 Worcestes Street، أوكسفورد- في المملكة المتحدة.

إلاّ أن محمد صالح عفارة، وهو يمني الأصل، ويعمل كوسيط لبيع الأسلحة، كان متورطاً في قضية عقد التسلّح Sawari-2، مع المملكة العربية السعودية، فهو مقرّب جداً من علي بن مسلم.

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، أسس محمد صالح عفارة شركة Arab Investment LTD في لندن، وشركة Moco Investments Pond Bridges Ltd، (لندن) وشركة Tekem International LTD، (هونغ كونغ).

من جهته، أسس محمد سالم بن محفوظ مصرف Saudi Sudanese Bank، ص.ب ١٧٧٣ - الخرطوم - السودان، على العنوان نفسه الواقعة عليه منظمة النجدة الإسلامية الدولية، إحدى هيكليات التطويع التابعة لأسامة بن لادن (راجع القسم ٣).

لعب خالد بن محفوظ دوراً أساسياً في قضية BCCI.

ينتمي الشيخ خالد سالم بن محفوظ المولود في 9/12/1928، إلى عائلة يمنية من حضرموت، مشابهة جداً لعائلة ابن لادن.

تزوج خالد سالم بن محفوظ من نايلة عبد العزيز كعكي ورزق منها بثلاثة أولاد سلطان بن خالد بن محفوظ مولود في 2/3/73، عبد الرحمن بن خالد بن محفوظ وإيمان بن محفوظ.

تعتبر عائلة ابن محفوظ من أكثر العائلات ثراءً في العالم، حيث بلغت موجوداتها 2.4 مليار دولار عام [1] ١٩٩٩.
ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٠، كان خالد سالم بن محفوظ يشغل منصب مدير عملي في BCCI حيث كانت عائلته تملك ٢٠% من رأس مال المصرف المذكور[2].

عام ١٩٩٢، اتهم خالد بن محفوظ بالاحتيال المالي في قضية BCCI، بالتضامن مع مساعده هارون كحلون[3].

عام ١٩٩٥، وافق خالد سالم بن محفوظ على تسوية تقضي بدفع غرامة وقدرها ٢٤٥ مليون دولار لدائني المصرف وذلك بعد أن تبين أنه مسؤول بالتكافل والتضامن في إفلاس مصرف BCCI.

عام ١٩٥٠، حظي والده سالم بحق فتح أول مؤسسة مصرفية في البلاد (NCB) National Commercial Bank، والتي بقيت عائلة محفوظ تتحكم بـ ٥٢% من رأس المال حتى السنة الحالية[4]. إن المملكة العربية السعودية قرّرت في حزيران/يونيو، شراء ٥٠% من رأس مال المصرف، بقي أفراد العائلة في المناصب الإدارية الأساسية في المصرف[5]. عام ١٩٩٧، نال والده سالم أحمد بن محفوظ مكافأة، تقديراً لعمله في القطاع المصرفي، من قبل جمعية أصحاب المصارف العرب في أميركا الشمالية.

ومن بين الرؤساء السابقين للجمعية، ومقرها نيويورك، نذكر خاصة طلال. م. عثمان (من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٦) وكميل. أ. شبير (١٩٩٢) وزياد. ك. عبد النور (١٩٩٥)[6].

تغطي امبراطورية ابن محفوظ قطاعات العمل الأساسية في المملكة العربية السعودية والخارج، لا سيما في الحقل المصرفي، والزراعي والهاتفي، وتجارة الأدوية...

فرض بنو محفوظ أنفسهم في السوق الاقتصادي من خلال ٣ شركات قابضة.

- National Commercial Bank، (ص.ب ٣٠٠٠٥، شارع الملك عبد العزيز، جدّة، المملكة العربية السعودية)[7].
- Nimir Petroleum Limited، (مركز Almahmal، الطابق ١٨، جدّة، المملكة العربية السعودية)[8].

1- "Billionaires"، Forbes، في ٥ تموز/يوليو ١٩٩٩ و٢٨ تموز/يوليو ١٩٩٧.

2- "سمعة رجل ثري على المحك"، The Irish Times، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧.

3- مدّعي عام مانهاتن، ٢ تموز/يوليو ١٩٩٢.

4- "ارتفاع أرباح NCB، عام ١٩٩٨" Middle East Economic Digest، ٩ تموز/يوليو ١٩٩٩؛ "NCB تعيّن عشرين مالكاً وفق اتفاقية جديدة" Moneyclips، ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٧؛ " NCB تؤيد الملكية العامة"، Financial Times، ٥ أيار/مايو ١٩٩٧

5- "الدولة تطرد ابن محفوظ من NCB" Middle East Economic Digest، ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٩؛ "إفريقيا والشرق الأوسط" Forbes، ٥ تموز/يوليو ١٩٩٩.

6- اتحاد أصحاب المصارف في شمال أميركا، ٢٠٠٠.

7- المصدر: The Bankerss Almanakch 1999

8- المصدر: ICC Diretors, 1999 Saudi Aramco Petroleum Company Limited, APS Review Downstream Trends, 24 novembre 1997

- Saudi Econonic and Development Company LTD (SEDCO)، ص.ب 21491 - 4384، جدّة المملكة العربية السعودية.

بناءً عليه، يملك خالد سليم بن محفوظ وعائلته أصولاً حوالي ٧٠ هيكلية في العالم، وفقاً لمبدأ الأغلبية المطلقة وهي تشمل:

- National Commercial Bank، (المملكة العربية السعودية)[1].
- SNCB Corporote Finance Limited، (المملكة المتحدة).
- First Phoenician Bank sal، (لبنان).
- Prime Commercial Bank LTD، (باكستان).
- Middle East Financial Group، (لوكسمبورغ).
- International Trade and Investment Bank، (لوكسمبورغ).
- Housing Bank ، وHousing Bank Jordan Find، (الأردن).
- Industrial Development bank، (الأردن).
- Capital Investment Holding Co EC، (البحرين).
- Jordan International Bank PLC، (المملكة المتحدة).
- International Development Foundation، (المملكة المتحدة).
- SNCB Securities Limited ، (المملكة المتحدة).
- Langdon P.Cook، (الولايات المتحدة).
- Eastbrook، (الولايات المتحدة)[2].
- Arab Asian Bank EC، (البحرين).
- Arab Financial Services Company EC، (البحرين).
- Trans Arabian Investment Bank EC، (البحرين).
- Taib Bank EC, Taib Investment Managment Co and Taib Securities Will، (البحرين).
- Yatirim Bank AS، (تركيا).
- Middle East Capital Group SAL، (لبنان)[3].
- Credit Libanais SAL، (لبنان)[4].

1- المصدر: The Bankers Almanach, 1999

2- "عائلة ابن محفوظ" Forbes، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٨.

3- MEGG، ١٩٩٩.

4- "مجموعة دبي تستثمر في مصرف لبناني" Middle East Economic Digest، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨.

- United Bank of Saudi and Lebanon SAL، (لبنان).
- International Bank of Yemen، (اليمن).
- Yemen Holdings، (اليمن).
- Al Murjan Company.
- Al Murjan Minerals Co.
- Al Murjan Trading & Industrial Co.
- Al Murjan Environnented Management &Technologies، (المملكة العربية السعودية).
- Al Zamil Company، (المملكة العربية السعودية).
- Red Sea Insurance EC.
- Red Sea Paint Factory، (المملكة العربية السعودية).
- Saudi Davy Company limited، (المملكة العربية السعودية).
- Saudi International Group Limited، (المملكة العربية السعودية).
- Saudi Tarmac Company Limited، (المملكة العربية السعودية).
- Saudi Economic and Development Company Limited, SEDCO Services Limited، (المملكة العربية السعودية).
- Saudi Industry & Development Co Limited، (المملكة العربية السعودية).
- Health Care Technologies International Limited، (المملكة العربية السعودية).
- Al Hikma Medical Supplies & Services Co Limited، (المملكة العربية السعودية).
- Binladin TeleCommunications Company Limited، (المملكة العربية السعودية).
- Saif Noman Said and Partners Co، (المملكة العربية السعودية).
- Marei Bin Mahfouz and Ahmad Al Amoudi Co، (المملكة العربية السعودية).
- Al Khaleejia for Export Promotion and Marketing Co، أو Al Maddah CORP، (المملكة العربية السعودية).
- Saudi Sudanese Bank، (السودان).
- Saudi Sudanese Commercial Co Limied، (السودان).
- Saudi Sudanese Solidarity Investment Co Limited، (السودان).
- Nimir Petroleum Corp.
- Nimir Petroleum Operating Limited.
- Nimir Pertoleum Overseas Limited، (المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة).
- Arabian Shield Development Co، (الولايات المتحدة الأميركية).
- Intercity Holding Limited، (جزر برمودا).

- Hybridon Inc، (الولايات المتحدة).
- Metrowest، (الولايات المتحدة الأميركية).
- Isolyser Co Inc، (الولايات المتحدة الأميركية).
- HTI Investment Limited NV، (جزر الأنتيل).
- AAK Properties Limited ، (المملكة المتحدة).
- Delta Investment Bank SAE، (مصر).
- Multiport Recycling GMBH، (المانيا).
- Agrifutura Holding AG، (سويسرا).

تملك معظم هذه الهيكليات نقاط اتصال مع محيط أسامة بن لادن. ولعل أهمها International Development Foundation، والخليجية للتصدير والتسويق، والمصرف السوداني السعودي، وSEDCO، فضلاً عن ذلك، واستناداً إلى المدير السابق لوكالة التحقيقات المركزية James Wolosey، تزوجت شقيقة خالد بن محفوظ من أسامة بن لادن[1].

وتبين أن لشركات أخرى علاقات مع كمال أدهم (راجع القسم أ) ومنها Delta International Bank SAE، وArabian Shield Development Co، التي اشترى كمال أدهم أسهماً فيها.

يدير مصرف Prime Commercial Bank، ومقره الرئيسي في لاهور_باكستان، كل من سامي مبارك بارما المولود في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٥، سعودي الجنسية، وسعيد شودري وعبد الرحمن بن خليل بن محفوظ.

في المقابل، يشارك سامي مبارك بارما في إدارة مؤسسة SNCB Securities Limited، في لندن، كما وأنه مسؤول عن القسم الدولي في مصرف National Commercial Bank، السعودية، وعضو في لجنة مجلس مجموعة Carlyle Group.

يضم صندوق الاستثمار Carlyle Group، شخصيات عدة من محيط الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، أو ابنه جورج و. بوش، الحاكم الحالي في تكساس، والذي كان مرشحاً للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ في أميركا.

يشمل مجلس إدارة James A.Baker III، وزير الخارجية السابق لجورج بوش وFrank C.Carlucci، وزير الدفاع السابق لرونالد ريغن، Richard G.Darman، المدير السابق لمكتب الإدارة والموازنة، لجورج بوش (١٩٩٣_١٩٨٩) وJohn Sununu، أمين عام البيت الأبيض في عهد جورج بوش.

علاوة على ذلك، ساهم الأمير السعودي الوليد بن طلال، ابن أخ الملك فهد، بنسبة غير محددة في رأس مال الصندوق. بينما كان جورج. و.بوش عضواً في مجلس إدارة Catersais، الفرع الرئيسي لــCarlyle Group، ما بين عامي ١٩٩٠و١٩٩٤.

1- جلسة الاستماع لــJames Woolsey، الخطة الأميركية لمكافحة الإرهاب، اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

من جهته، كان خالد بن محفوظ يتمتع بعلاقات غير مباشرة بجورج. و.بوش، إذ أصبح عبد الله طه بخش، وهو مستثمر سعودي، وشريك خالد بن محفوظ وغيث فرعون مساهماً في مؤسسة Harken Energy Corp، بنسبة 11.5% عام ١٩٨٧[1].

وكان طلعت عثمان، المولود في ٢٧ نيسان ١٩٣٦ في بتونيا (فلسطين) عضواً في مجلس إدارة الشركة النفطية، التي تولى جورج و.بوش إدارتها من عام ١٩٨٦، ولغاية عام ١٩٩٣[2]. علاوة على ذلك، كان طلعت عثمان في المجلس الأميركي لسياسة الشرق الأوسط إلى جانب Frank Carluccie[3].

وأخيراً، ساهم James R.Bath، الذي كان يمثل في الولايات المتحدة مصالح سالم. م. بن لادن، بموجب اتفاق إداري وقع عام ١٩٧٦، في رأس مال الشركتين المحدودتي المسؤولية، اللتين يترأسهما جورج. و. بوش، (Arbusto 79 LT) و(Arbusto 80 LTD)، بنسبة ٥٠ ألف دولار. إلاّ أن هاتين المؤسستين دمجتا لاحقاً بـ Harken Energy.

وخلال الشهادة التي أدلى بها أمام المسؤولين في شبكة مكافحة الجرائم المالية ادعى James R.Bath أنه يملك شركة Skyway Aircraft Leasing LTD، التي تبين لاحقاً أنها تعود لخالد بن محفوظ.

عام ١٩٩٠، زوّد هذا الأخير James R.Bath بقرض قيمته ١,٤ مليون دولار، حتى يتمكن من شراء حصة صغيرة من مطار هيوستن في تكساس.

وبعد وفاة سليم بن لادن عام ١٩٨٨، استعاد خالد بن محفوظ هذه الحصة[4].

إن سعيد شودري هو حالياً عضو في مجلس إدارة كل من مصرف National Commercial Bank، و International Bank of Yemen.

تملك الشركة القابضة SEDCO، فرعاً رئيسياً في المملكة المتحدة، يعرف باسمSEDCO Services Limited، سجّل في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ومقرّه في لندن شارع 9 Curzon Street.

إلاّ أن، هذا العنوان يتطابق مع عنوان المقرّ الجديد لمؤسسة International Development Foundation والذي افتتح في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

تضم هذه الشركة مديرين وهما عدنان صوفي مولود في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، سعودي الجنسية، مقيم في جدّة ٢١٤٢٢ ص.ب ٥٤٨٦، والدكتور أحمد نشار المولود في ١ شباط/فبراير ١٩٥٧، سعودي الجنسية مقيم في جدّة ٢١٤٢٢، ص.ب ٥٤٨٥.

1- قائمة بيانات Mergess & Acquisitions، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، التعديل رقم ١ في ٣ كانون الأول ١٩٨٧.

2- دليل الشركات الفرعية السجل الوطني ١٩٩٩؛ S & P Daily News، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛ رويترز ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١.

3- C MEP ١٩٩٩.

4- "مكتب الاستخبارات الفيدرالي يحقق مع مقاول يعتقد أنه على علاقة مع سعوديين The Houston Chronicle، ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢

في الوقت نفسه، يتولى عدنان صوفي إدارة مؤسسة Bidenden Golf Club Limited، ومقرّها في المملكة المتحدة، إلى جانب كميل عباس شبير، المولود في ١٩ تشرين الثان/نوفمبري ١٩٣٨، أميركي الجنسية مقيم في جادة 155 Monterey Av Pelham، نيويورك في الولايات المتحدة.

كان كميل شبير نائب رئيس، ومدير عام مصرف National Commercial Bank، السعودي الذي يديره خالد بن محفوظ.

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عيّن عضواً في مجلس إدارة شركة Hybridon Inc، بصفة ممثل SEDCO، المساهمة في المجموعة التي تعنى بالأدوية[1].

أحمد نشار هو المدير السابق لفرع BCCI في الباكستان.

في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٨، أسس يسلم بن لادن شركة للنقل الجوي في جنيف عرفت باسم Avcon Business Jets Geneva SA، ومقرّها على عنوان شركة SICO نفسه، ورأس مالها ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري.

إن هذه الشركة هي الفرع الرئيسي لشركة Avcon AG، التي أسست عام ١٩٩٤، وكان مقرّها في Kloten سويسرا.وتولى إدارتها الساعاتي Sandro Arabian، المولود في ٣ آذار/مارس ١٩٤١ في جنيف والمقيم في موناكو.

أما أعضاء مجلس إدارة الشركة فهم Juerg Edgar Brand-Jug، سويسري الجنسية وAlfred Muggli، السويسري الجنسية. وشركة Unitreva AG، ومقرّها في Waserstzass 69، في زوريخ.

من جهته، كان Juerg Edgar Brand Jug، عضواً في مجلس إدارة شركات نقل جوي مختلفة، إلى جانب Alfred Muggli، فضلاً عن ذلك، كان Rolf Peter Fuchs، يتولى إدارة شركة Unitreva AG، المساهمة في شركة Avcon AG.

يتولى Juerg Edgar Brand Jug ، إدارة شركات عدة لا سيما:

- Eunet AG، (زوريخ).
- Euro-Floats AG، (Zug).
- G5 Executive Holding AG، (Zug).
- Heliz Air Services AG، (Zug).
- Poseidon Derivatives AG، (Zug).
- Premire Beteiligunges GMBH (Zug).
- Facto Treuhand AG (Chm).
- CRocor Group AG (Zug).
- Sky Unlimited AG (Zug).

يتولى Juerg Edgar Brand-Jug، إدارة شركة Aviatiom 604 AG، ومقرّها في Zug، سويسرا، التي ساهم في رأسمالها (إلى جانب شركة Unitreva AG)، المحمود خواجة، أردني الجنسية، مقيم في القاهرة ـ مصر؛ إنه شقيق

1– نشرة Hybridon Inc الصحيفة، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

محمود خواجة، المسؤول عن حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني، الذي قتل في غزة، على يد القوى الأمنية الإسرائيلية، اثر تورّطه في محاولة اغتيال انتحارية في تل أبيب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أدّت إلى وقوع ٢١ قتيلاً.

يتحكم Sandro Arabian، بعدة شركات للاستثمار والتنمية العقارية في سويسرا وفرنسا. ولعل أهمها شركة Sogespa Finance SA ، ومقرّها في Neuchatel، التي يترأسها Pierre-Alain Blum، المولود في ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٥ في Neuchatel سويسرا، ويساهم في رأس مالها Claude-Andre Weber، وشركتي Agenda Holding، وLook Holding SA، في فرنسا، يدير Sandro Arabian، شركة Parlook القابضة، ومقرّها في Nevers، ويضم مجلس إدارتها كل من Michel Vauclair، المولود في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٧ في Rocourt، سويسرا و Bruno Finaz، المولود في ٧ شباط/شباط ١٩٥١ في ليون ـ فرنسا. تتحكم الشركة القابضة بشركة Look Cycle SA، ومقرّها في Iveress، والتي يتألف مجلس إدارتها من Pierre -Alain Blum، (رئيس شركة Sogespa Finance)، وBruno Finaz، وJohn Jellinek، المولود في ٣٠ أيار/مايو ١٩٤٥ في شيكاغوـ الولايات المتحدة الأميركية.

تشمل استثمارات Sandro Arabian، الانتاج السمعي البصري من خلال شركتي SPAD، ومقرّها في مونتفيديو في باريس (إلى جانب Pierre-Alain Blum)، وSimar Films، ومقرّها في Kleber، في باريس.

إلاّ أن معظم هذه الهيكليات اختفت حالياً.

يترأس Sandro Arbian، رئاسة شركة LK Holding، ومقرّها في Nevers، التي تخضع للتصفية القضائية منذ العام ١٩٩٨.

كان James Hamlin Mac Gee، المولود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ في Dakota الولايات المتحدة الأميركية يدير هذه الشركة في السابق. ومن عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٦، عيّن مسؤولاً في الخارج لشركة First Arabian Management Co LTD، ومقرّها في Boulogne Billancount، والتي تملك شركة تابعة في بريطانيا.

تولى Pierre Levin، المولود في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥١، في Le Plessis Robinson، (فرنسا) إدارة شركة الاستثمار.

أما شركة First Arabian Co، والتي ساهم في رأس مالها الأمير عبد الله بن مسعد من المملكة العربية السعودية، وسالم بن لادن، وتولى إدارتها روجيه تمرز من العام ١٩٧٤، فكانت متورّطة في فضيحة BCCI. من جهته، قام روجيه تمرز باستثمارات مختلفة مع كمال أدهم، أحد شركاء غيث فرعون (الجزء ١١) وخالد بن محفوظ.

إن James Homlin Mac Gee، هو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة Societe Occidentale Pour La Finance et L'Invetissement، ومقرّها في Neuilly-Sur-Seine، إنها شركة توظيف قيم منقولة يديرها Jean Pierre Colzaroni، المولود في ٢٩ آب / أغسطس ١٩٤٠، في Combodg، وPeter Bungo، المولود في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٠، في Magdebourg ـ سويسرا.

ج- SICO(هيكليات عبر البحار (أوف شور) وفي لندن)

في الوقت نفسه الذي أنشئت فيه مؤسسة SIDCO، ظهرت عدة هيكليات عبر البحار، في جزر الأنتيل الهولندية والجزر البريطانية، ومنها SICO SuRACAO، (جزر الأنتيل الهولندية). ويتولى رئاستها يسلم بن لادن، ويضم مجلس إدارتها صالح بن لادن وBeatrice Dufour، وشارلز تيكل.

- وFALKEN LTD، (جزر Caimans).
- وTrapiville Corp NV، (جزر الأنتيل الهولندية).
- Islay Holdings (جزيرة Islay).

تجدر الإشارة إلى أن شارلز تيكل هو رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية الأميركية Daniel Corp، (ص.ب ١-٣٨٥٠، برمنغهام _ الاباما_ الولايات المتحدة الأميركية).

ساهمت هذه الهيكليات الوسيطة بإنشاء شركات تابعة في لندن في الثمانينات ومنها:

- Saudi Investment Co-SICO-London LTD، أنشئت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، وحلّت في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، ومقرّها على العنوان التالي: Kennet House, Kennet Wharf Lane, Upper Thames Street-Londres.
- Saudi Investment Company-SICO- UK LTD، في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٥، وحلّت في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٠، ومقرها على العنوان التالي: 21 ST Thomas Street a Britol SICO Services LTD، ومقرّها على العنوان نفسه المذكور أعلاه، سجّلت في ٢٧ أيلول/سبتمبر١٩٨٥، وحلّت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

مع مرور الوقت، استبدلت هذه الهيكليات بشركة الاستثمار[1] Russel Wood Holdings LTD، وهي شركة تابعة لـ Tropiville Corp، وFalkon LTD، في آن معاً، ومقرّها على العنوان التالي 30 Great Gruilford Street-Londres.

أنشئت هذه الشركة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ وتضم حنفي تليوين (عضو في مجلس إدارة SICO في جنيف) وأكبر علي محمد علي مولى مولود في ٩ نيسان/ابريل ١٩٤٩ في تانزانيا (Akderali Mohamad Ali Maowalla).

في ٩ حزيران/يونيو ١٩٨٧ أنشئت شركة Russel Wood Holdings LTD، التابعة لـ[2] Russel Wood LTD، وتولى إدارتها أكبرعلي محمد علي مولى (مدير الشركة) و John Cyril Dorland Pilley، المولود في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥، في المملكة المتحدة وSeng Hock Yeah، المولود في ٢ أيار/مايو ١٩٥١، في ماليزيا.

أنشأ Akberali Mohamed Ali Maowlla، في ٨ أيار/مايو ١٩٨٤، شركة Teqny LTD[3]، بالتعاون مع ساجاد جيواجي Sajjad Jiwaji، المولود في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦، بريطاني الجنسية، وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥،

1- المصدر: ICC Financial Analysis Reports, 1998

2- المصدر: ICC Financial Analysis Reports, 1998; ICC Directors, 1998

3- المصدر: ICC Financial Analysis Reports, 1998; ICC Directors, 1998

شركة الاستثمار Lonshare Nominees LTD[1]، ومقرّها على العنوان التالي: -30 Great Guilford Street .Londres

في الوقت نفسه يشغل Akberali Mohamed Ali Maowlla، منصب مدير في شركة Saudi Binladin International Sdn Bhd، الماليزية والتابعة لمجموعة ابن لادن السعودية، التي يترأسها عمر بن لادن.

منذ العام ١٩٨٧، أوجدت شركة Russel Wood LTD، شبكة معقدة من شركات الاستثمار تضم:

- Globe Administration LTD، أنشئت في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، ومقرّها في لندن، وتعتبر شركة تابعة لشركة Islay Holdings، أما مديرها فهو Akberali Mohamed Ali Maowlla.

- Falcon Capital Management LTD، أنشئت في ٩ أيار/مايو ١٩٨٨، ومقرّها في لندن (مقر Russel Wood)، ويديرها Akberali Mohamed Ali Maowlla.

- Falcon Capital Nominees LTD، أنشئت في٩ أيار/مايو ١٩٨٨، مقرّها في لندن، ويديرها Akberali Mohamed Ali Maowlla.

- Falcon Properties LTD، (باهامس راجع القسم ٥٢).

- Turkey Rock UK LTD، (Tyroles 350 Limited، سابقاً).

أنشئت في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦، مقرّها في لندن، ومن أعضاء مجلس إدارتها نذكر Leonard Cawting، (ممثل مجموعة ابن لادن السعودية في أوروبا).

- Safron Adirsors Uk LTD[2] (Tyrolese 359 Limited، سابقــاً)، أنشأت في١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، ومقرّها 19 Berkley Street في لندن. يتولى إدارتها أكبرلي محمد علي مولى (Akberali Mohamed Ali Moawalla) وباسيل مهدي الرحيم (Basil Mehdi Al Rahim)، المولود في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٣ والذي يحمل الجنسية الأميركية.

أما المساهم الأساسي في صندوق الاستثمار Tyrolese فهو شركة First Arabian Management Holding LTD، المسجّلة في جزر الأنتيل الهولندية. ويدير Colin Granville Murray، فرعها المستقل في بريطانيا، الذي يحمل اسم First Arabian Management Co (UK) LTD، ومقرّه (2nd Floor, Lynton House, 7-12 Tavistock Square, Londres) ويشير التسجيل ايضاً إلى شركتي Famco SA (السعودية)، و Famco باناما. ويملك سالم بن لادن والأمير عبد الله بن مساعد (Bin Musaid) أسهماً في شركة FAMCO.

1- المصدر: Icc Directory of UK companies, 1998; Icc Diretors 1998

2- المصدر: ICC Directory of UK Companies، ١٩٨٨؛ ICC Directors، ١٩٩٨

٢-أسامة بن لادن والمؤسسات المالية الإسلامية

أ- استثمارات أسامة بن لادن المعروفة

أقام أسامة بن لادن، في التسعينات، شبكة مالية ضخمة، سمحت له بتمويل نشاطاته الإرهابية. فبالإضافة إلى التمويل المتأتي عن الحركات السياسية، التي ينسّق في ما بينها الجبهة الإسلامية الدولية للجهاد ضد اليهود والصليبيين (Front Islamique International pour le Djihad Contre les juifs et le Croises (FIIJJC)).

ومقرّها في قندهار في أفغانستان، تنظم شركة وادي العقيق نشاطات أسامة بن لادن الاقتصادية. وهذه الشركة هي شركة قابضة، مقرّها في الخرطوم في السودان[1]، ويتولى إدارتها سوداني يدعى أبو الحسن.

استناداً إلى مصادر عدّة متطابقة، تضم الشركة القابضة المشار إليها آنفاً، سبع شركات سودانية، وعدداً من المؤسسات في اليمن، في قطاعات التصدير والاستيراد، والنشر أو السيراميك، فضلاً عن شركات في كينيا في قطاع الصناعات الكهربائية[2].

رسمياً، جمّد أسامة بن لادن أمواله وأملاكه في السودان، بعد مغادرته البلاد في العام ١٩٩٦. لكن المعلومات متضاربة حول العلاقات المباشرة أو غير المباشرة، القائمة أو المستمرة بين هذه الهيكليات وأسامة بن لادن.

وقد حدّد مكتب التحقيقات الفدرالي[3] الشركات الأساسية المعنية وهي:

- Al-Hijrah for Construction and Development ltd، أو Hijrah Contracting Company، ومقرّها في الخرطوم في السودان.

وقد نفّذت شركة البناء ١٢٠٠ كلم من الطريق السريع الرئيسي الذي يربط الخرطوم ببور سودان، كما بنت مطار الخرطوم الجديد.

- Taba Investment Company ltd، مقرّها في السودان، وهي شركة استثمار في القطاع الزراعي وتملك أغلبية زراعات الذرة ودوّار الشمس والسمسم في البلاد.
- Al-Shamal Islamic Bank، وهو مصرف سوداني، أُنشئ بالشراكة مع الجبهة الإسلامية الوطنية السودانية، (Front Islamique National Soudanais).
- Gum Arabic Company ltd، وهي شركة سودانية متخصصة في معالجة الصمغ والاتجار به.
- Ladin International، وهي مؤسسة استثمار، مقرّها في الخرطوم، في السودان.

1- المصدر: US Grand Jury Indictment (الولايات المتحدة ضد أسامة بـن لادن)، S2 98 Gr. 1023, Point 10d، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ "Bin Ladin Reportedly Severed Financial Ties With Sudan, Saudi Arabia"، BBC، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨.

2- المصدر: African Economic Digest، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤.

3- المصدر: US Grand Jury Indictment، (الولايات المتحدة ضد أسامة بن لادن)، S2 98 CR. 1023, Point 10d تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ "A global Pan-Islamic Network", The Washington Post، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨.

- الثمار المباركة (Al Themar Al-Mubaraka)، وهي شركة انتاج زراعي مقرّها في السودان.

- Al-Quderat، وهي شركة نقل في السودان.

وتظهر معلومات أخرى ذات أهمية في القطاع الكيميائي.

ب- بنك الشمال الإسلامي (Al Shamal Islamic Bank)

بعد استقراره في الخرطوم في السودان في العام ١٩٩١، شارك أسامة بن لادن في تأسيس هيكليات مالية وتجارية. وأحد أهم استثماراته هو مؤسسة مصرفية، بنك الشمال الإسلامي[1] (صندوق بريد ١٠٠٣٦، الخرطوم، السودان) الذي شارك في رأسماله بحوالي ٥٠ مليون دولار في حينها[2].

أحد المساهمين البارزين في المصرف هو المؤسسة المصرفية الثانية في البلاد، بنك التضامن الإسلامي (Tadamon Islamic Bank)[3] (صندوق بريد ٣١٥٤، جادة بلاديا، الخرطوم، السودان)، الذي أُسس في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، وبدأ نشاطه في ٢٤ آذار ١٩٨٣. وللمصرف ١٢ فرعاً تتوزّع على الأراضي السودانية، ويديره سيد التيجاني حسن هلال وسيد صلاح علي أبو النجا.

أما المساهمون الأساسيون في العام ١٩٩٨ فهم من الشركات: National Co for Development and Trade, ١٠% من الخرطوم

Bahrain [4], Dubai Islamic Bank PLC, Kuwait Finance House KSC Yasine Leather Co Islamic Bank BSC، فضلاً عن أفراد ومنهم عبد الرحيم مكاوي، صالح عبد الله الكميل، عبد الباسط علي، محمد ابراهيم محمد الصباحي، عبد الله محمد الصباحي وسعيد محمد الدارجي العمودي. كما تشارك في رأسمال المصرف وزارة الشؤون الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة.

وتملك مؤسسة التضامن المصرفية فروعاً متعددة في السودان، لاسيّما في القطاعات الزراعية والصناعية والعقارات. وتشمل استثمارات المصرف في السودان، إدارة شركات مثل Islamic Insurance Co. ، Islamic Tradind and Services Co، Real Estata Develpoment Co،

إن حركة الأسهم في مصرف التضامن الإسلامي لم تتغير كثيراً منذ العام ١٩٩١. والتغيير الوحيد الذي ظهر هو استبدال تمثيل Faisal Islamic Bank[5] (صندوق بريد ١٠١٤٣، الخرطوم، السودان) في مجلس الإدارة، بفرعها National Co for Development and Trade، وذلك في العام ١٩٩٥. ويدير Faisal Islamic Bank، الذي أسس في العام ١٩٧٧، الأمير محمد الفيصل آل سعود.

مصرف الفيصل الإسلامي (Faisal Islamic Bank)، هو فرع من شركة Islamic Investment Company of The Gulf، (البحرين)، التابعة للشركة القابضة دار المال الإسلامي Dar Al Maal Al Islamic SA (DMI)

1- المصدر: ١٩٩٨ The Bankers Almanach

2- محاكمة ابن لادن، محكمة نيويورك - الولايات المتحدة 05\01.

3- المصدر: ١٩٩٨ The Bankers Almanach، ١٩٩٧، IAC Company Intelligence

4- المصدر: ١٩٩٩ The Bankers Al manach

5- المصدر: ١٩٩٧، IAC Company Intelligence

ومقرّها في سويسرا، [1] 84, avenue Louis-Casai، في Cointrin. أسس دار المال الإسلامي في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨١، وتولّى رئاسته ابراهيم كامل حتى تشرين الأول/اكتوبر من العام ١٩٨٣. وفي ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣، حلّ محلّه الأمير محمد الفيصل آل سعود، ابن الملك آل سعود وابن عم الملك فهد. ويعتبر دار المال الإسلامي الهيكلية المركزية للتمويل السعودي للحركات الإسلامية الدولية.

ج- Gum Arabic Company LTD

بعد استقراره في السودان، اشترى أسامة بن لادن حصّة كبيرة بحسب مصادر وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في الشركة السودانية Gum Arabic Company ltd [2]، (صندوق بريد ٨٥٧، الخرطوم، السودان).

وتسيطر هذه الشركة، التي تأسست في العام ١٩٦٩، سيطرة شبه تامّة على سوق الصمغ في السودان، من حيث الانتاج والتوزيع والتصدير. أما مقرّ الشركة الرئيسي ففي الخرطوم، ولها فرع في بور سودان يضم ١٢٠ موظفاً.

بعد رحيل أسامة بن لادن في العام ١٩٩٦، تمت إعادة هيكلة إدارة الشركة، وتولّى الإدارة الجديدة عمر المبارك.

في العام ١٩٩٥، كانت الحكومة تملك ٣٠% من رأسمال الشركة فيما تقاسم ٧٠% منه مستثمرون خاصون. وفي تلك المرحلة، كانت الشركة بإدارة فؤاد مصطفى أبو الأليا (Abu El Alia)، يعاونه مبارك مرغامي،م. حاج ـ علي، Makawi S Akrat، Mubarak M Logman، Mahmoud A Hafiz، مصطفى داوود، صالح م صالح، عبد الله محمد الحسن وعثمان محمد الحسن.

وقد طوّرت الإدارة، في تلك الفترة، نشاطات عائلية في أوروبا منذ العام ١٩٩٥.

واستقر قسم من عائلة م. حاجـ علي في بريطانيا، ليؤسس في العام ١٩٩٥ شركة KHTM Company Limited، وعنوانها: 73 First Avenue, Acton في لندن. تعمل الشركة في توزيع الأدوية ويديرها خالد ابراهيم حاج ـ علي، المولود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ في السودان، وهلا محمد حمد.

ويتولى J.H.Akrat إدارة شركة Semperit Benelux [3] (وعنوانها Ambachtstraat 13d 3861 RH Nijkerk، هولندا)، وهي شركة استيراد كاوتشوك، وفرع لشركة Semperit Technische Produkte GMBH (ص.ب 201,1031، فيينا) [4].

وتعمل الشركة الأخيرة في إنتاج الأدوية ومستحضرات التجميل، ويديرها Rainer Zellner، و Helmut Rauch. والشركتان جزء من مجموعة Semperit Aktiengesellschaft Holding [5] (ومقرها Madecenterstrasse 22, 1031 Vienne)، التي يديرها الشخصان نفسيهما.

1- المصدر: ١٩٩٩، Credireform Swiss Companies

2- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intelligence

3- المصدر: ١٩٩٧ ABC for Commerce and Industry

4- المصدر: ١٩٩٨، Wer Liefert Was

5- المصدر: ١٩٩٨ Hoppenstedt Companies and Executives in Aaustria

د- مصنع الانتاج الكيميائي الشفاء

كان رجل الأعمال السعودي، السوداني الأصل، صالح ادريس، صاحب مصنع الشفا منذ شهر نيسان/ابريل ١٩٩٨، قبل أن يتعرّض للقصف من قبل الأميركيين في ٢٠ آب/أغسطس، لاعتقادهم بأن المصنع يمكن أن ينتج مركبات اسلحة كيميائية. وتقدّر وكالة الاستخبارات المركزية أن أسامة بن لادن كان أحد المساهمين الأساسيين في المصنع، قبل هذا التاريخ، وأنّ تدخله تمّ عبر شركات تعمل كواجهة له.

وشكّكت دراسة قام بها مكتب التحريات الأميركي Kroll في إمكانية تطوير أسلحة كيميائية في المصنع. وقد طلب الدراسة مكتب المحاماة الأميركي Hauer, Strauss, Gump, Akin، وFeld، الذي يدافع عن صالح ادريس والذي دافع في الماضي عن مصالح خالد بن محفوظ ومحمد العمودي.

في الواقع، تربط صالح ادريس بخالد بن محفوظ ومحمد العمودي استثمارات عديدة.

يلعب صالح ادريس دوراً في شركة المجد للخدمات العامّة (Al-Majd General Services ltd)[1]، ومقرّها يتطابق مع مقرّ 15, Abu Fath Al-Tijani Investment Intena، الإمارات، الخرطوم، السودان، وهي فرع من مصرف التضامن الإسلامي (المساهم في مصرف الشمال الإسلامي).

ويتولى صالح ادريس أيضاً إدارة الشركة المالية Saudi Sudanese Bank[2] (ص.ب ١٧٧٣، شارع بلاديا، الخرطوم، السودان) التي يترأسها خالد بن محفوظ، المدير الأول للـNational Commercial Bank[3] في السعودية (ص.ب ٣٥٥٥، شارع الملك عبد العزيز، جدّة ٢١٤٨). وخلال الثمانينات، كان صالح ادريس عضواً في مجلس إدارة المصرف السعودي. ويشارك صالح ادريس محمد العمودي في الشركة البريطانية M.s. Management ltd، فضلاً عن نصر الله خان (قريب Nabella Khan، رئيس شركة Casareen Retail Int. ltd، أحد فروع SBG).

زدّ على ما تقدم أنّ خالد بن محفوظ هو من أبرز المساهمين (٢٥%) في مصرف اليمن الدولي (International Bank of Yemen) (ص.ب ٢٨٤٧، ١٠٦ شارع زبيري، صنعاء)، إلى جانب Bank of America (٢٠%). ويترأس المصرف اليمني أحمد كايد بركات وعلي لطف الثور. كما تملك أسرة ابن محفوظ شركة لنقل الأثاث في المملكة العربية السعودية، تحمل اسم Marei Bin Mahfouz and Ahmed Al Amoudi Co[4] (ص.ب ٢٠٥٩، جدّة)، ونلاحظ حضور محمد حسين العمودي فيها. وأخيراً، وفي مجموعة التأمين Red Sea Insurance EC[5] (ص.ب ٥٦٢٧، جدّة ٢١٤٣٢، السعودية)، نجد أفراد أسرة محفوظ وأحد أفراد أسرة بركات (أحمد كايد بركات رئيس مصرف اليمن الدولي International Bank of Yemen).

يترأس محمد حسين العمودي شركة Amoudi Group Company ltd، في السعودية (ص.ب ١٣٢٧١، جدّة ٢١٤٩٣)، أحد أهم التجمّعات في المملكة، والتي يديرها علي بن مسلم، المتورّط في قضية عقد التسلّح صواري ــ ٢

1- المصدر: ١٩٩٨ ICC Directors

2- المصدر: The Bankers Almanach١٩٩٩

3- المصدر: Who's Who in International Banking ١٩٩٧

4- المصدر: IAC Company Intelligence ١٩٩٧

5- المصدر: IAC Company Intelligence١٩٩٧

- ومحمد حسين العمودي وخالد بن محفوظ مساهمان في World Space، اتحاد الاتصالات الهاتفية الذي يهدف إلى تأمين الاتصالات عبر الأقمار الصناعية[1].

كما أسس محمد حسين العمودي في العام ١٩٩٨، في الصومال، شركة لصناعة الأدوية، تحمل اسم Pharmacure[2].

وكانت ملكية مصنع الشفا، قبل أن يشتريه صالح ادريس، تعود إلى بشير حسن بشير وسليم باعبود (Baaboud)[3]. وعُيّن بشير حسن بشير مديراً في Faisal Islamic Bank في الخرطوم، منذ العام ١٩٩٥. وهذا المصرف يخضع لرئاسة الأمير محمد الفيصل آل سعود، كما يملك أسهم في مصرف الشمال بطريقة غير مباشرة.

ويشارك في إدارة مصرف Faisal Islamic Bank، دفع الله الحاج يوسف (Dafe Allah Al Hajj Yousif)، رئيس شركة (Rainbow Factories ltd)[4] (ص.ب ١٧٦٨، الخرطوم، السودان)، التي تعتبر شركة عزيز كفوري وأولاده وGabir Abuelizz، أبرز المساهمين فيها، وتختص في مواد البناء. كما يتولى، بالاشتراك مع خليل عثمان محمود، إدارة شركة المنتجات النسيجية، والكيميائية والزراعية Gulf International (ص.ب ٢١٣٦، و١٣٧٧، الخرطوم، السودان) التي تملك مكاتب تمثيل في فرنسا وفي بريطانيا. ويضم مجلس إدارتها محمود سيد أحمد سوار الذهب، الذي يدير Worldprime Trading ltd[5]، (وعنوانها في بريطانيا، Woodham Road, Horsell Woking, Surrey). أما Gabir Abuelizz، المساهم في Ranbow Factories ltd، فيدير شركة Gabir Abuelizz Contracting and Trading Company[6] (ص.ب ٧٠٦، الخرطوم، السودان).

تملك شركة Gulf International، فرعاً مستقلاً متخصصاً في الأدوية وهو Sudanese Chemical Industries ltd[7] (ص.ب بريد ٢١٧٨، الخرطوم، السودان)، الذي يترأسه جوزيف اسكندر، شقيق سفير اسكندر، وهو تاجر أسلحة مقرّب من غيث فرعون. أما مصرف الشركة فهو مصرف الشمال الإسلامي. ويشغل جوزيف

1- المصدر: Space Business News، ١٩٩٩/٢/٣ "Worldspace reveals Identity of Investors"

2- المصدر: Africa News، ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨.

3- المصدر: Many in Sudan dispute plant s tie with bomber واشنطن بوست ١٩٩٨/١٠/٢٢

The Independent "Sudan Invites UN to Inspect Factory"، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨. "A Case of Mistaken Identity"، The Economist، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٨. مقابلة مع توم كرنافين، المدير التقني لمصنع الشفا، World Socialeist Web Site، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛ "Embassy Bombing Suspects Charged in US"، World News Digest، ١٩٩٨/٩/٣.

4- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intelligence

5- المصدر: ١٩٩٧ ICC Financial Analysis Report، ١٩٩٨ ICC Directors

6- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intelligence

7- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intelligence

اسكندر أيضاً منصب مدير عام شركة الهندسة والبناء Al Hamra Engineering Company WLL[1] (ص.ب ٧٦٨ الشارقة)، التي يترأسها حنا نيكولا أيوب، ويتولى إدارتها يعقوب يوسف الحمد. وتعتبر هذه الشركة فرعاً مستقلاً لمجموعة AL Hamra Group of Companies (Hameng Holdings ltd)[2] (ص.ب ٢٠٤٨، الصفاة -Safat - ١٣٠٢١ الكويت)، التي يساهم فيها حنا نيكولا أيوب، الياس شلهوب وعدنان الفليج. وهذا الأخير شريك غيث فرعون في شركة التنقيب والتكرير Attock Oil Company ltd[3] (38 Grosvenor Gardens, Londres-Bretagne).

وكان فيصل الفليج، شقيق عدنان الفليج، شريك غيث فرعون في قضية مصرف BCCI عند شراء Financial General Bankshare، بطريقة احتيالية. كما اتهم خالد بن محفوظ في الولايات المتحدة في إطار القضية نفسها[4].

ويترأس أحد مدراء مصرف الفيصل الإسلامي[5] (Faisal Islamic Bank)، وهو صلاح أحمد عمر كمبال (Kambal)، شركة الأدوية والخدمات المالية للغير Norsud Services SA التي أُنشئت في ٢ آذار ١٩٩٤،ـــ على العنوان التالي:

8 rue de l'arquebuse في جنيف. ونائب رئيس هذه الشركة هو المواطن السويسري Jost Vincenz Steinbrucshel، الذي يتولى شؤون شركة المحاسبة Granite Trust SA[6]، على العنوان نفسه. كما يشغل Jost Vincenz Steinbruchel، أيضاً منصب نائب رئيس الشركة العقارية البريطانية Eclodec ltd[7] (وعنوانها هو التالي 43 London Raod, Kingston Upon Thames dans le Surrey).

ويملك سليم باعبود، شريك بشير حسن بشير، استثمارات عدة في عمان، يشرف عليها سيد بن سالم الوهيبي (Said Bin Salem Al Wahaibi). وهو يساهم في الشركتين التاليتين: Al Haq Trading and Contracting Company llc[8] (ص.ب ٦٤٧، صلالاح ٢١١، عمان) وAssarain International Construction Company llc[9] (ص.ب ٥٩١٠، روي (Ruwi)، عمان).

1- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intelligence

2- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intelligence

3- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intelligence

4- المصدر: AFP، ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

5- المصدر: ١٩٩٩ Creditreform Swiss Companies

6- المصدر: ١٩٩٩ Credireform Swiss Companies

7- المصدر: ١٩٩٧ ICC Financial Analysis Report

8- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intelligence

9- المصدر: ١٩٩٧ IAC Company Intelligence

هـ - مصرف دبي الإسلامي

استناداً إلى مصادر عدة، تبيّن لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أن قسماً من تمويل أسامة بن لادن يصدر عن مصرف دبي الإسلامي (Dubai Islamic Bank)[1] (ص.ب ١٠٨٠، مدينة دبي، الإمارات العربية المتحدة).

يتولى إدارة هذه المؤسسة المصرفية الإسلامية، التي أُنشئت في العام ١٩٧٥، محمد خلفان بن حرباش، وزير المالية الحالي في الإمارات.

يملك هذا المصرف أسهماً في مصرف البحرين الإسلامي، وفي (Islamic Bank Bangladesh ltD)[2] ومصرف التضامن الإسلامي (Tadamon Islamic Bank)[3] ويساهم المصرف الأخير في مصرف الشمال الأسلامي.

ومن بين المساهمين في مصرف دبي الإسلامي، حاكم إمارة دبي (١٠%) وحاكم الكويت (١٠%).

كان مصرف دبي الإسلامي أحد أهم المساهمين في BCCI، بمعدل ٨٠ مليون دولار أميركي. لحقت بالمصرف فضائح عدة، ومنها تبييض مبلغ قدره ٢٤٢ مليون دولار أميركي لصالح Foutanga، المعروف باسم Babani Sissoko، وهو ملياردير من مالي[4].

٣- أسامة بن لادن والمؤسسات الخيرية والإنسانية الإسلامية

أنشأت المملكة العربية السعودية شبكة واسعة من المنظمات ذات الأهداف الخيرية أو التعاونية الإسلامية. وأُسست إحدى الهيكليات التي تساند هذه النشاطات، وهي منظمة العون الإسلامي الدولي (Organisation du Secours Islamique ltd)، في جدّة، كما أنشئ لها فرع في بريطانيا.

يدير المواطن السعودي عبد الله صالح العبيد، منظمة (IIRO) International Islamic Relief Organisation[5]، التي أنشئت في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥، ومقرّها في اكسفورد 3 Worcester Street ويتطابق مركز الشركة مع عنوان مؤسسة International Developement Foundation (IDF)، التي أسسها محمد سالم بن محفوظ، ومحمد عفارة.

1- المصدر: ١٩٩٩؛ IAC Company Intelligence، ١٩٩٧ The Bankers Almanach

2- المصدر: ١٩٩٩: The Bankers Almanash

3- المصدر: ١٩٩٩ The Bankers Almanash

4- المصدر: "Dubai Bank Withstands BCCI Collapse"، UPI، ٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦؛ "Closing in on Baba"، Miami New times، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٩؛ "Islamic Bank Mocked by Allegations of Massive Fraud"، وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٩٨/٣/٣٠؛ "BCCI Payant, Islamic Bank Dividend tied"، UPI، ١٩ أيار/مايو ١٩٩٦؛ "BCCI Deal Buys UAE Stocks"، Inter Press Service، ١٩٩٥/٢/٦؛ "Arab Banks Objections May put BCCI Deal in Jeopardy"، Financial Times، ١٩٩٢/٥/٦؛ "Baba's Big Bucks"، Miami New Times، ١٩٩٨/٧/٣٠؛ "Nouvelle Affaire de Fraude dans une Banque des des Emirats"، وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٩٨/٣/٣٠.

5- المصدر: ICC Directory of UK Companies، ICC Financial Analysis Report ١٩٩٨، ICC Directors ١٩٩٨؛ ١٩٩٨

ونجد على العنوان البريطاني نفسه، منظمة للتعاون تحمـــل اسم Oxford Trust for Islamic Studies[1]، ويتولى إدارتها المواطن الهندي فرحان أحمد نظامي، مواليد ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٦، والمواطن السعودي خالد علي رضا (Khalid Alireza)، مواليد ٧ تموز/يوليو ١٩٤٨، وبهين (Pehin) عبد العزيز عمر، مواليد ٢٠ آذار/مارس ١٩٣٦ في بروناي، وخالد علي رضا هو أحد مدراء ABT Group، (ص.ب ٢٨٢٤، جدة، السعودية)، وهي شركة بناء ونقل، فضلاً عن شركة Xenel Industries ltd، (ص.ب ٢٨٢٤، جدّة، السعودية) وشركة Saudi Services and Operating Company ltd، (ص.ب ٧٥٣، مطار الظهران ٣١٩٣٢، السعودية).

ولمنظمة Islamic Relief، فروع عدة في أوروبا، لا سيّما في فرنسا وسويسرا والمانيا وهولندا والسويد. واستناداً إلى مصادر وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، "استغل" أسامة بن لادن شبكة هذه المنظمة في اطار عملياته.

وفي الاطار نفسه، أسس عبد العزيز آل ابراهيم، شقيق مناير زوجة الملك فهد، في التسعينيات، مؤسسة تهدف رسمياً إلى تقديم المساعدات الإنسانية. إلاّ أنّ ارتباط فرع المؤسسة في نيروبي في كينيا Ravine Garden, Nairobi, Ibrahim Bin Abdul Aziz Al Ibrahim Foundation Po Box 742499, Eldama Kenya[2]، بمحيط أسامة بن لادن، ظهر أثناء تحقيق مكتب التحقيقات الفدرالي في اعتدائيّ نيروبي ودار السلام في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ أغلق مكتب المؤسسة في كينيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بأمر من السلطات المحلية، بعد ضبط وثائق تشير إلى تورّطه في عمليات أسامة بن لادن. وتموّل المؤسسة أسرة آل ابراهيم وشركات سعودية مختلفة.

ويقوم الأخوان عبد العزيز ووليد آل ابراهيم، باستثمارات ضخمة في قطاع العقارات في المغرب العربي وفي افريقيا فضلاً عن الولايات المتحدة. فقد اشتريا في العام ١٩٩٣، أول محطة تلفزيونية عربية تبث عبر الأقمار الصناعية Middle East Braodcasting Corp (MBC)، التي أسسها في العام ١٩٨٨ صالح عبد اللّه كامل. وتملك هذه الشبكة أيضاً وكالة United Press International (UPS).

صالح عبد اللّه كامل، مواليد ١٩٤١ في مكة (السعودية)، ابن عبد اللّه كامل وفاطمـــة نغرو (Nagro)، متأهل من ميادة. م. ناظر، يحمل دبلوم تجارة من جامعة الملك سعود في الرياض، ومستشار سابق لوزير المالية السعودية. وهو مدير مصرف البركة الإسلامي للاستثمار في البحرين (BSC- Al Baraka Islamic Investment Bank)، (ص.ب ١٨٨٢، بناية الهداية ١، شارع الحكومة، المنامة)، ومساهم فيه. وينحصر امتداد المصرف الدولي في باكستان، حيث للمصرف مكاتب في فيصل آباد، واسلام آباد وكاراتشي ولاهور.

ترأس صالح كامل، فرع مصرف البركة في السودان في العام ١٩٨٦. وكان مساهماً في المصرف الإسلامي السوداني[3] (Sudanese Islamic Bank)، أحد فروع Faisal Islamic Bank of Egypt SAE[4]، و Tadamon Islamic Bank، وIslamic West Sudan Bank. كما كان عضواً في مجلس إدارة National Development

---

1- المصدر: ١٩٩٨ ICC Directors

2- المصدر: ١٩٩٨ Africa Online

3- المصدر: ١٩٩٩ The Bankers Almanach

4- المصدر: ١٩٩٩ The Bankers Almanach

Bank، في السودان. وهو، أخيراً، أحد مؤسسي Faisal Islamic Bank-Sudan، وشركة Arab Investment Co[1].

أسس صالح عبد الله كامل في العام ١٩٦٩، مجموعة الدله البركة (Dallah Albaraka Group)، وجعل من نفسه سريعاً أحد أبرز محرّكي النظام المصرفي والمالي الإسلامي، القادر على منافسة المؤسسات الغربية الكبرى ومساندة طموحات المملكة الدينية والسياسية في العالم. وقدّرت ثروة صالح عبد الله كامل الشخصية بحوالي ٣,٥ مليار دولار، في العام ١٩٩٩.

وبصفته المساهم الأول في مصرف البركة الإسلامي للاستثمار في البحرين، AlBaraka Islamic Investment Bank-Bahrein، يدير صالح عبد الله كامل، مؤسسات مصرفية عدة وجّهت إليها أصابع الاتهام خلال التحقيقات التي أجريت مؤخراً واستهدفت شبكات تمويل احتيالية أو إرهابية.

إذاً، تولّى صالح كامل رئاسة مصرف البركة - السودان منذ العام ١٩٨٦، وهو المساهم الأبرز في المصرف السوداني الإسلامي (Sudanese Islamic Bank)، أحد فروع Tadamon Islamic Bank، و Faisal Islamic Bank of Egypt SAE، وIslamic West Sudan Bank، وهو عضو في مجلس إدارة National Development Bank-Soudan، فضلاً عن كونه أحد مؤسسي Faisal Islamic Bank-Sudan، ومصرف Tadamon Islamic Bank مساهم منذ العام ١٩٩١ في Al-Shammah Islamic Bank في السودان، الذي اعتبرته السلطات الأميركية إحدى أهم هيكليات الاستثمار والتمويل للشبكات الإسلامية والإرهاب التابعة لأسامة بن لادن، اعتباراً من العام ١٩٩١، تاريخ إنشائه في السودان[2].

يعتبر أسامة بن لادن، ومنذ سنوات عديدة، أحد أتباع الشيخ عبد الله عزام[3]، الذي توفي، والذي كان يدير منشورات عزام للنشر (Azzam Publications)، وعنوانها في بريطانيا (BCM Uhud, 27, old Gloucester Street, Londres, Grande-Bretagne). وقد نشرت هذه الدار سيرة حياة ابن لادن وأعمال عدة تشيد علناً بالعنف المسلّح. كما أنشأ المقرّبون من الشيخ عبد الله عزام هيكليات ذات الطبيعة نفسها في بريطانيا. وذلك منذ أواسط الثمانينات. كما تملك دار عزام للنشر موقعاً على الأنترنيت يشيد بالعنف المسلّح، مسجلاً باسم كريم د.

أما الهيكليات التي أشرنا إليها آنفاً فهي Islamic World Report ltd (Salisbury House, Station Road Combridge, Grande-Bretagne) و London International Islamic وMiddle Eastern Book (على العنوان نفسه) وHood Hood Books ltd في (29 Bolingbroke Grove, Londres, Gd-Bretagne)، ويتولى إدارة الهيكليات الفاعلة عبد الرحمن عزام، مواليد ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٦٣، بريطاني الجنسية؛ ومنى عزام، مواليد ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، بريطانية الجنسية؛ وداليا سلام ريشاني، مواليد نيسان/ابريل ١٩٦٧، لبنانية الجنسية.

1- المصدر: ١٩٨٦ The Complet Marquis Who's Who

2- المصدر: US State Development Factsheet 08\96 Congressional Research Service Issue Briel 27\8\98

3- المصدر: مذكرة حول أسامة بن لادن، صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية (راجع الملحقات).

Ben Laden

ابن لادن

الحقيقة المحظورة

لم يكن أسامة بن لادن مختلاً ولا خائناً لبلاده ، فهو سليل أسرة نموذجية واكب أكثر من غيره السيرة الطبيعية للنخبة التقليدية في السعودية ، ذلك أن الأسرة الملكية السعودية تصرفت بلعبة مزدوجة على الصعيد العالمي .فعن طريق شبكتها السياسية والمالية المترامية الأطراف كانت تحصل اللقاءات غير المألوفة بين المتعصبين الإسلاميين والمصرفيين المحترمين ، ورجال النفط الأميركين من أعضاء زمرة بوش وقوى الضغط .

هذا الكتاب يكشف التاريخ الطويل للعلاقات الخطيرة التي حصلت قبل محاولة ١١ أيلول ٢٠٠١ وهي مستقاة من مصادر سرية (المذكرات الداخلية للمخابرات ، والمعلومات غير المنشورة) وهو يرصد المفاوضات السرية بين ادارة بوش والطالبان حتى صيف ٢٠٠١ ويسلط الضوء على الدور الغامض لشخصيات مثل كوندوليزا رايس ، كريستينا روكا ، وليلى هلمس ، وفوق ذلك كله فإن هذا الكتاب يغوص في أعماق كوكبة بن لادن وحلفائه التي تكشف عن تورط شخصيات اقتصادية نافذة هي في الوقت نفسه حليفة للغرب وصانعة للارهاب .

جان شارل بريزار (٣٣ سنة) كان مستشاراً لأحد الشيوخ وعضو مجلس الممثلين ثم المسؤول عن المعلومات الاقتصادية داخل مجموعة دولية كبرى . ويكشف في تقرير عالمي له عن المحيط الاقتصادي لأسامة بن لادن الذي ينشر لأول مرة في هذا الكتاب ضخامة واتساع الشبكات المحمولة للارهاب . وهو يتولى حالياً ، إدارة إحدى مؤسسات التحريات المالية .

أما غيوم داسكيه (٣٥ سنة) فهو صحافي متخصص في العلوم الجيوسياسية والمعلومات الاقتصادية ورئيس تحرير نشرة Intelligence on line الالكترونية .